



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَالصَّلَاةَ وَالسَّلَامَ عَلَى أَشْرَفِ الْمُرْسَلِينَ،

أَيُّهَا الْمُوَاطِنَاتُ، أَيُّهَا الْمُوَاطِنُونَ،

يَسْتَعِيدُ الشَّعْبُ الْجَزَائِرِيُّ فِي الثَّامِنِ (08) مِنْ مَآيِ ذِكْرَى إِحْدَى أَبْشَعِ الْمَجَازِرِ وَجَرَائِمِ الْإِبَادَةِ ضِدَّ الْإِنْسَانِيَّةِ فِي الْعَصْرِ الْحَدِيثِ .. يَسْتَعِيدُ تِلْكَ الصُّورَةَ الْمَوْغَلَةَ فِي حِقْدِ اسْتِعْمَارِيٍّ مِنْ أَفْطَعِ مَا عَانَتْ مِنْهُ الْبَشَرِيَّةُ، وَالْمُجَسَّدَةَ لِاسْتَهْتَارِ مَكْشُوفِ الْحَقِّ فِي الْحَيَاةِ .. صُورَةَ عَبَّرَتْ عَنْ سُقُوطِ أَخْلَاقِيٍّ مُتَجَرِّدٍ مِنْ قِيَمِ الْحَضَارَةِ، الَّتِي مَا تَزَالُ أَوْسَاطُ مُتَطَرِّفَةٍ تَتَبَاهَى بِهَا وَتُجَاهِرُ بِبَاطِلِهَا هَذَا - إِلَى الْيَوْمِ - حَيْثُ لَا تُخَجِّلُهَا أَكْذُوبَةُ «الاستعمار الحامل للتمددين والحضارة».

وَعَلَى التَّقْيِضِ الْكُلِّيِّ مَعَ هَذَا الْادِّعَاءِ وَالْبُهْتَانِ، كَانَتْ مَجَازِرُ الثَّامِنِ مِنْ مَآيِ 1945، إِبَادَةٌ جَمَاعِيَّةٌ لِعِزَائِرِيِّينَ عُزِلَ مِنْهُمْ النِّسَاءُ وَالْأَطْفَالُ، عَلَى أَرْضِهِمْ وَفِي وَطَنِهِمْ، يُطَالَبُونَ بِحَقِّهِمْ فِي الْحُرِّيَّةِ .. وَيُيَادُونُ جَمَاعِيًّا (45 أَلْفَ شَهِيدٍ) تَحْتَ قِصْفِ الْمَدَافِعِ، وَصَفَائِحِ الْجَرَارَاتِ الْحَرِيبَةِ بِدَمٍ بَارِدٍ، وَيَحِقِدُ مِنْ نَارٍ، فَفِي تِلْكَ الْآيَّامِ الْمُؤَلِّمَةِ تَعَدَّدَتْ مَظَاهِرُ الْحَرْقِ لِقُرَى بِكَامِلِهَا، وَلِلْإِعْدَامَاتِ الْمُفْرِغَةِ، وَحَشْرِ الْعَشْرَاتِ مِنَ الشُّهَدَاءِ فِي مَدَافِنِ جَمَاعِيَّةٍ بِسَطِيفٍ وَقَالِمَةِ وَخِرَاطَةَ - وَلِعِدَّةِ أَيَّامٍ .. وَفِي مَشَاهِدٍ لَا تُطَاقُ، وَكُنْ تَسْقُطُ مِنَ التَّارِيخِ، لِتُتَلَحَّقَ مُقْتَرِفِيهَا بِالْخِزْيِ وَالْعَارِ .. وَتُتَلَحَّقَ دُعَاةُ التَّجَاهُلِ وَالنِّسْيَانِ - مِنْ نَسْلِهِمْ - بِإِفْلَاسِ الْمَوْقِفِ إِزَاءَ حَقَائِقٍ ثَابِتَةٍ.

إِنَّ شُهَدَاءَ الْجَزَائِرِ فِي تِلْكَ الْمَجَازِرِ الْمَآسَاوِيَّةِ، كَانُوا وَقُودًا، عَجَلٌ بِالْفَاتِحِ مِنْ نَوْفَمِبْرِ الْمَجِيدِ، بَعْدَ أَنْ امْتَدَّتْ أَصْدَاءُ قَمَعِ الشَّعْبِ الْجَزَائِرِيِّ الْمُتَطَلِّعِ لِلخِلَاصِ، إِلَى الرَّأْيِ الْعَامِ الدُّوَلِيِّ فِي أَصْفَاقِ الْعَالَمِ، لِتُصَلَّ قَضِيَّتُنَا الْعَادِلَةَ إِلَى أَرْوَقَةِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ .. وَسَتَبْقَى تِلْكَ التَّضَحِيَّاتُ الْقَاسِيَةُ، وَاحِدَةً مِنْ حَلَقَاتِ تَارِيخِنَا الْمَعَاصِرِ الْمَجِيدِ .. وَحَاضِرَةً بِتَفَاصِيلِهَا فِي مَلَفِّ الذِّكْرَةِ، أَحَدُ أَهَمِّ مُحَدِّدَاتِ بِنَاءِ الْجُسُورِ نَحْوَ عِلَاقَاتِ مُتَّحِرَّةٍ مِنَ التَّمْجِيدِ الْفَجِّ لِحِقْبَةِ اسْتِعْمَارِيَّةٍ مُظْلَمَةٍ وَظَالِمَةٍ .. وَمِنْ خِطَابِ التَّطَرُّفِ الْحَبِيسِ فِي حَيْنِ بَآئِدِ وَأَهْمِ.

وَإِنِّي فِي هَذَا الْإِطَارِ، وَإِذْ أُحْيِي كُلَّ الْمُبَادِرَاتِ وَالْفِعَالِيَّاتِ ذَاتِ الصَّبْغَةِ التَّارِيخِيَّةِ وَالْفِكْرِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ، الَّتِي تَتَزَامَنُ - كُلَّ عَامٍ - مَعَ هَذِهِ الذِّكْرَى الْخَالِدَةِ فِي الْجَامِعَاتِ وَالْمَدَارِسِ وَالْمَرَكَزِ الشُّبَابِيَّةِ وَالثَّقَافِيَّةِ، وَمَخْتَلَفِ الْفَضَائِعِ، لِمُحَارَبَةِ النِّسْيَانِ وَتَخْلِيدِ أَمْجَادِ الْجَزَائِرِ .. أُعْلِنُ عَنْ تَوْجِيهِ وَزَارَةِ الْمَجَاهِدِينَ وَذَوِي الْحَقُوقِ إِلَى الْمُبَاشَرَةِ فِي تَجْسِيدِ مَشْرُوعَيْنِ، يَتَعَلَّقُ الْأَوَّلُ بِجُلُوسَاتِ وَطَنِيَّةٍ لِلذِّكْرَةِ وَالتَّارِيخِ .. وَالثَّانِي يَخْصُ التَّحْضِيرَ لِمَشْرُوعِ قَانُونٍ يَتَعَلَّقُ بِالذِّكْرَةِ الْوَطَنِيَّةِ، وَفَاءً لَشُهَدَاءِ مَجَازِرِ 08 مَآيِ 1945 وَلَشُهَدَاءِ الْجَزَائِرِ، الَّذِينَ نَتَرَحَّمُ بِخُشُوعٍ عَلَى أَرْوَاحِهِمِ الطَّاهِرَةِ فِي الْيَوْمِ الْوَطَنِيِّ لِلذِّكْرَةِ الْمَخْلُودِ لِلذِّكْرَى الْحَادِيَةِ وَالْثَّمَانِينَ (81) لِتِلْكَ الْمَجَازِرِ، وَنُجَدِّدُ عَهْدَنَا مَعَهُمْ لِحِفْظِ الْأَمَانَةِ، وَخِدْمَةِ الْوَطَنِ الْمُقَدَّسِ وَالشَّعْبِ الْجَزَائِرِيِّ الْأَبِيِّ، فِي جَزَائِرٍ مُنْتَصِرَةٍ شَامِحَةٍ أَبِيَّةٍ.

«تَحِيًّا الْجَزَائِرِ»

الْمَجْدُ وَالْخُلُودُ لِشُهَدَائِنَا الْأَبْرَارِ

وَالسَّلَامُ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَةُ اللَّهِ تَعَالَى وَبَرَكَاتُهُ



رسالة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون  
بمناسبة إحياء اليوم الوطني للذاكرة المخلد للذكرى الـ 81  
لمجازر الثامن ماي 1945

# الافتتاحية

إن بعث هذا الاصدار الجديد عن وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، ليمثل صورة زاخرة لهوية القطاع في تناغمه مع الرؤية السيادية للدولة الجزائرية عبر استراتيجية الملتقيات العلمية والندوات والاحتفاليات والملاحم والأعمال السمعية البصرية وكل البنى الميديولوجية.. لإيصال التاريخ آمنا كما صنعته الأرواح الشهيدة، وكما صانته الأيادي الطاهرة إلى جزائر المجد المستديم.

إن توليفة وزارة المجاهدين وذوي الحقوق في تجسيد مشروع أمن مناعة الذاكرة الوطنية ماهو إلا مشهد من مشاهد البنى الوظيفية المتناغمة والمتكاملة على صوت واحد، كل من موقعه في الدفاع عن أصالة الذاكرة، بين مختلف المؤسسات الدفاعية والأمنية والمدنية للتصدي بحنكة لكل الحملات المغرصة التي تستهدف وطننا المفقدي.

ستكون هذه المجلة فضاءً للتوثيق والتعريف بمآثر رجال ونساء صنعوا تاريخ الوطن بدمائهم وتضحياتهم، ومنبراً يعزز الوعي بتاريخنا المجيد ويرسخ قيم الوفاء والإخلاص لرسالة نوفمبر الخالدة.

تحية الجزائر حرة أبية

المجد والخلود لشهداءنا الأبرار

فَهْرُ الْمَجَاهِدِينَ وَذَوِي الْحَقُوقِ  
عَبْدُ الْمَالِكِ الشَّيْفَتِي

يسعدني أن أحیی صدور مجلة «نبض الذاكرة»، هذه النافذة الإعلامية والثقافية التي تجسّد رسالة وزارة المجاهدين وذوي الحقوق في صون الذاكرة الوطنية وإحياء وهجها في الوجدان الجماعي، وفاءً لتضحيات رجال ونساء صنعوا مجد الجزائر بصدق الإيمان وعزيمة الكفاح. وترسيخ قيم الوفاء والعرفان لشهداءنا الأبرار ومجاهدنا الأفاضل، واستلهام معاني الوطنية والتضحية من صفحات تاريخنا المجيد وماضينا التليد.

إنّ الحفاظ على الذاكرة الوطنية كما هو وفاقاً للماضي، فهو أيضاً مسؤولية راسخة تجاه الحاضر والأجيال القادمة، باعتبارها رصيذاً حضارياً وروحياً تتوارثه الأجيال جيلاً بعد جيل، تستلهم منه معاني التضحية والوحدة والاعتزاز بالانتماء الوطني، وتستمدّ منه العزم لمواصلة صون رسالة الشهداء الأبرار والمجاهدين الأخيار.

تأتي هذه المجلة الموسومة بـ «نبض الذاكرة» من أجل الاهتمام الرفيع بالذاكرة الوطنية من جميع جوانبها ومشتملاتها، والذي يعد واجباً وطنياً مقدّساً، غير مدفوع بأي نزعة ظرفية، ولا يقبل أي مساومة، وسوف يظل في مقدمة انشغالات الدولة لتحصين الشخصية الوطنية، وهويتها الأصيلة وتناغمها الفاره، وفي صميم الوفاء لشهداء ثورة نوفمبر المجيدة،

يتناغم هذا المولود مع مشروع سيادة وأمن مناعة الذاكرة الوطنية، تماشياً والرؤية الحكيمة والنظرة السديدة لواجب الذاكرة المصونة في رسالة رئيس الجمهورية بمناسبة إحياء اليوم الوطني للذاكرة المخلد للذكرى الـ 81 لمجازر الثامن ماي 1945، التي أبان فيها عن سموها تمامه بالذاكرة بوصفها رسالة وفاء واستدامة حيث جاء فيها « وَنَجِدُ عَهْدَنَا مَعَهُمْ لِحَفْظِ الْأَمَانَةِ، وَخِدْمَةِ الْوَطَنِ الْمُقَدَّسِ وَالشَّعْبِ الْجَزَائِرِيِّ الْأَبِيِّ، فِي جَزَائِرٍ مُنْتَصِرَةٍ شَاحِخَةٍ أَبِيَّةٍ».

إنّ استكمال مسيرة عهد الشهداء لا يكون إلا بالدفاع عن تاريخنا وذاكرتنا، فكرامة الذاكرة هي ماضينا، حاضرنا، عقيدتنا وهويتنا، وهي أجدادنا ودمائنا، هي تأمين وحصانة للأجيال، وهذا عمق اهتمام الأمة السيادي بأن تحفظ أمن الناشئة عبر مؤسساتها من أشكال التضليل الرقمي والاستدراج الإعلامي والرقمي.

# الفهرس

58  
الجزائريين تُخاطب العالم  
بالقيم  
زيارة البابا ليون الرابع عشر  
بين الرمزية الحضارية  
وإعادة تشكيل المعنى الدولي



92  
جميلة بوخيرد  
أيقونة الجزائر  
ورمز العزة والكفاح



75  
الشيخ عبد الرحمن بن  
محمد الجيلالي  
فقيه المؤرخين... وذاكرة  
الأمّة



محطات خالدة	الصفحة 64
معارك ماجدة	الصفحة 66
إنجازات رائدة	الصفحة 70
شهداء أبرار	الصفحة 72
أصدقاء الثورة الجزائرية	الصفحة 81
صوت المجاهد: شهادات حية عن الثورة التحريرية المجيدة	الصفحة 84



8  
نشاطات  
وزير المجاهدين وذوي الحقوق



52  
مجازر 08 ماي 1945 من  
خلال الأرشيف الفرنسي  
دراسة في آليات التوثيق  
والتعليم

54  
مجزرة ساقية سيدي يوسف  
08 فبراير 1958 ...  
« جريمة ضد الإنسانية  
وشاهد على بشاعة وجه  
فرنسا الأستعماري »

82  
الثورة الجزائرية  
في عيون العظماء



88  
من إصدارات وزارة  
المجاهدين وذوي الحقوق



إنجازات وزارة المجاهدين وذوي الحقوق	الصفحة 26
نشاطات المؤسسات تحت الوصاية	الصفحة 30
حوار العدد	الصفحة 46

هيئة التحرر  
أ.سعاد بن عنتر  
د. لبيبة العمائرية  
د. فاطمة الزهراء طوبال  
د. محمد دراغو  
د. حدة طيطوش  
د. مراد بن زفور  
التصميم الفني والإخراج  
أمين مبارك

مدير التحرير  
البروفيسور حسين عبد الستار  
نائب مدير التحرير  
السيد مصطفى أمين بن عبد الله  
رئيس التحرير  
د. عائشة ابراهيمي  
تدقيق ومراجعة  
البروفيسور حسين عبد الستار  
د. عائشة ابراهيمي

الرئيس الشرفي للمجلة  
البروفيسور عبد المالك تاشريفت  
وزير المجاهدين وذوي الحقوق

المشرف العام  
السيد كريم بالحداد  
رئيس الديوان

## نشاطات وزير المجاهدين وذوي الحقوق

شهد الثلاثي الأول من سنة 2026، نشاطات عدة ضمن البرنامج المسطر لإحياء الأيام والاعياد والذكريات الوطنية التاريخية، التي حظيت بإشراف وزير المجاهدين وذوي الحقوق البروفيسور عبد المالك تاشريفت، قام وزير المجاهدين وذوي الحقوق بتاريخ السابع من جانفي بالإشراف على ندوة تاريخية كانت وقفة استذكار لمناقب المجاهد الراحل الرمز حسين آيت احمد والموسومة بـ: «المجاهد حسين آيت أحمد... شخصية تاريخية بأبعاد وطنية وإنسانية»، هذه الندوة التي حضرها شخصيات وطنية وتاريخية إلى جانب أسرة الفقيد، تخللها تقديم مداخلات علمية قيّمة من أساتذة، باحثين ومختصين، وشهادات حية لمجاهدين، أشادوا من خلالها بالمسار النضالي للمجاهد الرمز حسين آيت أحمد، ودوره البارز في تاريخ الحركة الوطنية والثورة التحريرية.

وفي ختام أشغالها، قام وزير المجاهدين وذوي الحقوق بتكريم رمزي للمحتفى به المجاهد المرحوم محند ولحسين آيت أحمد، الذي استلمه ممثلين عن عائلته.

وفي تقليدها المعتاد الذي أبت وزارة المجاهدين وذوي الحقوق على ترسيمه وترسيخه، كنشاط سنوي يحتفي بأبناء الجزائر الموهوبين في مجالات عدة على غرار البحث التاريخي، الأعمال الأدبية التاريخية، وكذا الأعمال السمعية البصرية التاريخية.



الذاكرة الوطنية مع جسور المستقبل، مشيراً إلى أن جائزة أول نوفمبر أصبحت، عبر مسيرتها الممتدة، مسابقة وطنية مرجعية تبرز الإبداع والبحث الرصين في تاريخ الجزائر، وتفتح المجال أمام الطاقات الشبانية والباحثين والمختصين في مختلف مجالات التعبير، من البحث التاريخي، إلى الأدب التاريخي، وصولاً إلى الأعمال السمعية البصرية ذات البعد التاريخي. وأضاف أن هذه الجائزة تُكرّس قيم ثورة أول نوفمبر المجيدة، وتُعزّز الوعي التاريخي، في ظل الجزائر المنتصرة، القوية بمكونات هويتها الوطنية، والماضية بثبات نحو بناء مستقبلها.

ويأتي تنظيم هذه الجائزة في طبعها الـ الثلاثين (30) في إطار حرص الدولة على صون الذاكرة الوطنية، وتكريم الإبداع الهادف والمرتبط بتاريخ الجزائر وثورتها التحريرية المجيدة.

أشرف وزير المجاهدين وذوي الحقوق، السيد عبد المالك تاشريفت، يوم الخميس 15 جانفي 2026 بالنادي الوطني للجيش "بني مسوس"، على حفل تسليم جائزة أول نوفمبر 1954 في طبعها الثلاثين، وذلك بحضور رئيس مجلس الأمة، السيد عزوز نصري، ورئيس المجلس الشعبي الوطني، السيد إبراهيم بوغالي، ومستشاري رئيس الجمهورية، إلى جانب شخصيات سياسية ووطنية وإعلامية، وإطارات الدولة، ومجاهدين، وممثلي الأسرة الثورية.

وفي كلمته الافتتاحية، أكد السيد الوزير أن هذا الموعد الوطني يُجسّد لحظة تتعاقب فيها





ولاية قسنطينة تحتضن الفعاليات المخلدة للذكرى الـ 71 لاستشهاد البطل الرمزي ديدوش مراد، في مستهل الزيارة التي قادت وزير المجاهدين وذوي الحقوق البروفيسور "عبد المالك تاشريفت" إلى الولاية، يوم 17 جانفي 2026 توجّه وزير المجاهدين وذوي الحقوق رفقة والي ولاية قسنطينة السيد "عبد الخالق صيودة، وبحضور والي ولاية سكيكدة السيد السعيد أخروف، والسلطات المحلية المدنية والعسكرية، وبمشاركة الأسرة الثورية، إلى المعلم التذكاري المخلد لذكرى استشهاد القائد الرمزي ديدوش مراد، بواد بوكركر ببلدية زيغود يوسف وعدد من رفاقه.

وقدمت بالمناسبة رفع العلم الوطني، ووضع إكليل من الزهور أمام المعلم التذكاري، مع تلاوة فاتحة الكتاب ترحمًا على روح الشهيد وأرواح الشهداء الطاهرة. وعلى هامش هذه المحطة، قام الوفد بزيارة المقر الأول لقيادة الولاية التاريخية الثانية أين استمع لشروحات وافية حول سيرة ومسيرة الشهيد الرمزي ديدوش مراد وقادة الولاية التاريخية الثانية من خلال المعارض المنظمة بالمناسبة.

كما أشرف السيد الوزير رفقة والي ولاية قسنطينة، وبحضور السلطات المحلية المدنية والعسكرية، وبمشاركة الأسرة الثورية والجامعية، بقاعة المحاضرات الكبرى "شريفة ماشطي" بكلية الفنون والثقافة بجامعة صالح بونيدر قسنطينة 03، على افتتاح الندوة التاريخية الموسومة: «الشهيد ديدوش مراد... مسيرة قائد ملهم».

وفي كلمته الافتتاحية، أكد السيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق أن هذا اللقاء يُعدّ سانحة لتجديد العهد مع الذاكرة الوطنية، ومع مدرسة راسخة في النضال والتضحية، عنوانها: قائد فدّ جمع بين الإقدام والحكمة، وترك للأجيال رسالة خالدة ودستورًا قيمًا مفاده أن الجزائر لا تقوم إلا بعزم الرجال، ولا تُحفظ إلا بتضحيات الأوفياء.

وأشار السيد الوزير، أيضا إلى أن بطولات وملاحم الشهداء والمجاهدين ستظل ماثلة في الأذهان، منقوشة بمداد العز والشرف، وستبقى تضحياتهم راسخة في الذاكرة الجماعية للأمة.

كما شدّد على واجب أجيال اليوم في قراءة هذا الرصيد التاريخي بوعي وتبصّر، وتعزيز إدراكهم لحجم التحديات والرهانات، ومواجهتها بنفس العزيمة التي واجهها بها الشهداء، في ظل مسيرة الانتصارات التي يقودها رئيس الجمهورية السيد "عبد المجيد تبون"، عبر جهود متواصلة في شتى الميادين استجابة لتطلعات الشعب الجزائري.

في ذات السياق، استحضّر السيد الوزير، في كلمته، ذكرى إنشاء هيئة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني سنة 1960، باعتبارها إحدى المحطات المفصلية في تاريخ الثورة التحريرية، لما اضطلعت به من دور محوري في التنظيم والتخطيط ومواصلة دحر الاستعمار، إلى جانب إسهامها في تكوين إدارات ذات كفاءة عالية، استعدادًا لمرحلة بناء الدولة الوطنية المستقلة والدفاع عنها.

كما شهدت الندوة التي نشطها أساتذة وباحثون مختصون تقديم مداخلات علمية، بمشاركة فاعلة من الأسرة الجامعية. وفي ختام الفعالية، كرّم السيد الوزير أسرتي الشهيدين ديدوش مراد وزیغود يوسف، كما قدّم مجموعة من الإصدارات التاريخية الصادرة عن وزارة المجاهدين وذوي الحقوق لفائدة جامعة صالح بونيدر بقسنطينة، دعماً لترسيخ الثقافة التاريخية، وتشجيع البحث الأكاديمي حول الذاكرة الوطنية، وتعزيز القيم النبيلة في أوساط الشباب.





عرفانا بفضل وجميل الشعوب من مختلف القارات التي ساندت القضية الجزائرية إبان الثورة التحريرية المجيدة، أبت وزارة المجاهدين إلا أن تقف وقفة إكبار واحترام للشعب التونسي الشقيق الذي صنع مع إخوانه الجزائريين ملحمة في التلاحم والاخوة بين الجزائر وتونس، إحياءً للذكرى الثامنة والستين (68) لأحداث ساقية سيدي يوسف، 8 فيفري 1958 / 2026، أشرف وزير المجاهدين وذوي الحقوق، السيد

«عبد المالك تاشريفت» ، يوم الثلاثاء 10 فيفري 2026، بمقر الوزارة، على افتتاح ندوة تاريخية وطنية بعنوان «ملحمة ساقية سيدي يوسف: دماء توحدت، أرواح تعانقت، رايات ارتفعت، وتاريخ يُكتب بالوفاء».

الندوة حضرها كل من كاتب الدولة لدى وزير الشؤون الخارجية، المكلف بالجالية الوطنية بالخارج، السيد «سفيان شايب»، والقائم بالأعمال بسفارة الجمهورية التونسية الشقيقة السيد «عبد الجليل برايح»، بالإضافة إلى الأسلاك النظامية، وإطارات الدولة، وممثلي البرلمان بغرفتيه، ومجاهدات ومجاهدين، وأفراد من الأسرة الثورية.

وفي كلمة افتتاحية، أكد السيد الوزير أن تاريخ الثامن من فيفري من كل سنة يُعدّ يوماً مشهوداً في مسار العلاقات الجزائرية التونسية، يستحضر مآسي الماضي الأليم، ويعكس، في الآن ذاته، قوة الروابط الأخوية التي صاغت دماء الشهداء، والتي أضفت على العلاقات الثنائية صلابةً وامتانة.

كما شدّد على أن الذاكرة التاريخية المشتركة للشعبين الجزائري والتونسي ستظل معيّنًا لا ينضب لتعزيز العلاقات الثنائية وترسيخ دعائم التضامن والتلاحم، انطلاقاً من إيمان راسخ بوحدة المصير ووحدة الدم، وبما تحمله هذه الذاكرة من دروس عميقة في التضحية والصمود.



ونوه السيد الوزير بالعلاقات الأخوية الجزائرية التونسية التي شهدت خلال السنوات الأخيرة ديناميكية نوعية وحركية متصاعدة، في ظل التوجيهات السامية والرؤية الحكيمة لقائدي البلدين الشقيقين، رئيس الجمهورية السيد «عبد المجيد تبون»، وأخيه الرئيس التونسي السيد «قيس سعيد»، حيث أسهما معاً في إحداث نقلة نوعية للارتقاء بمستوى التعاون والتنسيق الثنائي إلى آفاق متقدمة.

الندوة تقديم مداخلات علمية قيّمة من أساتذة وباحثين مختصين تونسيين وجزائريين بالإضافة إلى الاستماع إلى شهادات حية لمن عايشوا الحدث وفقدوا أهلهم جراء هذه الجريمة . وفي ختام الندوة، قدّم السيد الوزير تكريمات رمزية للأساتذة المحاضرين عرفانا بمجهوداتهم في مجال التوثيق التاريخي لهذه المحطة الخالدة

كما نوه السيد الوزير بالعلاقات الأخوية الجزائرية التونسية التي شهدت خلال السنوات الأخيرة ديناميكية نوعية وحركية متصاعدة، في ظل التوجيهات السامية والرؤية الحكيمة لقائدي البلدين الشقيقين، رئيس الجمهورية السيد «عبد المجيد تبون»، وأخيه الرئيس التونسي السيد «قيس سعيد»، حيث أسهما معاً في إحداث نقلة نوعية للارتقاء بمستوى التعاون والتنسيق الثنائي إلى آفاق متقدمة. كما عرفت



زايد محمد عرفانًا بتضحياتهم في سبيل تحرير الوطن، كما قدّم تكريمات رمزية للأساتذة المحاضرين تقديراً لجهودهم في مجال التوثيق التاريخي لهذه المحطة الخالدة.

كما أشرف وزير المجاهدين وذوي الحقوق السيد «عبد المالك تاشريفت» في إطار برنامج الزيارة رفقة والي الولاية السيد «فضيل ضويفي»، على عدد من الأنشطة ذات البعد الذاكري والاجتماعي.

حيث تمت تسمية كل من الثانوية الجديدة بحي الشيخ العلامة سيدي محمد بلكبير باسم المجاهد بلعقون ميلود، والمدرسة الابتدائية الجديدة المجاورة لثانوية أبي حامد الغزالي، باسم المجاهد الشيخ مصطفى عبد الرحمان تخليداً للرموز الوطنية وترسيخاً لقيم الذاكرة في الوسط التربوي.

وببلدية أولاد أحمد تيمي، وضع السيد الوزير حجر الأساس لمشروع إنجاز متوسطة جديدة، في خطوة تعكس العناية التي توليها الدولة لقطاع التربية الوطنية، باعتباره ركيزة أساسية في بناء الأجيال وصون الهوية الوطنية.

كما قام السيد الوزير بزيارة للمجاهد الحاج عبد الرحمان كابوية، وأرملة الشهيد والمجاهدة فاطمة عبادي حيث جدّد السيد الوزير بالمناسبة التزام الدولة الدائم برعاية الأسرة الثورية والوفاء لتضحياتها.

وفي ختام الزيارة أجرى السيد الوزير لقاءً إعلامياً بإذاعة أدرار الجهوية، وأعطى إشارة انطلاق الحصّة الإذاعية «في رحاب الذاكرة»، بالتعاون بين مديرية المجاهدين وذوي الحقوق وإذاعة أدرار، في مبادرة ترمي إلى تعزيز الوعي التاريخي وترسيخ ثقافة الذاكرة الوطنية لدى الأجيال الصاعدة

واجب الذاكرة ومطلب العدالة»، يوم 12 فيفري 2026 بجامعة أدرار أحمد دراية، وذلك بمشاركة السلطات المحلية المدنية والعسكرية، والأمناء الوطنيين لمنظمات الأسرة الثورية، وأساتذة وباحثين. وفي كلمته الافتتاحية، استحضّر السيد الوزير ذلك التاريخ الأسود، لا مجرد رصد الوقائع، بل لاستحضار أخطار ومآسٍ لم تتوقف عند رمال رقان أو جبال إن إكر، بل تجاوزت بتداعياتها حدود القارة، وامتدت آثارها الإشعاعية إلى أوروبا وآسيا.

وأكد أن الدراسات العلمية والبحوث الميدانية أثبتت أن مفعول تلك التفجيرات وإشعاعاتها النووية سمّم المحيطات، ولوّث الغلاف الجوي، وأتلف أنواعاً من الحياة لا حصر لها، وتسبّب في وفيات وتشوهات خلقية وأمراض مزمنة لا تزال تفتك بالأبدان، وورّثت المعاناة للأجيال،

كما أشاد بحركية البحث العلمي التي أضحت اليوم قاطرة التغيير والتجديد والانتصارات، مثنياً عالياً مجهودات ورؤية رئيس الجمهورية، السيد «عبد المجيد تبون»، الذي آمن بأن العلم هو الركيزة الأساسية للتنمية والازدهار، والسلاح الأسمى لصون الذاكرة الوطنية وتحصين السيادة.

كما دعا السيد الوزير الباحثين والمختصين إلى مواصلة تشريح هذه الجريمة من جوانبها التاريخية والبيئية والطبية والقانونية والإنسانية، مؤكداً أن الحق لا يُستردّ إلا بالدليل العلمي القاطع والبحث الأكاديمي الموثق.

وشهد الملتقى تقديم مداخلات علمية قيّمة من أساتذة وباحثين مختصين حول هذه الجريمة اللاإنسانية.

وفي ختام أشغال الملتقى، كرّم السيد الوزير كل من عائلة الشهيد بن نانة دربال، والمجاهد بن



فصول الإبادة الجماعية التي انتهجها الاستعمار طيلة مائة واثنين وثلاثين سنة.

مؤكد أنه من هذا المكان الطاهر، وبصوت يملؤه اليقين والمسؤولية التاريخية، أن جرائم الاستعمار في رقان، وفي كل شبر من أرض الجزائر، هي جرائم لا تسقط بالتقادم، ولا يمكن طمسها أو تجاوزها، كما شدّد على ذلك رئيس الجمهورية، السيد «عبد المجيد تبون»، في كل مناسبة.

كما أشرف السيد الوزير بهذه المناسبة على إعطاء إشارة انطلاق الطبعة السادسة لنصف ماراطون رقان، ليزور، بعدها، المتحف الموضوعاتي للتفجيرات النووية برقان، أين قدّمت له شروحات حول فضائاته التاريخية التي توثق لتلك الجريمة البشعة، كما استمع إلى عرض حول مشروع توسعة هذه المؤسسة المتحفية، بعدها

افتتح وزير المجاهدين وذوي الحقوق، البروفيسور «عبد المالك تاشريفت»، رفقة والي ولاية أدرار، السيد «فضيل ضويفي»، الملتقى الوطني الموسوم بـ: «التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية بين

في إطار استذكار جرائم المستدمر الفرنسي التي تأبى أن تمحي، جرائم لا تسقط بالتقادم، تحل اليوم الذكرى الـ 66 للتفجيرات النووية بالصحراء الجزائرية، والتي شهدت ولاية أدرار الفعاليات المخلدة لها.

بإشراف من وزير المجاهدين وذوي الحقوق، السيد «عبد المالك تاشريفت»، رفقة والي ولاية أدرار السيد «فضيل ضويفي»، يوم 12 فيفري 2026 برقان، بمشاركة السلطات المحلية المدنية والعسكرية، والأمناء الوطنيين لمنظمات الأسرة الثورية.

وفي كلمة له بالمناسبة، أكد السيد الوزير أنّ هذا اللقاء أمام المعلم التذكاري، يعد سانحة نستذكر من خلاله واقعة عابرة من تاريخنا، ونستحضر أركان جريمة نكراء اقترفتها فرنسا الاستعمارية بهذه الربوع في الثالث عشر من شهر فيفري سنة 1960، بتفجير نووي أول، وما تلاه من تفجيرات سطحية وباطنية، كانت فصلاً مظلماً من

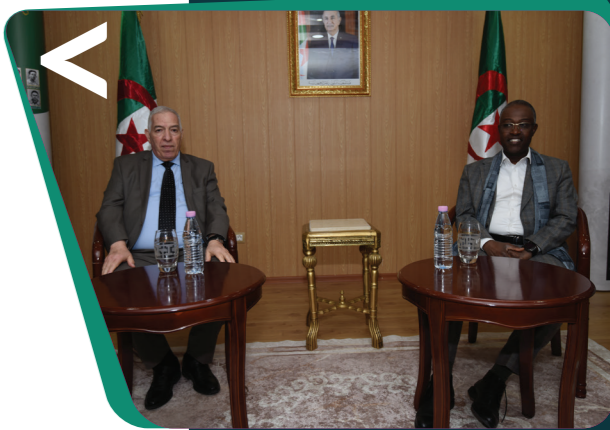


تاريخ، هوية واعتراف بالتضحيات الجليلة لشهداء المقاومة الشعبية والحركة الوطنية والثورة التحريرية، من جيل إلى جيل يبقى الشعب الجزائري يسير دوماً على درب الشهداء بقيادة شباب طموح للرسالة أوفياء،

في إطار إحياء اليوم الوطني للشهيد (18 فيفري 2026)، أشرف وزير المجاهدين وذوي الحقوق، السيد «عبد المالك تاشريفت»، رفقة وزير الشباب المكلف بالمجلس الأعلى للشباب، السيد «مصطفى حيداوي»، يوم الاحد 15 فيفري 2026 بمقر وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، على لقاء تفاعلي ضمن فعاليات «ملتقى شباب سفراء الذاكرة.. نحو توظيف الذكاء الاصطناعي والإعلام في إحياء الذاكرة الوطنية»، وذلك بحضور مجاهدين وأساتذة باحثين وشباب مشاركين.

وفي كلمة افتتاحية بالمناسبة، أكد السيد الوزير أن هذا الملتقى، الذي ينعقد تزامناً مع إحياء اليوم الوطني للشهيد، يُجسّد وفاء الأجيال المتعاقبة لأمانة الشهداء، ويعكس متانة الصلة بين جيل الثورة وجيل الرقمنة، في إطار عقد حضاري متجدد يحفظ الذاكرة الوطنية ويصونها. كما ثمن اختيار موضوع توظيف الذكاء الاصطناعي والإعلام في خدمة الذاكرة الوطنية، معتبراً أنه يعكس وعياً عميقاً بتحديات العصر، حيث أضحت الذاكرة اليوم فضاءً رقمياً مفتوحاً يسهم في تشكيل الوعي وترسيخ الهوية الوطنية.

مؤكداً السيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق أن دعم هذا التوجه يندرج في إطار تجسيد توجهات رئيس الجمهورية، السيد «عبد المجيد تبون»، الرامية إلى صون الذاكرة الوطنية وتعزيز التحول الرقمي، بما يمكن الشباب من الاضطلاع بدورهم في حمل رسالة الشهداء، وتوظيف التكنولوجيا الحديثة لخدمة تاريخ الجزائر والمحافظة على مقوماتها الحضارية. كما استمع شباب سفراء الذاكرة، خلال هذا اللقاء، إلى شهادات حيّة قدّمها عدد من المجاهدين، استحضروا من خلالها محطات من مسيرة الكفاح الوطني، ناقلين تجاربهم النضالية ومعاني التضحية والفداء، بما أسهم في تعزيز الوعي التاريخي لدى الشباب، وترسيخ قيم المواطنة والوفاء لتضحيات جيل الثورة التحريرية



وأضاف أن الجزائر تواصل اليوم، بقيادة رئيس الجمهورية، السيد «عبد المجيد تبون»، مسيرتها بثبات، وفاءً لمبادئ السيادة الوطنية، وثقةً في قدرات أبنائها، خاصة الشباب، مبرزاً أن ما تشهده البلاد من مشاريع استراتيجية كبرى يعكس هذا التوجه، على غرار استغلال منجم غار جبيلات، ومشروع منجم الرصاص والزنك بوادي أميزور، إلى جانب المشروع المدمج للفوسفات ببلاد الحدبة. وأشار السيد الوزير إلى أن هذه المشاريع الاستثمارية الكبرى، وما يرافقها من تطوير للهياكل القاعدية، من شأنها تعزيز مكانة الاقتصاد الوطني وتكريس الدور الريادي للجزائر، مؤكداً أن الجزائر تتجه نحو بناء صناعة وطنية تحقق قيمة مضافة، في إطار رؤية سيادية تضع مصلحة الوطن فوق كل اعتبار. كما عرفت الندوة تقديم شهادات حيّة من مجاهدين ومداحات علمية قيّمة من أساتذة وباحثين مختصين. لتختتم الندوة بتكريمات رمزية للمجاهدين والأساتذة المشاركين في هذه المناسبة

كانت الثورة التحريرية المظفرة، نتاج جهود متظافرة بين أبناءها، خاصة الطبقة العمالية التي أثبتت دورها الفعال في مساعدة جبهة وجيش التحرير الوطنيين، وبسواعد رجالاتها استطاعت استرجاع ثرواتها وممتلكاتها، وهو ما تجسده ازدواجية ذكرى تأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين وذكرى تأميم المحروقات، بهذه المناسبة أشرف وزير المجاهدين وذوي الحقوق، السيد «عبد المالك تاشريفت»، يوم الثلاثاء 24 فيفري 2026، بالمتحف الوطني للمجاهد، على افتتاح فعاليات الندوة التاريخية الموسومة بـ: «24 فيفري في الذاكرة الوطنية: من الوعي النقابي إلى القرار السيادي». وأكد السيد الوزير في كلمته الافتتاحية أن هذه المناسبة تمثل محطة بارزة في سجل تاريخ الجزائر المجيد، تُجسد التأكيد على أن الجزائر كانت ولا تزال قلعةً للقرار المستقل ورمزاً للسيادة، مشيراً إلى أن مسيرة استرجاع السيادة لم تقتصر على تحرير الأرض بل شملت، أيضاً، استرجاع الثروات الوطنية بالإرادة والعلم.

لم يكن نيل الاستقلال سهلاً ولا هيناً على شعب عانى من ويلات الاستعمار الفرنسي طيلة 132 سنة، حاول، خلالها، تقسيم التراب الجزائري، ولكن بوحدة الشعب وعدم تخليه عن أي شبر من هذه الأرض الطاهرة، بقيت الأرض واحدة موحدة، وما انتفاضة ورقلة إلا درساً قدمه أبناء الجنوب الكبير، فكان الصفعة الأخيرة لفرنسا قبل خسارتها في اتفاقيات إيفيان وانتصار الجزائر، تعود ذكرى الانتفاضة ويحتفى بها وتخلد ضمن ندوة تاريخية أشرف عليها وزير المجاهدين وذوي الحقوق، السيد «عبد المالك تاشريفت»، يوم الخميس 26 فيفري 2026، بالمركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر سنة 1954، أين افتتح فعاليات الندوة التاريخية المخلفة للذكرى

الرابعة والستين للمظاهرات الشعبية بورقلة، المصادفة لـ 27 فيفري 1962، تحت عنوان: «مظاهرات 27 فيفري 1962 هبة شعبية دعماً للوحدة الوطنية».

وأكد السيد الوزير في كلمته الافتتاحية أن مظاهرات 27 فيفري شكّلت ملحمة شعبية مكتملة الأركان، تجلت فيها إرادة أمة آمنت بعدالة قضيتها، وتمسكت بحقوقها المشروع في الحرية والسيادة، معبرة بوضوح عن التفافها حول قيادة الثورة وجبهة التحرير الوطني، وتمسكها المقدس بوحدة التراب الوطني من شماله إلى جنوبه، ومن شرقه إلى غربه، مضيفاً أن تلك الهبة الجماهيرية كانت تأكيداً عملياً بأن الصحراء كانت وستبقى جزءاً لا يتجزأ من الجزائر الواحدة الموحدة.

كما أبرز السيد الوزير أن إحياء هذه الذكرى يعد مناسبة لتشمين الجهود التي تبذلها الدولة،



إحياء هذه الذكرى يعد مناسبة لتشمين الجهود التي تبذلها الدولة، بقيادة رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، في سبيل ترقية مناطق الجنوب الكبير، وتجسيد تنمية متوازنة تستجيب لمختلف احتياجاتها الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية، وفاءً لرسالة الشهداء، وصوناً للأمانة التي تركوها في أعناقنا.

بقيادة رئيس الجمهورية، السيد «عبد المجيد تبون»، في سبيل ترقية مناطق الجنوب الكبير، وتجسيد تنمية متوازنة تستجيب لمختلف احتياجاتها الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية، وفاءً لرسالة الشهداء، وصوناً للأمانة التي تركوها في أعناقنا.

ارتوى بدمائهم الزكية ثرى هذا الوطن الطاهر. وقد تميزت أشغال الندوة بتقديم مداخلات علمية قيّمة نشطها أساتذة وباحثون مختصون، تناولت مختلف الأبعاد التاريخية والوطنية لهذه المحطة النضالية البارزة، كما أشرف السيد الوزير في ختام الفعاليات على تقديم تكريمات رمزية للأساتذة المحاضرين، عرفاناً وتقديراً لإسهاماتهم في التوثيق.





قانون تجريم الاستعمار الفرنسي بالجزائر: متابعة من الحكومة للقانون المقترح لتجريم الاستعمار الفرنسي بالجزائر، من طرف اللجنة المكلفة بصياغة مقترح قانون تجريم الاستعمار بالمجلس الشعبي الوطني. وبعد المصادقة عليه بالغرفة ثانية للبرلمان، بتاريخ 24 ديسمبر 2025، في جلسة علنية ترأسها السيد «إبراهيم بوغالي»، رئيس المجلس الشعبي الوطني، بحضور وزيرة العلاقات مع البرلمان، «نجيبة جيلالي» وأعضاء من الطاقم الحكومي.

ويستند هذا النص الوارد في 5 فصول تضم 27 مادة، إلى «مبادئ القانون الدولي التي تؤكد حق الشعوب في الإنصاف القانوني وتحقيق العدالة التاريخية وعدم الإفلات من العقاب». ويقوم على تعداد جرائم الاستعمار الفرنسي وتحديد مسؤولية الدولة الفرنسية عن ماضيها الاستعماري في الجزائر، ووضع آليات

للمطالبة بالاعتراف والاعتذار، مع إقرار تدابير جزائية لتجريم تمجيد الاستعمار أو الترويج له. كما يأتي النص لتثبيت تلك المسؤوليات كأساس للمصالحة مع التاريخ وحماية الذاكرة الوطنية. وعليه، شارك وزير المجاهدين وذوي الحقوق، السيد «عبد المالك تاشريفيت»، يوم الخميس 08 جانفي 2026، في اجتماع لجنة الدفاع الوطني بمجلس الأمة، خصّص لدراسة نص القانون، وخلال عرضه أكد السيد الوزير أن تجريم الاستعمار الفرنسي واجب وطني وأخلاقي، بالنظر إلى ما ارتكبه من جرائم جسيمة في حق الشعب الجزائري، مشدداً على أن هذه الجرائم لا تسقط بالتقادم، وأن صون الذاكرة الوطنية يشكل ركيزة أساسية في حماية السيادة التاريخية للجزائر.

وأوضح أن هذا النص يندرج في إطار التزام الدولة الجزائرية، بقيادة رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون، بالدفاع عن الذاكرة الوطنية وإنصاف تضحيات الشهداء والمجاهدين، وترسيخ الحق في الاعتراف والعدالة التاريخية. وقد رد السيد الوزير على استفسارات أعضاء اللجنة، مقدماً توضيحات وافية حول مختلف الجوانب التاريخية والقانونية لنص القانون. وفي ذات السياق وممثلاً للحكومة، قدّم السيد الوزير يوم الأحد 19 جانفي 2026، خلال جلسة علنية بمجلس الأمة ترأسها السيد «عزوز ناصري»، رئيس المجلس، وبحضور وزيرة العلاقات مع البرلمان، السيدة «نجيبة جيلالي»، نص القانون المتعلق بتجريم الاستعمار الفرنسي للجزائر، أمام أعضاء المجلس.

وفي مستهلّ عرضه، أثنى السيد الوزير على النقاش الثري والبناء الذي شهدته جلسة العرض أمام لجنة الدفاع الوطني بتاريخ 08 جانفي الجاري، مشيداً بالمستوى الرفيع للمداخلات، بما يعكس وعياً وطنياً عميقاً وإحساساً عالياً بالمسؤولية التاريخية تجاه الذاكرة الجماعية للأمة، ومبرزاً، في ذات الوقت، الأهمية التي توليها المؤسسة التشريعية لمعالجة ملفات تاريخنا الوطني المجيد. وأكد السيد الوزير أن النص المعروض يعدّ خطوة تشريعية نوعية من شأنها تعزيز المنظومة القانونية الوطنية المعنية بحماية الذاكرة الوطنية، والتأكيد على تمسك الدولة، بكل مؤسساتها الدستورية، بحقها السيادي في صون تاريخها الوطني والدفاع عن ذاكرتها بكل الوسائل الدستورية والقانونية.



المجلس الشعبي الولائي لولاية باتنة، وأعضاء البرلمان بغرفتيه، والإطارات المدنية والعسكرية والقضائية، وممثلي الأسرة الثورية. واستهلّت المراسم بروضة الشهداء، عند ضريح الشهيد مصطفى بن بولعيد، حيث تم رفع العلم الوطني والاستماع إلى النشيد الوطني، ووضع باقة من الزهور على الضريح، مع تلاوة فاتحة الكتاب ترحماً على روحه الطاهرة وأرواح الشهداء الأبرار، قبل أن يتوجه الوفد إلى القاعة متعددة النشاطات. وفي كلمة له بالمناسبة، أكد السيد الوزير أن هذه الذكرى تتزامن مع شهر الشهداء، الذي يشكّل محطة لاستحضار أمجاد الثورة التحريرية واستلهام معاني التضحية والفداء، مشيراً إلى أن رموز الثورة ليسوا مجرد صفحات في سجل التاريخ، بل هم منارات تهدي الأجيال وترسخ الوعي الوطني وتلهم مسيرة بناء المستقبل.

وفي شهر الشهداء شهر العظماء، حين ترجل خيرة أبناء الجزائر ضمن قوافل الشهداء الذين حباهم الله عزوجل بشرف الشهادة من أجل تحرير الوطن، وكعادتها وزارة المجاهدين وذوي الحقوق تستذكر بطولاتهم، من خلال فعاليات مخلدة لذكراهم:

ومن ولاية باتنة، أشرف وزير المجاهدين وذوي الحقوق، السيد «عبد المالك تاشريفت»، رفقة والي ولاية باتنة السيد «بن أحمد رياض»، يوم الثلاثاء 24 مارس 2026، بقرية نارة ببلدية منعة، على الاحتفالات الرسمية المخلدة للذكرى السبعين (70) لاستشهاد البطل الرمزي مصطفى بن بولعيد، بمشاركة نجلي الشهيد القائد مجاهدات ومجاهدين وأرامل الشهداء، والأمين العام للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء السيد «خليفة سماتي»، إلى جانب رئيس



سثري هذا النص بما يليق بتضحيات أبطال ملحمة نوفمبر الخالدة، مشدداً على أن مقترح هذا القانون ليس مجرد نصّ تشريعي، بل هو ولاء لتضحيات الشهداء، ولبنة أساسية في مسار إنصاف الذاكرة الوطنية وتعزيز السيادة القانونية للدولة الجزائرية.

وبتاريخ 22 جانفي 2026 شارك وزير المجاهدين وذوي الحقوق، السيد «عبد المالك تاشريفت»، بمقر مجلس الأمة، في الجلسة العلنية المخصصة للمصادقة على نصّ قانون يتعلّق بتجريم الاستعمار للجزائر، والتي ترأسها السيد «عزوز ناصري»، رئيس المجلس.

وقد صادق أعضاء مجلس الأمة بالإجماع على نصّ القانون، مع التحفظ على ثلاث عشرة (13) مادة، تقرّر على إثرها إحالتها على اللجنة المتساوية الأعضاء من غرفتي البرلمان، وذلك طبقاً لأحكام المادة 145 الفقرة 6 من الدستور.

وأوضح أن التذكير بجرائم الاستعمار الفرنسي لا يندرج في إطار استحضار الماضي فحسب، بل يُعد واجباً أخلاقياً وتاريخياً، بالنظر إلى ما اقترفه الاستعمار من جرائم جسيمة فاقت كل الحدود، وخلفت ملايين الشهداء، ولا تزال آثارها المادية والنفسية والبيئية قائمة إلى اليوم. واعتبر السيد الوزير أن هذا النص يشكل رسالة واضحة مفادها مطالبة الجزائر بالاعتراف والمسؤولية، عبر مساءلة صريحة للمستعمر الفرنسي بشأن التزامه بالمبادئ الأممية المتعلقة بحق الشعوب في الإنصاف وجبر الضرر، انطلاقاً من مواثيق الأمم المتحدة التي تُقرّ مسؤولية الدول عن انتهاكات حقوق الإنسان، وحقّ الشعوب في عدم طمس ذاكرتها الجماعية.

وفي ختام عرضه، جدّد السيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق شكره وتقديره للسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة، مؤكداً أن إسهاماتهم





كما أبرز أن الوقوف بأرض الأوراس الشامخ، بالقرب من ضريح القائد مصطفى بن بولعيد، هو تجديد لميثاق الوفاء لتضحيات الشهداء، واستحضار لمسيرة قائد نقش اسمه في ذاكرة الوطن بمآثره الخالدة، مؤكداً أن هذا الرمز الوطني جسّد مع رفاقه روح الأمة وقيمها النبيلة.

وأكد السيد الوزير «عبد المالك تاشريفت» أن الجزائر، بقيادة رئيس الجمهورية السيد «عبد المجيد تبون»، تواصل السير على نهج الشهداء الأبرار، وفاءً لمبادئهم وتمسكاً بالرسالة التي استشهدوا من أجلها، باعتبارها الأساس الذي يوجّه مسار الحاضر ويصنع آفاق المستقبل.

وخلال هذه المناسبة، أشرف السيد الوزير على تكريم عدد من المجاهدين وذوي الحقوق عرفاناً بتضحياتهم في سبيل الوطن، كما تم تكريم التلاميذ الفائزين في المسابقة

والاستماع إلى النشيد الوطني، ووضع باقة من الزهور بالمعلم المخلد له ورفقائه، مع تلاوة فاتحة الكتاب ترحمًا على روحه الطاهرة وأرواح الشهداء الأبرار.

وفي كلمة له بالمناسبة، أكد السيد الوزير أن العقيد لطفي ورفاق دربه سَطَّروا بدمائهم الطاهرة ملاحم خالدة في الدفاع عن الوطن، وصانوا حدوده، وقدَّسوا كل شبر من ترابه، مشيراً إلى أن بطولاتهم في معركة جبل بشار رسمت مساراً حاسماً في تاريخ الأمة، وأسهمت في كسر قيود الاستعمار وتغيير مجرى الأحداث.

كما أبرز أن هذه الذكرى تمثل محطة لاستحضار ما تشهده الجزائر اليوم من تحولات كبرى على مختلف الأصعدة، مؤكداً أن الجزائر، بقيادة رئيس الجمهورية السيد «عبد المجيد تبون»، تمضي بثبات في مسار التنمية الشاملة، وفاءً للرؤية التي ناضل من أجلها الشهداء.

أما ولاية بشار فشهدت فعاليات خاصة أخرى في شهر الشهداء، أين أشرف وزير المجاهدين وذوي الحقوق، السيد «عبد المالك تاشريفت»، رفقة والي ولاية بشار السيد «أحمد بن يوسف»، يوم الجمعة 27 مارس 2026، بجبل بشار، على إحياء الذكرى السادسة والستين (66)(1960-2026)، لاستشهاد البطلين العقيد لطفي «دغين بن علي» والرائد فراج «محمد لواج» ورفاقهما، بمشاركة نجلي الشهيد العقيد لطفي، وعدد من المجاهدين القادمين من مختلف الولايات، والأمين العام للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء السيد «خليفة سماتي»، إلى جانب رئيس المجلس الشعبي الولائي، وأعضاء البرلمان بغرفتيه، والإطارات المدنية والعسكرية والقضائية، وممثلي الأسرة الثورية. واستُهلَّت المراسم بالنصب التذكري للشهيد العقيد لطفي، حيث تم رفع العلم الوطني



## المحور 02: المورد البشري والتكوين:

التكوين المستمر للعنصر البشري من مهندسين وتقنيين في مجال تقنيات الإعلام الآلي وتحسين المستوى.

## المحور 03: الحوكمة الرقمية:

يضم القطاع نظام معلوماتي متكامل وشامل:

### • نظام معلومات الحماية الاجتماعية:

يُعدّ هذا النظام منصة رقمية متكاملة تُعنى بتسيير مختلف خدمات الحماية الاجتماعية، ويتضمن ستة 06 تطبيقات رئيسية تغطي المجالات التالية: -تسيير منتسبي القطاع المسجلين لدى صناديق الضمان الاجتماعي (CNAS / CASNOS / CNR) -إدارة تسخيرات تذاكر النقل -معالجة طلبات الاستجمام -تسيير الطلبات على مستوى مراكز الراحة -متابعة الاستفادات على المستوى الولائي -تسيير طلبات العلاج لدى المستشفيات العسكرية.

### • نظام معلومات البطاقة والاعتراف:

يُعدّ المرجع الوطني (البطاقة الوطنية للاعتراف) بالشهداء والمجاهدين الوحيد على المستوى الوطني، حيث تُخزّن معطياته ضمن قواعد بيانات مرجعية مؤمنة ومُوطّنة على خوادم ووحدات تخزين تابعة لمركز بيانات الوزارة. ويضمّ هذا المرجع كافة التفاصيل المتعلقة بمسار الشهيد أوالمجاهد إبان ثورة التحرير المباركة، كما يشمل أيضًا بيانات خاصة بأصدقاء الثورة من الأجانب الذين ساهموا في دعمها ومساندتها بمختلف الأشكال.

### • نظام معلومات التراث التاريخي والثقافي:

يُعتبر هذا النظام منصة رقمية متكاملة لإدارة التراث التاريخي والثقافي، ويضم أكثر من 15 تطبيقاً رئيسياً

الوطنية للتحويل الرقمي 2025-2030، وبالتوازي مع الاستراتيجية المعتمدة من طرف هيئة المحافظة السامية للرقمنة، يعمل قطاعنا الوزاري على تنفيذ هذه التوجّهات وفق استراتيجية قطاعية، وفيما يلي تفصيل لمحاور هذه الإستراتيجية:

## المحور 01: البنية التحتية • الربط بالشبكة المركزية للقطاع

إضافة إلى 48 مديرية مبروطة حالياً (08 مديريات مبروطة بالألياف البصرية)، تم ربط الولايات العشرة (10) المستحدثة في التقسيم الإداري الجديد والمؤسسات والهيئات تحت الوصاية (المتحف الوطني للمجاهد -المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر سنة 1954 -المركز الوطني لتجهيز معطوي حرب التحرير وذوي الحقوق) بالشبكة المركزية للقطاع، والعمل جاري حالياً لربط المؤسسات تحت الوصاية مع الشبكة المركزية (مراكز الراحة -المتاحف الجهوية والولائية)

### • مركز البيانات الاحتياطي

في إطار تعزيز منظومة أمن المعلومات واستمرارية الخدمات الرقمية، يتم حالياً إنجاز مركز بيانات احتياطي (Data Center de secours) على مستوى مديرية ولاية الأغواط، يهدف إلى تأمين المعطيات والأنظمة المعلوماتية من المخاطر المحتملة الناتجة عن الكوارث الطبيعية مثل الزلازل، الفيضانات، والحرائق، وذلك وفقاً للمعايير والتوصيات الدولية في مجال استمرارية النشاط (Business Continuity) والتعافي من الكوارث (Disaster Recovery) وسيتم هذا الإنجاز بالتوازي مع إنشاء مركز بيانات رئيسي ثانٍ لضمان التكرار (redundancy) والتكامل بين المراكز، بما يكفل الجاهزية التامة واستمرارية الخدمات العمومية الرقمية دون انقطاع.



## إنجازات وزارة المجاهدين وذوي الحقوق التحول الرقمي في القطاع:

### تميز خدماتي لحفظ ذاكرة الوطن ونقلها للأجيال الصاعدة

هذا العرض يسلط الضوء على الجهود الكبيرة التي بذلتها الوزارة في مجال الرقمنة، مع ذكر الإنجازات والتحديات والحلول المستقبلية لخدمة لفئة المجاهدين وذوي الحقوق وحفاظا على ذاكرة شهداءنا الأبرار ونقلها إلى الأجيال الصاعدة.

تُعدّ وزارة المجاهدين وذوي الحقوق من القطاعات الريادية في مجال التحول الرقمي، حيث كانت مع أوائل القطاعات التي اقتنت مركز بيانات منذ سنة 1985 وقد تم لاحقاً تحديث البنية التحتية المعلوماتية باقتناء خوادم حديثة (Servers) ووحدات تخزين (Storage Bay)، بهدف توطين الأنظمة المعلوماتية	(Information-Systems) وقواعد البيانات المركزية (Databases) ضمن شبكة مركزية مؤمنة (Networks) تربط مختلف المديریات.	وفي الوقت الراهن، تعمل الوزارة على تحديث بنيتها من خلال اقتناء مركز بيانات احتياطي
لضمان استمرارية الخدمة وتأمين المعطيات، إلى جانب تجديد الربط ورفع سرعة التدفق عبر الألياف البصرية، وتوسيع شبكة الاتصال لتشمل المؤسسات التابعة للوصاية، على غرار متاحف الجهوية والولائية، مراكز الراحة، مراكز البحث، ومراكز التأهيل.	وفي إطار تجسيد الاستراتيجية	



تغطي مجالات متعددة، منها:

استمرارية الخدمة العمومية. اذ يتم:  
رقمنة ملفات الاعتراف للمجاهدين والشهداء  
رقمنة الشهادات الحية للمجاهدين كشهود عيان  
على احداث مضت إبان الثورة التحريرية لتكون قابلة  
للاستغلال ونشرها وإتاحتها للباحثين في التاريخ من  
أساتذة وطلبة.

مقابر الشهداء-المعالم التذكارية والتاريخية-تسمية  
الأماكن والمباني العمومية-المعارك والأحداث  
العسكرية-الأوسمة والشهادات-النشاطات والملتقيات  
-الشخصيات التاريخية-الجمعيات - فضاء الكتاب؛  
الشهادات الحية-الإنتاج السمعي البصري-  
الأشرطة الوثائقية-منتدى الوزارة.

### المحور 04: المجتمع الرقمي، تتوفر الوزارة على مجموعة من المواقع والمنصات:

- الموقع الرسمي للوزارة (mmad.gov.dz)

- تطبيق الهاتف النقال تاريخ الجزائر 1830-1962 (Algeria History)

- منصة جزائر المجد (GloriousAlgeria.dz)

- المنصة الرقمية للمواقع التاريخية (GeoHeritage.dz)

المنصة الرقمية للشهادات الحية «شاهد54» (chahed54.dz): (قيد الإطلاق)

- اللعبة الإلكترونية «1 نوفمبر»، (قيد الإطلاق) : وهي أداة ترفيهية وتعليمية موجهة للناشئة لغرس الروح الوطنية، تهدف لتطوير المعرفة التاريخية والتعرف على الشخصيات والأحداث الرئيسية للثورة المجيدة.

### • نظام معلومات المنح:

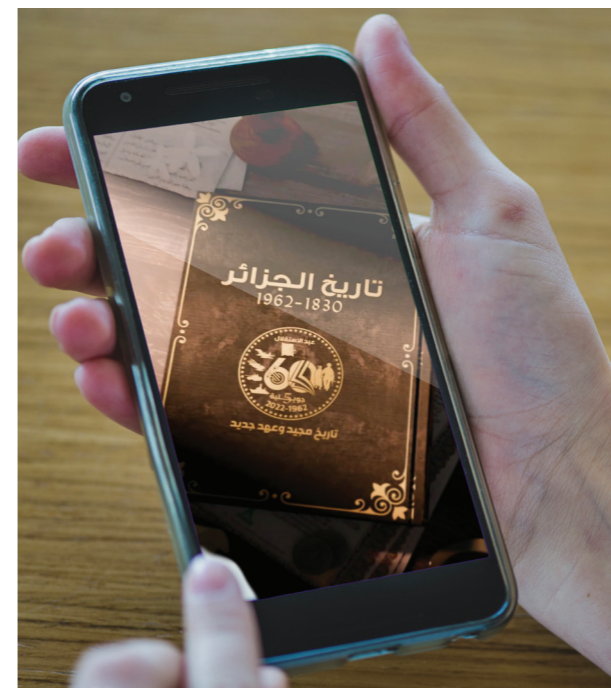
يُعدّ هذا النظام منصة رقمية متكاملة لإدارة المنح المقدمة لفائدة المستفيدين، ويغطي المجالات التالية:  
منح المعطوبين-منح ذوي الحقوق-المنح الإضافية-  
رخصة اقتناء السيارات-منح الضحايا المدنيين وضحايا  
الألغام المتفجرة.

### • الأرشيف ورقمته:

في إطار الجهود المبذولة لحماية الذاكرة الوطنية وضمن صون الأرشيف الإداري والتاريخي للوزارة، تعمل مصالحنا المختصة على تطوير منظومة متكاملة لحفظ الأرشيف، وذلك وفقاً للمعايير الوطنية والدولية المعتمدة، ذات الصلة بحماية الوثائق وضمن ديمومتها واستمراريتها.

ومن خلال ذلك تم الاعتماد على حلول تقنية التسيير الإلكتروني للوثائق GED: (des Documents uqinortcelÉ Gestion) اذ تم الانتقال من النمط التقليدي في الاطلاع ومعالجة ملفات الأرشيف إلى العمل الإلكتروني، من خلال إدماج التقنية واعتماد أحدث البرمجيات والمعدات.

ويهدف هذا التوجه إلى صون الوثائق الإدارية والتاريخية من عوامل التدهور والتعرية الطبيعية، وذلك عبر تهيئة فضاءات مؤمنة ومهيأة تقنياً، إلى جانب رقمنة الأرشيف وتخزين النسخة الرقمية في مراكز بيانات، بما يضمن حفظها واسترجاعها في أي وقت، ويسهم في ضمان



### المحور 05: أمن الأنظمة المعلوماتية والأمن السيبراني:

- تفعيل خدمة الرسائل النصية القصيرة (SMS) واستخدامها في المناسبات الرسمية والأعياد الوطنية، والمراسلات الإدارية

- التكامل البيئي مع القطاعات الأخرى مثل الداخلية والعمل والتضامن، لتبادل البيانات المتعلقة بالهوية والحالة المدنية، وتمكين التحقق التلقائي من الوثائق دون الحاجة إلى تنقل المواطن؛

- التحول الرقمي للقطاع (Digitalization) من خلال تطوير خدمات إلكترونية موجهة للمرتفقين لتعزيز سهولة الوصول وجودة الخدمة. وإنشاء بوابة وطنية موحدة للخدمات الرقمية لتمكين المرتفقين من الوصول إلى جميع الخدمات الوزارية في منصة واحدة؛

- مواصلة تطوير نظام إدارة الوثائق الإلكترونية (CME) لتسهيل أرشفة واسترجاع الوثائق بشكل آمن وسريع؛  
رقمنة التراخيص والشهادات والمعاملات الرسمية لتقليص الزمن الإداري وتحسين الأداء.

وسيتم تنفيذ هذه المقترحات تدريجياً وفق مقاربة مرحلية، وبما يتوافق مع الاعتمادات المالية التي يتم رصدتها.

سعت الوزارة إلى تعزيز أمن منظومتها المعلوماتية من خلال اقتناء وتثبيت أنظمة حماية متقدمة تشمل الأجهزة والبرمجيات الأمنية، حفاظاً على سلامة البيانات والبنية التحتية الرقمية للقطاع الوزاري. كما تم الاشتراك في خدمة Anti-DDoS المقدمة من المتعامل العمومي اتصالات الجزائر، بهدف حماية المواقع الرسمية للوزارة من الهجمات السيبرانية وضمن استمرارية الخدمات الرقمية.

### • المشاريع والتوجهات المستقبلية:

من أجل تجسيد توجهات الدولة المتعلقة بتبسيط الإجراءات الإدارية، وتقريب الإدارة من المواطن، وتحسين جودة وسرعة الأداء والاتصال بما يضمن ربح الوقت وتقليص التكاليف، تعمل الوزارة على إعداد وتقديم مقترح مجموعة من المشاريع المستقبلية الرامية إلى تعزيز التحول الرقمي وتسهيل مختلف الخدمات المقدمة للمواطنين منها:

اعتماد تقنية التصديق الإلكتروني (La signature électronique) لضمان مصداقية المعاملات الرقمية؛



## المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية

## والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر سنة 1954

### ◆ ندوة تاريخية بعنوان «شهداء رموز بلا قبور»

و شدّد السيد محمد عباد على أن استحضار هذه الرموز ليس مجرد استذكار للماضي، بل هو مسؤولية جماعية لحماية التاريخ والهوية الوطنية، ولإحياء ذكري كل شهيد لم يُعرف مكان جثمانه ليظل حيًّا في وجدان الأمة. ثم شاهد الحضور شريطا وثائقيا حول تضحيات الشهداء الأبرار، وشهادات حية تحكي تفاصيل النضال ومآسي الاستعمار، ومحطات راسخة من تاريخنا المجيد. تضمنت الندوة جلسة علمية، نشطها كل من السيد محمد عباد رئيس الجمعية الوطنية لمشعل الشهيد، والسيد طارق ميرة ابن الشهيد عبد الرحمان ميرة، والبروفيسور علال بيتور أستاذ التعليم العالي بجامعة الجزائر 02. تمحورت مداخلة البروفيسور علال بيتور حول خمسة شهداء لم يعرف مكان جثامينهم حتى الساعة، وهم الشهيد الرموز حمّو بوتليليس، الشهيد الرموز العربي

ويشرف من وزير المجاهدين وذوي الحقوق السيد البروفيسور «عبد المالك تاشريفت»، نظمت جمعية مشعل الشهيد بالتعاون مع المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر سنة 1954. ندوة تاريخية بعنوان «شهداء رموز بلا قبور»، وذلك اليوم 16 فيفري بمقر المركز، بحضور السيد «خالد قاسمي» مدير التراث التاريخي والثقافي لوزارة المجاهدين وذوي الحقوق ممثلا لوزير المجاهدين وذوي الحقوق السيد البروفيسور «عبد المالك تاشريفت»، الأسرة الثورية، ممثلين عن أسر الشهداء، وأساتذة وإطارات المركز. تأتي هذه الندوة التاريخية في إطار إحياء ذكرى اليوم الوطني للشهيد المصادف ل 18 فيفري من كل سنة. استهلّت الفعاليات بتلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم والاستماع للنشيد الوطني، تلتها كلمة افتتاحية للأستاذة

فضيلة حفاف قدمتها نيابة عن مدير المركز البروفيسور «حسين عبد الستار»، حيث شدّدت على أن: «استحضار الشهداء في هذه المناسبة يتجاوز كونه استذكارا للماضي، بل هو تثبيت للحقيقة التاريخية وصون للذاكرة الجماعية، لتبقى قيم التضحية دافعا للأجيال القادمة في حمل أمانة الهوية الوطنية.» في حين، ألقى السيد رئيس جمعية مشعل الشهيد «محمد عباد» كلمته، مؤكداً على أهمية استحضار تضحيات شهدائنا الأبرار، وخاصة أولئك الذين لم يُعرف مكان جثامينهم حتى الساعة، وما يتركه هذا الغياب من ألم وحسرة في قلوب أراملهم وأبنائهم. كما أشار إلى نشاطات الجمعية المتواصلة في مختلف ولايات الوطن، لتعزيز الوعي بقيم التضحية والوفاء، بما يضمن حضور الشهداء في الذاكرة الوطنية للأجيال القادمة.

بإشراف من وزير المجاهدين وذوي الحقوق السيد البروفيسور «عبد المالك تاشريفت»، نظمت جمعية مشعل الشهيد بالتعاون مع المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر سنة 1954. ندوة تاريخية بعنوان «شهداء رموز بلا قبور»، وذلك اليوم 16 فيفري بمقر المركز، بحضور السيد «خالد قاسمي» مدير التراث التاريخي والثقافي لوزارة المجاهدين وذوي الحقوق ممثلا لوزير المجاهدين وذوي الحقوق السيد البروفيسور «عبد المالك تاشريفت»، الأسرة الثورية، ممثلين عن أسر الشهداء، وأساتذة وإطارات المركز. تأتي هذه الندوة التاريخية في إطار إحياء ذكرى اليوم الوطني للشهيد المصادف ل 18 فيفري من كل سنة. استهلّت الفعاليات بتلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم والاستماع للنشيد الوطني، تلتها كلمة افتتاحية للأستاذة

## ◆ ندوة تاريخية بعنوان «الشهيد مولود فرعون ضمير الجزائر الناطق بالقلم»

بإشراف من وزير المجاهدين وذوي الحقوق السيد «عبد المالك تاشريفت»، وبمناسبة إحياء الذكرى الـ 64 لاستشهاد الكاتب الشهيد مولود فرعون ورفاقه (15 مارس 1962 / 15 مارس 2026)، نظم المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر سنة 1954 ندوة تاريخية بعنوان: الشهيد مولود فرعون... ضمير الجزائر الناطق بالقلم»، وذلك يوم الأحد 15 مارس 2026 بقاعة المحاضرات بالمركز.

حضر الندوة ممثل وزير المجاهدين وذوي الحقوق، إشارات الوزارة، الأسرة الثورية، عائلة الشهيد مولود فرعون، ممثل وزير التعليم العالي والبحث العلمي، ممثل المجلس الإسلامي الأعلى، ممثل ديوان المطبوعات الجامعية، القائد العام لقدماء الكشافة الإسلامية الجزائرية، الأساتذة، الطلبة، وأسرة الاعلام.

تندرج هذه الفعالية في إطار الاستراتيجية الوطنية لوزارة المجاهدين وذوي الحقوق، الرامية إلى صون الذاكرة الوطنية وتخليد مآثر رموز الكفاح، تقديراً لجيل لم يكتف بمقارعة الاستعمار بالسلاح فحسب، بل واجهه، أيضاً، بالفكر والحجة.

وتأتي هذه الوقفة لتجسد أسمى معاني الاعتراف لابن الجزائر البار، الذي فضح بشاعة الاحتلال بمداده الصادق، فكان جزاؤه أن اغتالته أيادي الغدر الآثمة (OAS) قبل فجر الاستقلال بأيام قليلة.

استهلت أشغال الندوة بتلاوة آيات بينات من الذكر الحكيم، تلتها وقفة إجلال للنشيد الوطني.

وفي كلمته الافتتاحية، رحب البروفيسور «حسين عبد الستار»، مدير المركز، بالحضور، مؤكداً أن هذه الندوة ليست مجرد استذكار عابر، بل هي محطة وفاء متجددة ورسالة موجهة إلى الأجيال الصاعدة، مفادها أن الجزائر لا تنسى رجالها الذين جعلوا من الحرف جسراً للحرية، كما شدد على الدور الذي يضطلع به المركز في الحفاظ على الذاكرة الوطنية.

وقد شهدت الندوة جلسة ثرية، انطلقت بمدخل لندوة الشهيد



مولود فرعون، السيد علي فرعون رئيس مؤسسة الشهيد مولود فرعون. حملت طابعاً وجدانياً وتوثيقياً، عكست الجوانب الإنسانية والمواقف الصلبة لوالده. أما المداخلة الثانية، فقدمها رئيس جمعية الشهيد مولود فرعون.

في حين، كانت المداخلة الثالثة لندوة الشهيد مولود فرعون، السيدة فائزة فرعون، أستاذة التعليم العالي بجامعة الجزائر 2.

اختتمت أشغال الندوة بتكريم عائلة الشهيد، وكل المشاركين فيها.





## تعزيزا للتبادل العلمي استقبال أعضاء الوفد الصيني

في إطار تعزيز العلاقات الاستراتيجية بين الجزائر والصين، وسعيًا لمد جسور التواصل العلمي بين المؤسسات البحثية في البلدين، استقبل المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر سنة 1954، يوم الأربعاء 15 أبريل 2026، وفداً صينياً رفيعاً من الباحثين والأكاديميين، بمقر المركز.

والمداخلة الثانية مسجلة للأستاذ هشام بن يحيى من جامعة بوسطن، ركزت على آفاق التعاون الدولي وضرورة مد جسور المعرفة بين الباحثين من مختلف المؤسسات الأكاديمية العالمية لدعم البحث التاريخي. وفي هذا السياق، فُتح باب النقاش بين الباحثين الجزائريين والصينيين، حيث ساد جو من التفاعل العلمي البناء. وقد خلصت المداخلات إلى إبداء الاستعداد الكامل لتفعيل التعاون العلمي المشترك والتركيز على البحث التاريخي كأرضية صلبة لفهم العلاقات الثنائية وتطويرها.

اختتم اللقاء بمراسيم تكريمية لأعضاء الوفد الصيني والباحثين المشاركين والمنظمين، تقديراً لجهودهم في إنجاح هذا المحفل العلمي الذي يعد لبنة جديدة في صرح التعاون الجزائري-الصيني.

التحريرية، مؤكداً على ضرورة ترقية العلاقات لتشمل البحث العلمي الرصين وتبادل الخبرات بين الباحثين الجزائريين ونظرائهم الصينيين.

من جانبه، عبر رئيس الوفد الصيني عن سعادته بهذه الزيارة، مشيداً بالتجارب التاريخية المشتركة والمواقف التي طبعت علاقة الصداقة بين الجزائر وبكين، مشيراً إلى تطلع بلاده لتوسيع مجالات التعاون والتبادل المعرفي. وللتعريف بمهام المركز، قُدم عرض تفصيلي حول هيكلته وأهدافه العلمية، متبوعاً بعرض شريط وثائقي سلط الضوء على المحطات التاريخية المشتركة بين الجزائر والصين. والدعم المتبادل الذي يجسد الصداقة التاريخية المتجددة. والإرادة القوية لبناء مستقبل تعاوني خصب في المجالات البحثية.

شهد الشق العلمي من اللقاء تقديم مداخلات قيمة، الأولى للبروفيسور اسماعيل جلة والتي تناولت أبعاد التعاون العلمي بين البلدين وسبل تفعيلها.

أشرف على مراسم الاستقبال السيد «حسين عبد الستار»، مدير المركز، بحضور ثلة من الإطارات والأساتذة والباحثين.

استهلّت الزيارة بجولة استطلاعية للوفد الصيني، حيث قُدم عرض شامل لأهم الإصدارات والمنتجات العلمية للمركز. وقد سمحت هذه المحطة للضيوف بالتعرف عن كثب على الجهود البحثية الجزائرية في توثيق الذاكرة الوطنية، وما حققه المركز من إنجازات في أرشفة ودراسة محطات المقاومة الشعبية والحركة الوطنية والثورة التحريرية.

افتتح السيد «حسين عبد الستار» اللقاء بكلمة ترحيبية، ركز فيها على عمق الروابط التاريخية مستحضراً المواقف الخالدة التي جمعت البلدين منذ الثورة



## صونا للذاكرة الوطنية

تسجيل شهادة حية مع السيدة المقاومة «فضيلة فشيح» زوجة المقاوم بومدين العربي  
وشقيقة الشهيد العقيد لطفي

# المتحف الوطني للمجاهدين



حيث تم الاستماع إلى جانب من مسيرتها  
النضالية خلال الثورة التحريرية، التي تُعد من  
أبرز المحطات في تاريخ الجزائر، وما تحمله من  
دلالات عميقة حول تضحيات المرأة الجزائرية في  
سبيل الحرية والاستقلال.  
ويأتي هذا النشاط في سياق تبيين شهادات  
المجاهدين وحفظها، باعتبارها ركيزة أساسية في  
نقل الذاكرة التاريخية إلى الأجيال الصاعدة، وتعزيز  
الوعي الوطني بقيم التضحية والانتماء.

في إطار الجهود المتواصلة لصون الذاكرة الوطنية،  
تم يوم، 01 أبريل 2026، تسجيل شهادة حية مع السيدة  
المقاومة «فضيلة مشيش»، زوجة المقاوم بومدين  
العربي، وشقيقة زوجة الشهيد العقيد لطفي، من مواليد  
02 أبريل 1936 بولاية معسكر،  
وذلك ضمن نشاط نظمه المركز الوطني للدراسات  
والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية  
وثورة أول نوفمبر سنة 1954.  
وجرى هذا اللقاء في أجواء مفعمة بالاعتزاز والتقدير،



التاريخي وإسهاماتهم القيّمة في صون الذاكرة الوطنية والحفاظ على موروث الثورة التحريرية المجيدة.



أن وفاء نساء ورجال الجزائر اليوم لمبادئ النصر ليس مجرد استذكار عابر، بل هو امتداد حي للقيم التي حملها أسلافنا، مؤكداً أن الجزائر تواصل اليوم، بقيادة رئيس الجمهورية السيد «عبد المجيد تبون»، ترسيخ انتصاراتها في مختلف الميادين، من خلال تحولات نوعية تعزز هبة الدولة وتضع مصلحة المواطن في صلب أولوياتها.



وأضاف السيد الوزير أن وفاء نساء ورجال الجزائر، اليوم، لمبادئ النصر ليس مجرد استذكار عابر، بل هو امتداد حي للقيم التي حملها أسلافنا، مؤكداً أن الجزائر تواصل اليوم، بقيادة رئيس الجمهورية السيد «عبد المجيد تبون»، ترسيخ انتصاراتها في مختلف الميادين، من خلال تحولات نوعية تعزز هبة الدولة وتضع مصلحة المواطن في صلب أولوياتها. كما شهدت الندوة تقديم مداخلات علمية وتاريخية نشطها أساتذة وباحثون مختصون، تناولت مختلف الأبعاد التاريخية والسياسية لعيد النصر ودلالاته في مسار الكفاح التحرري للشعب الجزائري. وفي ختام هذه المناسبة، أشرف السيد وزير المجاهدين وذوي الحقوق رفقة عميد جامع الجزائر فضيلة الشيخ «محمد المأمون القاسمي الحسني» على تكريم المجاهد شريف أوشية الذي قدّم بالمناسبة شهادة حية حول أحداث التاسع عشر من مارس 1962، مستحضراً تفاصيل تلك المرحلة المفصلية من تاريخ الجزائر. كما تم تكريم الأساتذة والباحثين المشاركين في هذه الندوة، نظير مجهوداتهم العلمية في مجال البحث

الذكرى الرابعة والستين (64) لعيد النصر 19 مارس 1962

## افتتاح فعاليات الندوة التاريخية المخلاة للذكرى الرابعة والستين (64) لعيد النصر 19 مارس 1962، تحت شعار: «أمجاد خالدة وانتصارات تتجدد».

أشرف وزير المجاهدين وذوي الحقوق السيد «عبد المالك تاشريفت»، رفقة عميد جامع الجزائر فضيلة الشيخ «محمد المأمون القاسمي الحسني»، صباح يوم الإثنين 16 مارس 2026 بقاعة المحاضرات بمتحف الحضارة الإسلامية بجامع الجزائر، على افتتاح فعاليات الندوة التاريخية المخلاة للذكرى الرابعة والستين (64) لعيد النصر 19 مارس 1962، تحت شعار: «أمجاد خالدة وانتصارات تتجدد».

الندوة من تنظيم المتحف الوطني للمجاهد بالتنسيق مع متحف الحضارة الإسلامية بجامع الجزائر، بحضور

شخصيات وطنية وتاريخية، ومجاهدين، إضافة إلى أساتذة وباحثين وطلبة ومثقفين وإعلاميين. وفي كلمة افتتاحية بالمناسبة، أكد وزير المجاهدين وذوي الحقوق أن جيل نوفمبر سجّل في ذلك اليوم الأغر فتحاً لعهد جديد، عبد به الشعب الجزائري طريقه نحو النصر ببسالة وشجاعة وثبات، مشيراً إلى أن قوافل الشهداء الأبرار اتخذوا من النصر أو الشهادة عقيدة ومساراً، فغاز بالشهادة من حياه الله بكرمه ورضوانه، فيما مكّن الله المجاهدين الأخيار من أن يشهدوا يوم النصر المكين ثابتين على العهد.



التكريم ليس شرفاً فردياً فحسب، بل هو اعتراف وطني شامل بكل مجاهد ساهم في استرجاع السيادة والكرامة الوطنية. تشكل هذه الخطوة جزءاً من رؤية استراتيجية أوسع، تهدف إلى جمع وحفظ التاريخ الشفوي للثورة التحريرية، الذي يُعدّ رصيماً إنسانياً وتاريخياً لا يُعوّض. فمع تقدّم المجاهدين في السنّ، تصبح كل شهادة كنزاً نادراً يُضاف إلى الأرشيف الوطني، ليس للدراسة فحسب، بل لنقل روح الجهاد إلى الأجيال الجديدة، وتذكيرهم بأن الاستقلال لم يأت بالصدفة، بل بثمنٍ غالٍ دفعه أبطال أمنوابان الحرية حقّ مقدّس.

## ◆ تسجيل شهادة حية للمجاهد: قاسم علال المدعو عيسى البارة

في إطار تجسيد الاستراتيجية الكبرى التي سطرته الدولة الجزائرية للحفاظ على الذاكرة الحية لثورة نوفمبر المجيدة، وتنفيذاً لتوجيهات وزير المجاهدين وذوي الحقوق، السيد عبد المالك تاشريف، الرامية إلى توثيق الشهادات الحية من أفواه المجاهدات والمجاهدين .



في يومٍ سيبقى محفوراً في سجلات الذاكرة الوطنية، وتحديدًا يوم الإثنين، 30 مارس 2026، تمّ تسجيل شهادة حية ونادرة للمجاهد قاسم علال، المدعوّ ثورياً عيسى البارة، أحد أعمدة المقاومة في المنطقة الأولى (الأوراس)، الناحية الثانية، التابعة للولاية الرابعة. هذه الشهادة ليست مجرد سرد لأحداث ماضية، بل هي نفحة روحية من جيلٍ قرّر أن يضحّي بكلّ شيء من أجل تراب الوطن، حاكياً تفاصيل النضال، والمخاطر، والإيمان الراسخ باستقلال الجزائر.

وشهدت مراسم التسجيل تكريماً خاصاً للمجاهد من قبل السيدة «ثابت سليمة»، المستشارة المكلفة بتسيير المتحف الوطني للمجاهد، وهو ما يعبر عن عناية الدولة بأبطالها واحترامها لمكانتهم الرفيعة. هذا



الوعي السياسي والنضالي للشعب الجزائري، وصولاً إلى الثورة التحريرية المجيدة التي توجت مسيرة طويلة من الكفاح والتضحيات في سبيل الاستقلال.

كما أطلع الوزير الأول لجمهورية صربيا على مجموعة من الوثائق والصور والشهادات التاريخية التي تبرز ثراء الذاكرة الوطنية الجزائرية، وما تحمله من دلالات إنسانية وحضارية تعكس صمود الشعب الجزائري وإرادته في انتزاع حريته واستعادة كرامته.

تأتي هذه الزيارة في سياق العلاقات الجزائرية الصربية التي تمتد إلى سنوات طويلة من التواصل والتعاون، وتقوم على أسس الصداقة والتفاهم والاحترام المتبادل، مع تطلع الجانبين إلى مواصلة تطوير الشراكة الثنائية، ولا سيما في المجالات ذات الاهتمام المشترك.

اختتمت الزيارة بتدوين انطباعات السيد الوزير الأول في السجل الذهبي للمتحف، إلى جانب تقديم هدية رمزية، في أجواء سادها التقدير المتبادل والاهتمام المشترك بقيم التاريخ والذاكرة والتقارب بين الشعوب.

## ◆ استقبال معالي الوزير الأول لجمهورية صربيا السيد: جيوماتسوت

استقبل المتحف الوطني للمجاهد، يوم 31 مارس 2026، الوزير الأول لجمهورية صربيا، السيد «جيوماتسوت»، في زيارة رسمية تدرج ضمن برنامج الزيارة التي قام بها إلى الجزائر، والتي تعكس عمق العلاقات بين البلدين الصديقين، القائمة على الاحترام المتبادل والرغبة المشتركة في تعزيز مجالات التعاون والحوار.

شكلت هذه الزيارة فرصة للوفد الصربي للاطلاع على مختلف المعروضات التي يحتضنها المتحف، والتي توثق محطات مفصلية من تاريخ الجزائر، بدءاً من المقاومة الشعبية التي جسدت أولى صور التمكيد بالسيادة والهوية، مروراً بالحركة الوطنية التي بلورت

هذه المبادرة تجسّد أيضاً التزام وزارة المجاهدين وذوي الحقوق بدور حيوي في صون الذاكرة الوطنية، وجعل المتحف الوطني للمجاهد منارةً للتاريخ الحيّ، حيث تتكامل الوثائق المسموعة والمرئية مع القطع الأثرية، لرواية قصة الجزائر بلغة مجاهداتنا ومجاهدنا الأبطال .



## توزيع الأجهزة المساعدة على الحركة لفائدة المجاهدات والمجاهدين وأرامل الشهداء، وبنات وأبناء الشهداء والمجاهدين.



أشرف وزير المجاهدين وذوي الحقوق، السيد «عبد المالك تاشريفت»، 5 مارس 2026، بالمركز الوطني لتجهيز معطوبي وضحايا ثورة التحرير الوطني وذوي الحقوق بالدويرة، على مراسم توزيع الأجهزة المساعدة على الحركة لفائدة المجاهدين والمجاهدات، وأرامل الشهداء، وبنات وأبناء الشهداء والمجاهدين. وحضر الحفل الأمين العام للمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، السيد «خليفة سماتي».

تندرج هذه المبادرة في إطار المساعي الحثيثة التي يبذلها القطاع لضمان التكفل الأمثل بهذه الفئة، بما يوفر لها سبل الراحة والعيش الكريم، ويجسّد الالتزام الدائم بالشق الاجتماعي للمجاهدين وذوي الحقوق. كما تعكس هذه الخطوة العناية الفائقة والأولوية الخاصة التي يوليها رئيس الجمهورية، السيد «عبد المجيد تبون»، لهذه الفئة الشريفة، تقديراً لتضحياتها وللمنظمة الوطنية لأبناء الشهداء، الجسمام في سبيل الوطن.



## في ذكرى اندلاع الثورة التحريرية تكريم رموز النضال الوطني الشهداء والمجاهدين.

هناك، حيث تتجسد ذكريات النضال في كل ركن، شهد الحضور لحظة تكريم نابضة بالعرفان والامتنان؛ إذ منح الوزير مجموعة من المجاهدين وذوي الحقوق دراجات نارية ثلاثية العجلات، بالإضافة إلى كراسي متحركة كهربائية متطورة. هذه الهدايا ليست مجرد أدوات مساعدة، بل رمز حي لشكر الوطن على ما قدموه من دماء وجهاد لبناء الجزائر الحرة المستقلة، في تذكير مؤثر بأن تضحياتهم تبقى خالدة في ضمير الأمة.

في إطار الاحتفالات المخددة للذكرى الـ71 لاندلاع الثورة التحريرية المجيدة، التي أدارت شعلة الحرية في أرجاء الوطن، قام وزير المجاهدين وذوي الحقوق، السيد «عبد المالك تاشريفت»، يوم السبت 6 نوفمبر 2025، بزيارة ميدانية إلى المركز الوطني لتجهيز معطوبي وضحايا ثورة التحرير الوطني وذوي الحقوق بالدويرة. رافقه في هذه الزيارة السيد الأمين العام «الهاشمي عفيف»، إلى جانب مجموعة من كبار إدارات الوزارة، في خطوة تعكس الوفاء الدائم لأبطال الثورة وتضحياتهم الجسمام.

تتجسد هذه الخطوة  
العناية الفائقة  
والأولوية الخاصة  
التي يوليها رئيس  
الجمهورية، السيد  
«عبد المجيد تبون»،  
لهذه الفئة  
الشريفة، تقديراً  
لتضحياتها الجسمام  
في سبيل الوطن.



# وزير المجاهدين وذوي الحقوق البروفيسور عبد المالك تاشريفت ضيف العدد الأول

- رقمنة القطاع رؤية ناجعة لاقتصاد الذاكرة ومرئية الدولة العمومية.
- الجلسات الوطنية للذاكرة: تعزيز الوعي التاريخي وتفعيل قانون الذاكرة الوطنية للحفاظ على إرث الأجيال .
- تعزيز التكفل الاجتماعي والصحي: رؤية شاملة لترقية الحماية الاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق

## حواره

حسين عبد الستار  
مصطفى أمين بن عبد الله



في حوار الخصاص ، تطرق وزير المجاهدين وذوي الحقوق البروفيسور «عبد المالك تاشريفت» ، في ضيافة مكتبه على مستوى الوزارة، إلى تفصيل الكثير من التوصيات الاستراتيجية الكبرى لقطاعه ، مبرزا التناغم الذي تسعى إليه وزارة المجاهدين في كنف السياسة العامة للدولة الجزائرية، وقد تناول الحوار رقمنة القطاع كمسعى ريادي وحكمة تقانية، وتجسيد مشروع الجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ وقانون الذاكرة الوطنية تنفيذ التوجيهات رئيس الجمهورية السيد «عبد المجيد تبون» وأخيرا رؤية القطاع بخصوص ترقية الحماية الاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق وتعزيز التكفل الاجتماعي والصحي بهم.

وشامل للرقمنة، شمل تطوير الأنظمة المعلوماتية وقواعد البيانات، ورقمنة الأرشيف والوثائق الإدارية، واستحداث منصات رقمية وخدمات إلكترونية موجهة لفائدة المجاهدين وذوي الحقوق.

سيدى الوزير، ما هي آفاق التعاون بين وزارة المجاهدين

وذوي الحقوق والمحافظة السامية للرقمنة، وما هي

المشاريع الرقمية المستقبلية التي تعتمد الوزارة تجسيدها،

خاصة في مجال الخدمات الإلكترونية وحفظ واثمين

الذاكرة الوطنية؟

انطلاقاً من قناعة قطاعنا الراسخة بأهمية التكامل بين مختلف الفاعلين في منظومة الرقمنة الوطنية، تعتبر وزارة المجاهدين وذوي الحقوق أن التعاون الوثيق مع المحافظة السامية للرقمنة يشكل رافعة استراتيجية أساسية لدعم مشاريع التحديث والعصرنة. كما أن إدماج الحلول التكنولوجية والمنصات الرقمية التي تطورها المحافظة من شأنه تعزيز نجاعة الأنظمة المعلوماتية للقطاع، وتحسين قابلية التشغيل البيئي وتبادل البيانات، وتوفير خدمات رقمية أكثر فعالية وجودة. ويأتي هذا التوجه منسجماً بشكل كامل مع رؤية الوزارة واستراتيجيتها الشاملة للتحويل الرقمي، الهادفة إلى بناء منظومة رقمية متكاملة ومستدامة تستجيب لتطلعات المستفيدين ومتطلبات الإدارة الحديثة. وفي إطار هذا المسار التحديثي المتواصل، خضعت وزارة المجاهدين وذوي الحقوق مؤخراً لعملية تقييم شاملة أجرتها المحافظة السامية للرقمنة، بهدف قياس مدى التقدم المحقق في مجال التحويل الرقمي ومدى مطابقتها لمعاييرها التكنولوجية للمقاييس الوطنية المعتمدة. وقد أسفرت هذه العملية عن تحقيق الوزارة نسبة مطابقة متميزة بلغت 5,39%، وهي نسبة تعكس مدى نضج بنيتها الرقمية ونجاعة الأنظمة المعلوماتية المعتمدة بها.

ويأتي هذا التوجه في إطار مسعى متواصل يهدف إلى تجسيد مشروع متكامل للتحويل الرقمي، ارتكز على تحديث البنى المعلوماتية، ورقمنة مختلف العمليات والملفات الإدارية، وتطوير خدمات إلكترونية مبتكرة تضمن التكفل الأمثل بالمجاهدين وذوي الحقوق، بما يعزز الكفاءة والشفافية ويرتقي بجودة الأداء المؤسسي.

سيدى الوزير، حققت الوزارة نتائج معتبرة في مجال الرقمنة،

ما هي أهم الإنجازات والمنظومات الرقمية التي تم تطويرها

والتي مكنت القطاع من التمتع ضمن القطاعات الوزارية

الرائدة في هذا المجال؟

أسفر هذا المسار التحديثي المتواصل عن تحقيق جملة من الإنجازات الهيكلية النوعية، من أبرزها:

- امتلاك رصيد معلوماتي وتطبيقي ثري يضم أكثر من خمسين (50) تطبيقاً مهنيًا متخصصًا، مدعّمًا بشبكة مؤتمنة تربط مختلف المديرينات الولائية الـ58، بما يضمن الاستغلال الأمثل للنظام المعلوماتي القطاعي وتبادل المعطيات بفعالية وأمان.

- اعتماد نظام مؤسسي متكامل لإدارة المحتوى

الإلكتروني (MCE)، يتيح دعم العمليات المهنية المتقدمة وضمان مركزية تسيير مختلف أنواع المحتويات الرقمية، بما في ذلك الأرشيفات المرقمنة المدمجة ضمن النظام المعلوماتي، وتسجيلات الفيديو الخاصة بالشهادات التاريخية، وسائر الموارد الوثائقية والإعلامية للقطاع.

- توفير بنية تحتية متطورة لمراكز البيانات تتوافق

مع المعايير التقنية المعتمدة، تركز على مركزي بيانات يعملان وفق نمط (نشط/نشيط) لضمان الاستمرارية العالية للخدمات، بالإضافة إلى مركز احتياطي للتعافي

إلى عصرنة المرفق العمومي والارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين. وانطلاقاً من وعيها بأهمية تكنولوجيات الإعلام والاتصال في تحسين الحوكمة وتطوير الخدمة العمومية وما تتيحه من فرص لتعزيز النجاعة والشفافية وتحسين الأداء الإداري، باشرت الوزارة منذ أكثر من عقد من الزمن تنفيذ برنامج طموح

سيدى الوزير، تشكل رقمنة القطاع في

عمق تصريحاتكم قضية جد حيوية، ما هي

الرؤية التي تعتمدها وزارة المجاهدين وذوي

الحقوق في مجال التحويل الرقمي؟

أولت وزارة المجاهدين وذوي

الحقوق عناية خاصة واستراتيجية لمسار

التحويل الرقمي، تجسيدا لتوجيهات رئيس

الجمهورية عبد المجيد تبون الرامية



وقد سمح هذا المؤشر النوعي للوزارة بالتموقع ضمن طليعة القطاعات الوزارية الأكثر تقدماً في مجال التحول الرقمي، بما يؤكد التزامها الراسخ بتجسيد أهداف الدولة في بناء إدارة عصرية، فعالة، ومبنيّة على الاستخدام الأمثل للتكنولوجيات الحديثة، ويثبت نجاح الاستراتيجية المنتهجة في تحديث البنية الرقمية وتعزيز كفاءة الخدمات الإلكترونية الموجهة لفائدة المجاهدين وذوي الحقوق، ومكرّساً مكانتها كنموذج يحتذى به في مجال التحول الرقمي داخل القطاع العمومي.

وعلى الرغم من أن التعاون بين وزارة المجاهدين وذوي الحقوق والمحافظة السامية للرقمنة قائم فعلياً ويشهد تطوراً مستمراً، إلا أن الوزارة تتطلع إلى الارتقاء بهذا التعاون إلى مستويات أوسع من التكامل والاستفادة المتبادلة، لا سيما من خلال المحاور التالية:

أ- تعزيز نشر وتثمين الخدمات الإلكترونية المتاحة حالياً عبر الموقع الرسمي للقطاع، والتي يبلغ عددها تسع (09) خدمات رقمية، من بينها منصة «جزائر المجد»، ومنصة «المعالم التاريخية»، وتطبيق الهاتف النقال «تاريخ الجزائر 1830-1962»، إضافة إلى مجموعة من الخدمات الإلكترونية الموجهة للمستفيدين والباحثين، على غرار خدمات المكتبة المركزية الرقمية، وخدمة «ملفي»، وخدمة طلب التصحيح الشكلي، وغيرها من الخدمات التي تساهم في تقريب الإدارة من المواطن وتحسين جودة الخدمة العمومية.

ب- استكمال التحضيرات الخاصة بإطلاق منصة «شاهد 54»، باعتبارها فضاءً رقمياً وطنياً مخصصاً لجمع وحفظ وتثمين شهادات المجاهدين وفاعلي الثورة التحريرية، مع إثرائها بمختلف الموارد الوثائقية والتاريخية، بما في ذلك الصور والأفلام والأشرطة الوثائقية والمخطوطات والأرشيفات الرقمية، فضلاً عن جميع إصدارات الوزارة من كتب ودراسات ومنشورات علمية وثقافية ذات الصلة بالذاكرة الوطنية.

سيدي الوزير، في إطار تنفيذ توجيهات السيد رئيس الجمهورية المتعلقة بملف الذاكرة الوطنية، ما هي الأهداف الأساسية للجلسات الوطنية للذاكرة والتاريخ، وكيف ستُترجم مخرجاتها إلى سياسات وأبرامج عملية تساهم في تعزيز الوعي التاريخي لدى الأجيال الجديدة والحفاظ على الذاكرة الوطنية؟

تولي الدولة الجزائرية، بقيادة السيد رئيس الجمهورية «عبد المجيد تبون»، أهمية كبرى لملف الذاكرة الوطنية، بوصفه ركيزة أساسية لبناء الشخصية الوطنية، وتعزيز اللحمة الاجتماعية، وترسيخ الانتماء، وحماية المجتمع من محاولات التشويه والتزييف، سواء المرتبطة بالإرث الاستعماري أو الناتجة عن تداعيات العولمة الرقمية والانفجار المعلوماتي غير المنضبط.

وقد تجسّد هذا الاهتمام في سلسلة من القرارات والمبادرات التي تهدف إلى إعادة الاعتبار للتاريخ الوطني، وتعزيز البحث التاريخي، وحماية الرموز الوطنية، وتثمين مواقع الذاكرة، وربط الماضي بالحاضر، مع استشراف المستقبل بثقة ووعي. وفي هذا الإطار، أعلن رئيس الجمهورية السيد «عبد المجيد تبون»، بمناسبة إحياء «اليوم الوطني للذاكرة» المخلد للذكرى الـ 81 لمجازر الثامن من ماي 1945، عن توجيه وزارة المجاهدين وذوي الحقوق للمباشرة في مشروعين مهمين: الأول يتعلق بعقد جلسات وطنية للذاكرة والتاريخ، والثاني بالتحضير لمشروع قانون يخص الذاكرة الوطنية، وفاءً لشهداء 8 ماي 1945 ولشهداء الجزائر.

ويكتسب التاريخ الوطني، خصوصاً المرتبط بالفترة الاستعمارية والثورة التحريرية، أهمية خاصة في ترسيخ الهوية الوطنية وصيانة السيادة، إلا أنه يواجه تحديات مستمرة على مستوى الكتابة التاريخية، واستثمار الذاكرة

في السياقات السياسية والإعلامية والثقافية، ما يستدعي مقارنة نقدية واعية تعيد تقييم أساليب استحضار الماضي دون المساس بالموضوعية العلمية للتاريخ.

كما لوحظت فجوات معرفية ومنهجية في تدريس التاريخ الوطني، أضعفت الصلة بين الأجيال الجديدة وذاكرتها الجماعية، مما أدى إلى تمثلات سطحية أو مجتزأة للتاريخ. ومن هنا، تبرز ضرورة الفصل بين التاريخ كعلم يلتزم بالمنهجية الأكاديمية، والذاكرة كرسيد رمزي جماعي، مع تكاملهما لضمان استفادة المجتمع من إرثه التاريخي في تعزيز الانتماء المشترك وبناء وعي جماعي متين، يحصّن الأمة ويصون السيادة الثقافية والسياسية للدولة.

إنّ صون الذاكرة الوطنية يستلزم إشراك مختلف الفاعلين: مؤرخين وباحثين، مجاهدين وشهود عصر، مختصين في القانون والإعلام والترية، والشباب، ضمن إطار وطني متكامل، يضمن جمع المعارف والشهادات ونقلها للأجيال القادمة بصورة علمية، وتحويلها إلى رصيد جماعي يعزز الانتماء الوطني والوعي التاريخي الموثوق، ويضع أسس حوكمة رشيدة لملف الذاكرة. كما أن هذا المشروع الحضاري طويل المدى يقتضي رؤية استراتيجية شاملة، متعددة الأبعاد، تقوم على المقاربة العلمية الرصينة، والتكامل المؤسسي، والمشاركة المجتمعية الواسعة، والانفتاح على أدوات العصر، لا سيما في مجالات الرقمنة والإعلام والترية، إضافة

إلى تشخيص واقع حقل الذاكرة بدقة، وتقييم المكتسبات، ورصد النقائص، واقتراح حلول عملية قابلة للتنفيذ.

ضمن هذا السياق، تُعدّ الجلسات الوطنية للتاريخ والذاكرة فضاءً وطنياً مؤسسياً للحوار العلمي المسؤول، ومرجعاً جامعاً لتقويم كتابة التاريخ ومعالجة قضايا الذاكرة، وصياغة تصورات عملية تضمن نقل الذاكرة الوطنية بأمانة، وتحويلها إلى رصيد يستفيد منه الحاضر والمستقبل. كما توفر هذه الجلسات منصة للتفكير والتشاور وتبادل الرؤى بين مختلف الفاعلين، وتهدف إلى بلورة تصور وطني مشترك، يعيد ترتيب الأولويات ويوحّد الجهود، ويضع أسس حوكمة رشيدة لملف الذاكرة الوطنية، بما يضمن أمنها واستدامتها

ويحقق جملة من الأهداف الوطنية الكبرى ومنها :

ضبط وتوحيد مصطلحات ومفاهيم السردية التاريخية الوطنية والتميز بين التاريخ كعلم أكاديمي يخضع للنقد والتوثيق، والذاكرة كرصيد وجداني وهوياتي مع ضمان تكاملهما لصون الحقيقة التاريخية

1. إرساء حوكمة وطنية متكاملة لمفلي الذاكرة والتاريخ.
2. حماية وتعزيز السردية التاريخية الوطنية من التشويه والتزييف
3. تعزيز الأمن المعرفي والوعي الجماعي.
4. إدماج وتثبيت الذاكرة ضمن منظومة الامن القومي.
5. تأصيل مرجعية وطنية لكتابة التاريخ الوطني تقوم على أسس علمية دقيقة وتستوعب خصوصية التجربة الجزائرية.
6. رقمنة التاريخ والذاكرة ضمن رؤية سيادية تضمن حماية المعطيات وتأمين الارشيف والتحكم الوطني في المنصات والبيانات
7. نقل الذاكرة إلى الأجيال بأساليب مبتكرة تعتمد الوسائط الرقمية والسرد التفاعلي والمقاربات التربوية الحديثة. وغيرها، من الأهداف الاستراتيجية والعلمية والمؤسسية والاستشرافية المستقبلية.

أما بخصوص ترجمة المخرجات إلى سياسات وأبرامج عملية تساهم في تعزيز الوعي التاريخي لدى الأجيال الجديدة والحفاظ على الذاكرة الوطنية فإن المخرجات المتوقعة ستساهم في :

1. بناء منظومة متكاملة لحوكمة ملفي التاريخ والذاكرة
2. تطوير المناهج المدرسية والجامعية .
3. تحويل المخرجات إلى برامج إعلامية وثقافية
4. الاستفادة من التحولات الرقمية

5. الربط بين السياسات المحلية للذاكرة والدبلوماسية الدولية.

المخرجات أكد أنها ستصبح قاعدة علمية وتشغيلية: تحوّل إلى برامج تعليمية وإعلامية، مؤسسات رقابية، محتوى رقمي، ودبلوماسية تاريخية، كل ذلك بهدف ترسيخ الوعي التاريخي للأجيال الجديدة وصون الذاكرة الوطنية.

سيدي الوزير، في إطار تنفيذ توجيهات السيد رئيس

الجمهورية المتعلقة بملف الذاكرة الوطنية، إلى أي مرحلة

وصل إعداد مشروع قانون الذاكرة الوطنية، وما هي أهم

المحاور التي سيتم التركيز عليها لضمان تجسيده بما

ينسجم مع تلك التوجيهات؟»



إنّ مشروع هذا القانون يترجم الإرادة السامية لرئيس

الجمهورية السيد «عبد المجيد تبون»، الذي أولى

أهمية خاصة للذاكرة الوطنية، من خلال عديد القرارات

والمبادرات المشهودة، اعتباراً لما تمثّله من عنصر جوهري

في ترسيخ الوحدة الوطنية وتعزيز الانتماء وبناء المواطنة

وتحصين المجتمع، واستجابةً لمقتضيات السيادة الوطنية

في بعدها التاريخي والرمزي، وحماية السردية الوطنية من

كل أشكال التوظيف غير المشروع.



وقد جاء توجيه السيد رئيس الجمهورية لوزارة

المجاهدين وذوي الحقوق بالمباشرة في إعداد مشروع

قانون يتعلق بالذاكرة الوطنية، ليؤكد مكانة هذا الملف

كأولوية وطنية استراتيجية. ويهدف هذا القانون إلى

وضع إطار مؤسسي وقانوني يحفظ التاريخ الوطني

ويربط الماضي بالحاضر ويضمن استشراف المستقبل

بثقة ووعي، ويشكل أداة رسمية لترسيخ الوعي الجماعي

وتعزيز الانتماء الوطني.

تتجلى أهمية سن قانون متعلّق بالذاكرة الوطنية، في أبعاده الاستراتيجية المتعددة:

- البعد السيادي: الذي يتحقق عبر تكريس الذاكرة الوطنية كجزء من السيادة الوطنية وحماية التاريخ الوطني من التدخلات الخارجية.

- البعد الهوياتي: من خلال تعزيز الانتماء الوطني وترسيخ القيم التاريخية وصون رمزية ثورة التحرير كمرجعية جامعة.

- البعد القانوني: عبر سد الفراغ التشريعي في مجال حماية الذاكرة وتوفير أدوات قانونية واضحة للتجريم والمتابعة.

- البعد الدولي: يتم تكريسه عبر تمكين الجزائر من الدفاع عن ذاكرتها في المحافل الدولية والانسجام مع المعايير الدولية لحماية التراث.

ويروم هذا القانون تحقيق جملة من الأهداف الأساسية منها:

- تأطير مفهوم الذاكرة الوطنية قانونياً: من خلال ضبط تعريفاتها، وتحديد مكوناتها، وتنظيم العلاقة بينها وبين التاريخ كعلم أكاديمي، بما يضمن التمييز بين البعد العلمي والبعد الرمزي ويمنع الخلط أو التوظيف غير المنضبط.

- تكريس مبدأ حماية الذاكرة الوطنية: باعتبارها عنصراً من عناصر السيادة الوطنية، ومكوناً من مكونات الأمن القومي، يستوجب الحماية القانونية من كل أشكال التشويه أو التزييف أو الإنكار...

- تعزيز البحث العلمي في مجالي التاريخ والذاكرة: وذلك في إطار احترام المنهجية العلمية، ووضع ضوابط واضحة تفرق بين البحث الأكاديمي والنشر المعرض للمعلومات المزيفة.

- إرساء حوكمة الذاكرة: من خلال إنشاء هيئة وطنية عليا تتولى وضع الاستراتيجيات وتنسيق الجهود بين

مختلف القطاعات، ومتابعة تنفيذ السياسات العمومية ذات الصلة بالذاكرة الوطنية.

- تعزيز دور الأرشيف الوطني: باعتباره مصدراً أساسياً للمعرفة التاريخية، مع التأكيد على ضرورة حمايته، ورقمته، وتسهيل الولوج إليه وفق ضوابط قانونية، إلى جانب اعتبار استرجاع الأرشيف من الخارج أولوية سيادية.

- إدماج الذاكرة الوطنية في المنظومتين التعليمية والإعلامية: من أجل ضمان نقلها إلى الأجيال الصاعدة وفق مقاربة علمية حديثة، وتعزيز حضورها في الفضاء العمومي، وترسيخ الوعي التاريخي الجماعي.

- تفعيل البعد الدولي للذاكرة: من خلال إدراجها ضمن أدوات الدبلوماسية الوطنية، بما يمكن الدولة من الدفاع عن قضاياها التاريخية، والمطالبة بالاعتراف بالجرائم الاستعمارية، وتعزيز حضور الرواية الجزائرية في الساحة الدولية.

- مواكبة التحولات الرقمية: عبر اعتماد الرقمنة كخيار استراتيجي في حفظ الذاكرة، وتشجيع استخدام التكنولوجيات الحديثة، لاسيما الذكاء الاصطناعي، في التوثيق والتحليل والإنتاج المعرفي.

سيدي الوزير، كيف تعمل وزارتك على تعزيز الحماية

الاجتماعية والصحية للمجاهدين وذوي الحقوق،

خصوصاً مع تقدّم عمر هذه الفئة وتزايد احتياجاتها الصحية

والاجتماعية؟»

تندرج سياسة الحماية الاجتماعية والصحية للمجاهدين وذوي الحقوق ضمن أولويات وزارة المجاهدين وذوي الحقوق، حيث تهدف إلى تطوير منظومة التكفل بما يواكب التحولات الاجتماعية واحتياجات هذه الفئة، ويضمن تحسين نوعية الخدمات المقدمة وتعزيز نجاعتها .

ومع تقدم عمر المجاهدين وتفاقم الأمراض المزمنة التي يعانون منها، أصبحت الحاجة إلى رعاية صحية متكاملة ومستدامة أمراً ملحاً وحيوياً لضمان كرامتهم وحياتهم اليومية.

**أولاً: تحسين التكفل الصحي والاجتماعي**

تعمل الوزارة على مراجعة وتحسين الإطار القانوني والتنظيمي المتعلق بالتغطية الصحية والاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق، بما يسمح بتكيفه مع الواقع الحالي. كما تسعى إلى تعزيز الخدمات الصحية داخل المستشفيات المدنية والعسكرية وتوسيع نطاق الاستفادة من الاتفاقيات القطاعية لضمان شمولية أكبر.

وفي السياق ذاته، يتم التركيز على تحسين جودة الخدمة عبر دعم الهياكل الصحية بالمكاتب المتخصصة وتزويدها بإطارات مؤهلة. كما تولي الوزارة أهمية خاصة لتحسين



**ثانياً: الترقية الاجتماعية**

في إطار تعزيز الحماية الاجتماعية، يتم العمل على تفعيل دور اللجان الولائية المكلفة بترقيّة أوضاع المجاهدين وذوي الحقوق والحفاظ على التراث التاريخي والثقافي الوطني، مع مراجعة وتحديث النصوص القانونية والتنظيمية ذات الصلة.

كما يتم العمل على ضبط وتحسين الفهارس الاجتماعية بشكل شامل، بما يضمن إدراج مختلف الامتيازات والاستفادات المتعلقة بالسكن، القروض، والتقاعد. إضافة إلى ذلك، تُعزز آليات التنسيق بين مختلف القطاعات، لاسيما النقل والضمان الاجتماعي، من أجل تحسين فعالية التكفل وتسهيل الإجراءات.

**ثالثاً: دعم اتخاذ القرار عبر الرقمنة والإحصاء**

تعتمد الوزارة مقارنة حديثة قائمة على تطوير نظام معلوماتي مركزي يخص الامتيازات الاجتماعية للمجاهدين وذوي الحقوق، من خلال استحداثها لتطبيق رقمي يسمح بتسجيل المعطيات الاجتماعية والصحية وتحليلها بشكل دقيق، بما يدعم اتخاذ القرار ويضمن نجاعة أكبر في التسيير والمتابعة.

**رابعاً: إجراءات عملية داعمة :**

وفي الجانب العملي، يتم العمل على تكثيف الزيارات الميدانية للمجاهدين، وتوسيع عملية جمع الشهادات الحية، إلى جانب تعزيز الموارد البشرية داخل مراكز الراحة من خلال توظيف الكوادر شبه الطبية والمدلكين. كما يتم السعي إلى تحسين ظروف التنقل عبر توفير النقل البري والجوي المجاني لفائدة المستفيدين بالتنسيق مع القطاعات المعنية، مع مراجعة منظومة المنح وتحسين التصنيف الخاص بالمجاهدين بما يعكس مكانتهم واحتياجاتهم الاجتماعية.

ترتكز هذه المقاربة على رؤية استشرافية شاملة تهدف إلى تعزيز فعالية منظومة الحماية الاجتماعية والصحية، وتحسين جودة الخدمات، وتوسيع نطاق الاستفادة، بما يضمن التكفل الأمثل بالمجاهدين وذوي الحقوق في إطار من العدالة والإنصاف وتكافؤ الفرص.

وضبط قوائم المستفيدين لضمان الشفافية وتفاذي أي اختلالات، مع تطوير آليات دعم موجهة للفئات ذات الاحتياجات الخاصة أوغير المشمولة بالأنظمة الحالية.

كما تشمل الجهود دعم التجهيزات الطبية لفائدة المجاهدين والمصائبين، خاصة في المناطق النائية، إلى جانب تعزيز برامج إعادة التأهيل والتكوين على مستوى مراكز الراحة وملحقاتها، والمركز الوطني لتجهيز معطوي وضحايا ثورة التحرير وذوي الحقوق وملحقاته

مع تقدم عمر المجاهدين وتفاقم الأمراض المزمنة التي يعانون منها، أصبحت الحاجة إلى رعاية صحية متكاملة ومستدامة أمراً ملحاً وحيوياً لضمان كرامتهم وحياتهم اليومية.

ممارساتها من جهة أخرى، ليغدو شاهداً مزدوج الوظيفة بين التوثيق والمساءلة.

يواجه الباحثون اليوم صعوبات كبيرة في استجلاء الحقيقة التاريخية الكاملة، نتيجة تشتت الأرشيف الاستعماري بين عدة مؤسسات مرجعية، من بينها أرشيف وزارة الجيوش بفانسان (DHS)، والأرشيف الوطني ببيريفيت سور سين، وأرشيف ما وراء البحار بآيكس أون بروفانس (MONA). ويزيد من تعقيد هذا الوضع وجود قيود قانونية وإدارية صارمة، إذ لا تزال بعض الوثائق خاضعة لنظام "السرية الدفاعية" (terces) (esneféD)، وهو ما قد يفرض حجبتها عن الباحثين لفترات قد تمتد إلى مائة عام.

إلى جانب ذلك، يبرز ما يمكن وصفه بـ"التعتيم اللغوي" داخل المتن الأرشيفي، حيث تُستبدل المصطلحات الدالة على العنف الحقيقي، مثل "مجزرة" أو "قمع دموي"، بتعابير مُلطفة من قبيل "اضطرابات" أو "استعادة النظام"، بما يعكس محاولة مقصودة لإعادة صياغة الحدث في قالب إداري وأمني يخفف من حدة الفعل ويمنحه طابعاً تبريرياً.

إنّ معركة الذاكرة لا تقتصر على مجرد رفع السرية عن الوثائق الأرشيفية، بل تتجاوز ذلك إلى إعادة استنطاق النص الاستعماري نفسه وتفكيك بنيته اللغوية والدلالية، واستعادة الكلمة من داخل الوثيقة بما تحمله من تحوير وإضمار وتوجيه. فقد ظلت الجزائر، لسنوات طويلة، أسيرة لرؤية تاريخية صاغها المستعمر وفق منطق يخدم مصالحه، الأمر الذي يفرض اليوم ضرورة إعادة امتلاك الأرشيف بوصفه حقاً سيادياً وواجباً أخلاقياً في آن واحد.

وتخلص هذه الدراسة إلى أن كشف الحقيقة التاريخية لمجازر 8 ماي 1945 لا يندرج ضمن الإطار الأكاديمي فحسب، بل يرتقي إلى مستوى الرهان الوطني المرتبط بإنصاف الضحايا واستعادة الذاكرة من الصمت والإقصاء. كما أن بناء ذاكرة وطنية متماسكة وفاعلة يستلزم مواصلة البحث العلمي في الأرشيف الفرنسي، بالتوازي مع جهود مؤسساتية وقانونية منظمة للضغط من أجل رفع السرية عن الوثائق المحجوبة، بما يسمح باسترداد الحقيقة الكاملة التي ما تزال كامنة خلف طبقات اللغة الاستعمارية وتأويلاتها الموجهة.

تكتفي بقراءة الأرشيف، بل تعيد مساءلته جذرياً: من كتب هذه الوثائق؟ ولأي غرض صيغت؟ وما الذي تم إغفاله أو حجبته عمداً داخلها؟

تُظهر الوثائق العسكرية الفرنسية أن أحداث ماي 1945 مثلت عملية قمعية منظمة ذات أبعاد سياسية وعسكرية دقيقة، إذ تكشف التقارير والمراسلات الداخلية عن صدور أوامر صريحة بإطلاق النار، واستعمال الطائرات لقصف التجمعات المدنية، إضافة إلى حشد وحدات نظامية مدججة بالسلح لقمع مظاهرات كانت في معظمها سلمية.

كما يبرز الأرشيف أن قرارات التدخل اتُخذت على أعلى مستويات السلطة العسكرية والسياسية، وصولاً إلى وزارتي الدفاع والداخلية في باريس. وفي هذا السياق، اعتمد الخطاب الإداري الفرنسي لغةً مُلطفة في توصيف العمليات، تحت مسمى "عمليات تطهير أمني"، في حين تعكس المعطيات الميدانية واقعاً مختلفاً يقوم على سياسة عقابية ممنهجة استهدفت المجتمع الجزائري ككل، باستخدام مختلف وسائل القوة من دبابات ومدفعية وميليشيات أوروبية مسلحة.

يمتدّ التوثيق الأرشيفي ليقدم معطيات دقيقة تسمح اليوم بإعادة بناء خريطة زمنية لتلك المجازر، من خلال تحديد توقيت اندلاع المظاهرات، وتتبع المناطق التي شملتها عمليات التمشيط، وصولاً إلى رصد أسماء المعتقلين وانتماءاتهم الاجتماعية والمهنية.

كما يبرز الأرشيف دور المحاكمات العسكرية باعتبارها أداة إضافية ضمن منظومة القمع، إذ تكشف الوثائق عن هوية القضاة والضباط الذين أشرفوا على محاكمات اتسمت بالافتقار إلى أبسط ضمانات العدالة. وقد صدرت خلالها أحكام قاسية شملت الإعدام والأشغال الشاقة المؤبدة في حق مدنيين ومناضلين، بناءً على تهمة فضفاضة مثل "التحريض على التمرد" و"المشاركة في أعمال تخريب"، في محاكمات كثيرة ما جرت دون حضور دفاع قانوني فعال. وبهذا المعنى، يتحول الأرشيف إلى مصدر معرفي بالغ الأهمية، يكشف وقائع التاريخ من جهة، ويدين



## مجازر 08 ماي 1945 من خلال الأرشيف الفرنسي دراسة في آليات التوثيق والتعتيم

البروفيسور سفيان لوصيف،  
أستاذ التعليم العالي  
جامعة سطيف 2

الأهداف السياسية والدبلوماسية للمستعمر. فالأرشيف الفرنسي، رغم غزراته وتنوعه بين تقارير عسكرية ومراسلات إدارية ومحاضر قضائية، لا يعكس الحقيقة التاريخية بصورة مباشرة، بل يكشف عن منظومة توثيقية تقوم على الانتقاء والتوجيه والتحيز، بل وأحياناً على التعتيم والتضليل المقصود.

وانطلاقاً من منهج نقدي مقارن، تسعى هذه الدراسة إلى إبراز القيمة الوثائقية لهذه المواد في توثيق الأحداث، وفي الوقت ذاته تفكيك بنيتها الخطابية والاصطلاحية التي اعتمدها الاستعمار لتغييب الضحايا الجزائريين وإضفاء مشروعية زائفة على العنف الممارس. وهي بذلك لا

طويلة، طيّ التعتيم الرسمي الفرنسي، كما غابت إلى حدّ كبير عن الاهتمام الأكاديمي الغربي، الأمر الذي جعل الذاكرة الشعبية والشهادات الشفوية المصدر الأساسي لحفظ تفاصيل هذه المأساة ونقلها عبر الأجيال. ولم تبدأ ملامح إعادة قراءة هذا الحدث التاريخي في البروز إلا مؤخراً، من خلال جهود بحثية اعتمدت على أرشيفات ووثائق رُفِع عنها الطابع السري، ما أتاح تفكيك هذا الفصل المظلم من تاريخ الاستعمار وكشف أبعاده الحقيقية.

تكمّن المفارقة الأساسية التي تطرحها هذه الدراسة في طبيعة توظيف الأرشيف الاستعماري بوصفه أداة لإعادة إنتاج رواية رسمية تخدم

تعدّ مجازر الثامن من ماي من سنة 1945 في الجزائر محطة مفصلية في التاريخ الوطني، تتجاوز دلالاتها حدود القتل الجماعي لتكشف بوضوح الطبيعة القمعية للمشروع الاستعماري الفرنسي في لحظة تاريخية فارقة. ففي الوقت الذي كان فيه العالم يحتفل بانتهاء الحرب العالمية الثانية وسقوط الأنظمة الفاشية، كانت آلة القمع الفرنسية تمارس أشنع صور العنف في حق الجزائريين في سطيف وقالمة وخرطلة وغيرها، مخلفةً عشرات الآلاف من الضحايا، وذلك لمجرد مطالبتهم بالوفاء بوعود الحرية التي رُوِّج لها خلال الحرب في إطار وعود فرنسا لحلفائها. وقد ظلت هذه المجازر، لعقود

وقد خلّف هذا العدوان المروّع دمارًا واسعًا حول القرية إلى أطلال وركام، وأسفر عن استشهاد 79 شخصًا، من بينهم 20 طفلًا من تلاميذ المدرسة الابتدائية و11 امرأة كنّ ينتظرن أبناءهن، إضافة إلى أكثر من 130 جريحًا، في واحدة من أشنع الجرائم التي اقترفتها آلة الاستعمار الفرنسي ضد المدنيين الأبرياء.

## ◆◆ كشف الحقيقة والتحرك الدولي

توافد الصحفيون والمصورون من مختلف الجنسيات إلى موقع المأساة، حيث نقلوا إلى العالم صورًا صادمة لقرية سُويت بالأرض، وتناثرت بين أنقاض مدرستها أشلاء الأطفال ودفاترهم وأدواتهم المدرسية، في مشهد إنساني بالغ القسوة. ولم تعثر الوفود الإعلامية على أي أثر لقواعد عسكرية أو مخازن أسلحة تابعة لجيش التحرير الوطني، الأمر الذي عرّى زيف الادعاءات الواردة في البلاغات العسكرية الفرنسية، وكشف حقيقة العدوان أمام الرأي العام الدولي. وقد أسهم ذلك في تعاظم القناعة الدولية بضرورة التعجيل بإيجاد حل عادل للقضية الجزائرية، يضع حدًا لجرائم الاستعمار ومعاناة الشعب الجزائري. اتخذ الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة موقفًا حازمًا إزاء هذا العدوان، معبرًا عن إدانته الشديدة لما اقترفته القوات الاستعمارية الفرنسية من أعمال وحشية بحق المدنيين الأبرياء. وفي سياق التحرك الدبلوماسي، بادرت تونس إلى رفع شكوى رسمية أمام مجلس الأمن الدولي بتاريخ 12 فبراير 1958، مطالبة بإدانة هذه الجريمة ومحاسبة المسؤولين عنها. وفي خضمّ هذه التطورات، عاشت الساحة التونسية على وقع تعبئة شعبية واسعة، تجسّدت في المسيرات الحاشدة التي دعا إليها حزب "الدستور الجديد"، والتي ارتفعت خلالها الأصوات مطالبة بالجلء التام للقوات الفرنسية عن الأراضي التونسية. وفي المقابل، سارعت الدبلوماسية الغربية، عبر وساطة أمريكية وبريطانية، إلى احتواء حالة الاحتقان واحتواء تداعيات العدوان، في ظلّ تنامي الضغوط الإعلامية والدولية التي زادت من عزلة فرنسا وأخرجت سياستها الاستعمارية أمام الرأي العام العالمي.



# مجزرة ساقية سيدي يوسف 08 فيفري 1958 ..

«جريمة ضد الإنسانية وشاهد على بشاعة وجه فرنسا الاستعماري»



الدكتور منادي عثمان - جامعة سوق أهراس



تعدّ أحداث ساقية سيدي يوسف من أبرز المحطات المفصلية في تاريخ النضال المشترك بالمنطقة المغاربية، بما تحمله من دلالات عميقة تتجاوز حدود المكان والزمان، لتجسّد أسمى معاني التضامن والتآزر بين الشعبين الجزائري والتونسي في مواجهة الاستعمار. فهي صفحة دامية من الذاكرة الجماعية، كشفت حجم الوحشية الاستعمارية من جهة، وعمق الروابط الأخوية المتجدّرة بين الشعبين من جهة أخرى، حيث امتزجت الدماء فوق أرض واحدة، لترسم ملامح وحدة مصير ونضال مشترك ما يزال صدها حاضراً في الوجدان المغاربي إلى اليوم.

## ◆◆ تفاصيل المجزرة المروعة

لم يكن يخفى على السلطات الاستعمارية الفرنسية أن يوم الثامن من فبراير سنة 1958 يوافق موعد السوق الأسبوعية بقرية ساقية سيدي يوسف، وقد تعمدت اختيار هذا التوقيت بالذات لتنفيذ عدوانها الوحشي على هذه القرية الآمنة. وجاء ذلك في وقت كانت فيه أعداد كبيرة من اللاجئين الجزائريين تتوافد على المنطقة للاستفادة من المساعدات الإنسانية المقدّمة من الهلال الأحمر التونسي والصليب الأحمر الدولي.

وفجأة، اخترقت سماء القرية أسراب من الطائرات القاذفة والمقاتلات الاستطلاعية، قُدّر عددها -بحسب شهادات عيان- بنحو خمس وعشرين طائرة، لتنهال على القرية بوابل من القنابل والمتفجرات. واستمر القصف الهمجى قرابة ساعة كاملة، ابتداءً من الساعة الحادية عشرة صباحًا، مستهدفًا المدارس والمنزل والمرافق العمومية، إلى جانب المدنيين العزل الذين كانوا يحاولون النجاة بأرواحهم.

## ◆ كسب القضية الجزائرية تعاطف الرأي العام الدولي:

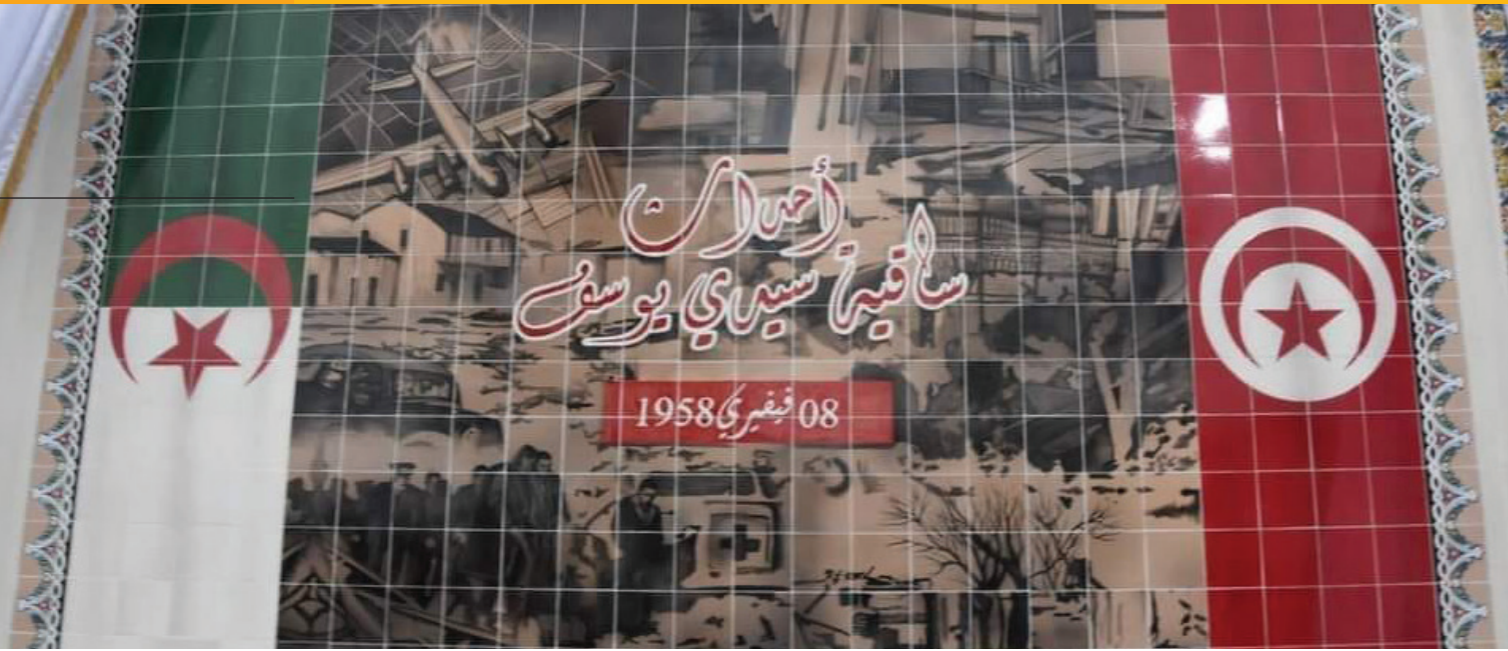
وفي امتداد لتداعيات هذه المجزرة المروعة، توالى الانتكاسات الدبلوماسية التي مُنيت بها فرنسا على أكثر من صعيد. فقد سعت اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى التوسط من أجل إطلاق سراح الأسرى الفرنسيين الذين وقعوا في قبضة جيش التحرير الوطني خلال معركة الواسطة يوم 11 جانفي 1958، وهو ما وضع المؤسسة العسكرية الفرنسية في موقف حرج وأظهر حجم المأزق الذي كانت تتخبط فيه. كما شكّل هذا المسعى اعترافاً ضمناً بجهة التحرير الوطني بوصفها الممثل الحقيقي للشعب الجزائري. وأمام حرص السلطات الفرنسية على سلامة أسراها، اضطرت إلى تعليق تنفيذ أحكام الإعدام الصادرة في حق أسرى جيش التحرير الوطني، في خطوة عكست التحول الذي بدأت تفرضه الثورة الجزائرية على المستويين السياسي والإنساني. لا يختلف المؤرخون في تحديد الأهداف التي كانت وراء الغارات التي شنتها الاستعمار الفرنسي يوم 8 فبراير 1958، كما لا يختلفون في إبراز ما ترتب عنها من نتائج عكسية على السياسة الاستعمارية الفرنسية. إذ يُجمع الباحثون على أنّ الغاية الأساسية من هذا العدوان كانت ضرب أواصر التضامن بين الشعبين الجزائري والتونسي، ودفع الجانب التونسي إلى التخلي عن دعم الثوار الجزائريين أو إبعادهم عن أراضيهم. غير أنّ الوقائع جاءت مغايرة تماماً لما رُسم له، إذ انقلبت النتائج على أصحابها، وتعززت روابط الأخوة والتضامن بين الشعبين، وتعمقت أكثر بدماء الضحايا التي امتزجت على أرض واحدة.

وقد أفضت هذه التطورات إلى تدويل القضية الجزائرية ومنحها صدىً أوسع على الساحة الدولية، مما عزّز مكانة الثورة الجزائرية سياسياً ودبلوماسياً، ورسّخ شرعيتها التحريرية في وجدان الرأي العام العالمي والمحافل الدولية.

## ◆ الأبعاد السياسية والاستراتيجية

سعت السلطات الاستعمارية الفرنسية إلى تبرير عدوانها بادعاءات واهية تمثلت في "الدفاع عن النفس" واستهداف مواقع عسكرية مزعومة، غير أنّ تلك المزاعم سرعان ما تهاوت أمام الحقائق الميدانية التي كشفتها وسائل الإعلام وشهادات المراقبين، والتي أكدت أنّ القصف استهدف المدنيين الأبرياء والبنى المدنية بشكل مباشر. ولم تجنّ فرنسا من هذا العدوان سوى موجة واسعة من الإدانة والاستنكار الدولي، بعدما تحولت الجريمة إلى قضية رأي عام عالمي أخرجت المعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا. وفي خضمّ أجواء الحرب الباردة، سعت القوتان إلى احتواء غضب الحكومة التونسية والحيولة دون اتساع دائرة التوتر، حرصاً على استمالة تونس وإبقائها ضمن دائرة النفوذ الغربي.

كان العدوان يهدف، في جوهره الاستراتيجي، إلى تقويض الدعم التونسي للثورة الجزائرية واستهداف القاعدة الخلفية لجيش التحرير الوطني، غير أنّ نتائجها جاءت مغايرة لما خططت له السلطات الاستعمارية؛ إذ لم تفضّ المجزرة سوى إلى توثيق عمق التضامن بين الشعبين الجزائري والتونسي، كما أسهمت في توسيع دائرة التعاطف الدولي مع القضية الجزائرية وتعزيز الالتفاف العالمي حول عدالة كفاحها التحريري.



وتظلّ أحداث ساقية سيدي يوسف شاهداً تاريخياً وعبرة خالدة في سجلّ النضال المشترك بين الجزائر وتونس، ورمزاً للتلاحم في مواجهة الاستعمار. ورغم تعدد التقديرات حول حصيلة الضحايا وغياب إحصاءات دقيقة، حيث تُشير بعض الروايات إلى 79 شهيداً و130 جريحاً، بينما تذهب تقديرات أخرى إلى أرقام تفوق 300 شهيد و400 جريح، فإن حجم الفاجعة يظلّ أكبر من أن تحيط به الأرقام، لما خلّفته من أثر عميق في الذاكرة الجماعية للبلدين.

تعدّ هذه الجريمة امتداداً لسلسلة من الممارسات التي اعتمدها السلطات الاستعمارية الفرنسية منذ استقلال تونس سنة 1956، في إطار محاولاتها ممارسة الضغط على الحكومة التونسية بهدف دفعها إلى إنهاء وجود جبهة وجيش التحرير الوطنيين على أراضيها، باعتبار تونس قاعدة خلفية حيوية للثورة الجزائرية. وقد انطلقت فرنسا من قناعة مفادها أنّ القضاء على الثورة الجزائرية يمرّ حتماً عبر تجفيف هذه القاعدة، وهو ما عجزت عن تحقيقه عبر أساليب الضغط السياسي، فاخترت اللجوء إلى العنف



# الجزائر حين تخاطب العالم بالقيم زيارة البابا ليون الرابع عشر بين الرمزية الحضارية وإعادة تشكيل المعنى الدولي

أحمد ميزاب خير أمني واستراتيجي



تشهد العلاقات الدولية في العقود الأخيرة تحولات عميقة مسست بنية النظام العالمي وأدوات التأثير داخله، حيث لم تعد القوة تُقاس حصراً بما تمتلكه الدول من قدرات عسكرية أو اقتصادية، بل أصبحت تُقاس كذلك بقدرتها على إنتاج المعنى وصياغة السرديات المؤثرة وتوظيف رصيدها الحضاري والثقافي في خدمة أهدافها الاستراتيجية. وفي ظل التحديات المتزايدة التي تواجه المجتمع الدولي، من تصاعد النزاعات المسلحة وتنامي التطرف العنيف إلى اتساع الفجوات الثقافية والدينية وتراجع منسوب الثقة بين الشعوب، برزت الحاجة إلى مقاربات جديدة تعيد الاعتبار لمنطق الحوار والتفاهم والتعايش باعتبارها مرتكزات أساسية للاستقرار والسلم الدوليين.

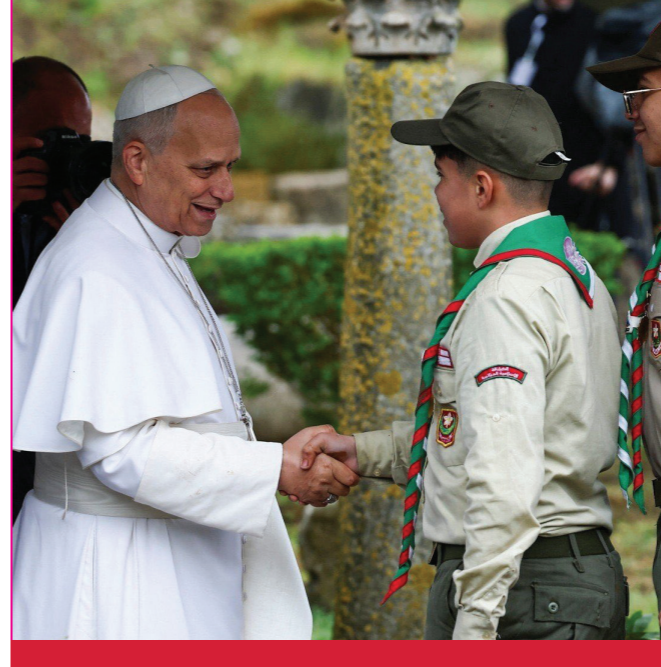
“

حضور الفاتيكان في الجزائر لا يمكن قراءته فقط من زاوية العلاقات الثنائية أو من خلال البعد الديني المباشر للزيارة، بل ينبغي فهمه في إطار أوسع يتعلق بالمكانة الرمزية التي باتت الجزائر تحتلها داخل الفضاء المتوسطي والإفريقي والدولي. فمثل هذه الزيارة تعكس إدراكاً متنامياً للدور الذي يمكن أن تضطلع به الجزائر كفضاء للحوار والتلاقي، وكدولة تمتلك من الشرعية التاريخية والمصادقية السياسية ما يؤهلها للمساهمة في تقريب وجهات النظر بين الفاعلين المختلفين.

في هذا السياق، تكتسب الزيارات ذات البعد الديني والحضاري أهمية متزايدة، بوصفها أدوات للتواصل بين الأمم ومجالات لإعادة بناء الجسور بين المرجعيات الثقافية والدينية المختلفة. ولم يعد حضور الفاعلين الدينيين في المشهد الدولي مقتصرًا على الأبعاد الروحية أو الرمزية، بل أصبح جزءاً من ديناميكيات التأثير في القضايا العالمية الكبرى المرتبطة بالسلم والأمن والتنمية والتقارب بين الشعوب.

وتندرج زيارة «البابا ليون الرابع عشر» إلى الجزائر ضمن هذا الإطار المتجدد، بما تحمله من أبعاد تتجاوز طابعها البروتوكولي أو الديني المباشر، لتلامس رهانات حضارية واستراتيجية ذات امتدادات إقليمية ودولية. فالجزائر، بما تختزنه من عمق تاريخي وإرث حضاري متنوع، وبما راكمته من تجارب في مجال التعايش الديني ومواجهة التطرف وترسيخ ثقافة الاعتدال، تمثل فضاءً مؤهلاً للإسهام في الجهود الدولية الرامية إلى تعزيز الحوار بين الثقافات والأديان وبناء مقاربات أكثر إنسانية في معالجة التحديات المشتركة.

كما تكتسب هذه الزيارة دلالات خاصة بالنظر إلى المكانة التي تحتلها الجزائر في الذاكرة الإنسانية المشتركة، باعتبارها أرض القديس أوغسطين وأحد الفضاءات التاريخية التي شهدت تفاعلاً حضارياً وديناً امتد لقرون طويلة. وهي دلالات تمنح الحدث بعداً يتجاوز الحاضر نحو استحضار المشترك الإنساني بوصفه رصيلاً يمكن استثماره في خدمة قيم السلم والتفاهم والتعاون بين الشعوب. ومن زاوية العلاقات الدولية، تعكس هذه الزيارة تنامياً للاهتمام بالأدوار التي يمكن أن تضطلع بها الدول التي تتمتع بمصادقية سياسية ورصيد حضاري متوازن، في ظل عالم يتجه بصورة متزايدة نحو الاستقطاب والانقسام. فالجزائر، التي حافظت على استقلالية قراراتها السياسي وعلى نهج دبلوماسي قائم على الحوار وعدم الانحياز والدفاع عن القضايا العادلة، تملك من المقومات ما يؤهلها للقيام بأدوار بناءة في دعم مسارات التقارب والتفاهم بين مختلف الفاعلين الدوليين. وعليه، فإن أهمية زيارة البابا ليون الرابع عشر إلى الجزائر إنما تكمن في ما تعكسه من تحولات أعمق في طبيعة التفاعلات الدولية المعاصرة، حيث أصبحت القيم والرموز والمرجعيات الحضارية عناصر فاعلة في تشكيل المكانة الدولية للدول. ومن هذا المنطلق، تتيح هذه الزيارة فرصة لقراءة موقع الجزائر ضمن معادلات القوة الجديدة، واستكشاف الكيفية التي يمكن من خلالها توظيف رصيدها الحضاري والدبلوماسي في تعزيز حضورها الدولي والمساهمة في بناء فضاءات أوسع للحوار والتعايش والتعاون بين الأمم.



## ◆ استعادة الذاكرة كأداة سيادية

حين تستقبل الجزائر رأس الكنيسة الكاثوليكية، فهي لا تستضيف «آخر» بالمعنى الحضاري أو التاريخي للكلمة، بل تستدعي جزءاً أصيلاً من ذاكرتها الممتدة عبر القرون، فالجزائر باعتبارها فضاء جغرافياً ينتمي إلى الضفة الجنوبية للمتوسط، فهي أيضاً تمثل إحدى الحواضن التاريخية الكبرى التي ساهمت في تشكيل جانب مهم من التراث الإنساني المشترك، ومن بين أبرز تجليات هذا الإرث الحضاري شخصية القديس أوغسطين، أحد أهم المفكرين الذين أسسوا لجزء معتبر من البناء الفلسفي واللاهوتي في الحضارة الغربية والمسيحية على حد سواء.

غير أن أهمية هذا الاستدعاء تكمن في القدرة على تحويل هذا الرصيد الحضاري إلى مورد استراتيجي يخدم الحاضر ويعزز المكانة الدولية للدولة. فالتجارب الدولية المعاصرة تؤكد أن الأمم التي تنجح في توظيف ذاكرتها الجماعية وتاريخها الحضاري ضمن رؤى مستقبلية واضحة، تمتلك قدرة أكبر على التأثير في بيئتها الإقليمية والدولية، لأن الذاكرة في عالم اليوم لم تعد مجرد مادة للتأريخ، بل أصبحت أحد مكونات القوة الشاملة للدول.

وفي هذا السياق، تبرز الذاكرة باعتبارها أداة سيادية بامتياز. فكما تحرص الدول على حماية حدودها الجغرافية ومصالحها الاقتصادية وأمنها القومي، فإنها أصبحت مطالبة كذلك بحماية سرديتها التاريخية وتأمين إرثها الحضاري وتوظيفه في بناء نفوذها الرمزي. لقد أضحت المنافسة بين الدول لا تقتصر على الأسواق والتكنولوجيا وموازين القوى العسكرية، بل امتدت إلى مجال إنتاج المعاني وصياغة الروايات الكبرى التي تمنح الشرعية والمكانة والتأثير. ومن هذا المنطلق، فإن استحضار الجزائر لعمقها الحضاري في مثل هذه المناسبات يمثل ممارسة سيادية واعية، تؤكد أن التاريخ رصيد استراتيجي يمكن استثماره في خدمة المصالح الوطنية العليا.

وتزداد أهمية هذا المعطى في ظل التحولات التي يشهدها النظام الدولي الراهن، حيث تتراجع تدريجياً فعالية بعض أدوات التأثير التقليدية لصالح أدوات أكثر ارتباطاً بالرمزية والثقافة والقيم. فالعالم يعيش اليوم مرحلة إعادة تشكيل للتوازنات الدولية، لا تقتصر على مراكز القوة الاقتصادية والعسكرية، بل تشمل كذلك إعادة توزيع النفوذ المعنوي والحضاري. وفي خضم هذا التحول، تبرز الدول القادرة على تقديم نفسها باعتبارها جسوراً بين الحضارات والثقافات

والأديان، بوصفها فاعلين مؤهلين للمساهمة في إنتاج التوافقات الدولية وتخفيف حدة الاستقطابات المتصاعدة. وفي هذا الإطار، تمتلك الجزائر مؤهلات خاصة تجعلها في موقع متقدم لأداء هذا الدور. فهي دولة جمعت عبر تاريخها بين الانتماء العربي والإفريقي والمتوسطي، واحتضنت عبر مختلف المراحل التاريخية أشكالاً متعددة من التفاعل الثقافي والديني والحضاري. كما أنها راكمت تجربة سياسية ودبلوماسية قائمة على

”

إن زيارة بابا الفاتيكان، في هذا السياق، ليست حدثاً شكلياً عابراً، بل لحظة كاشفة: لحظة تعلن فيها الجزائر أنها لا تكتفي بقراءة العالم... بل تساهم في إعادة كتابته.

الجزائر كفضاء للحوار والتلاقي، وكدولة تمتلك من الشرعية التاريخية والمصادقية السياسية ما يؤهلها للمساهمة في تقريب وجهات النظر بين الفاعلين المختلفين. كما أن هذا الحدث ينسجم مع التحولات التي يعرفها مفهوم الوساطة في العلاقات الدولية. فالدول الوسيطة لم تعد فقط تلك التي تمتلك القدرة على التفاوض بين الأطراف المتنازعة، بل أصبحت أيضاً الدول القادرة على إنتاج الثقة وتوفير بيئات مناسبة للحوار والتفاهم. وفي

ومن ثم، فإن حضور الفاتيكان في الجزائر لا يمكن قراءته فقط من زاوية العلاقات الثنائية أو من خلال البعد الديني المباشر للزيارة، بل

احترام مبدأ عدم الانحياز، ينبغي فهمه في إطار أوسع والدفاع عن حق الشعوب في تقرير مصيرها، والبحث عن الحلول السلمية للنزاعات، وهو ما منحها رصيذاً معنوياً والدولي. فمثل هذه الزيارة يحظى بالتقدير في العديد من المحافل الدولية. الذي يمكن أن تضطلع به

عالم يشهد تصاعداً في النزاعات الهوياتية والدينية والثقافية، تزداد الحاجة إلى فضاءات سياسية وحضارية تتمتع بالمصداقية والاعتدال والاستقلالية، وهي خصائص تملك الجزائر جزءاً مهماً منها بحكم تجربتها التاريخية وموقعها الجيوسياسي وخياراتها الدبلوماسية.

وعليه، فإن استعادة الذاكرة في هذه المناسبة ينبغي النظر إليها كجزء من رؤية أوسع لتثمين الرأسمال الحضاري الوطني وتحويله إلى عنصر من عناصر القوة الناعمة للدولة. فالدول التي تنجح في تحويل تاريخها إلى مورد استراتيجي، وتراثها إلى مصدر للنفوذ المعنوي، تكون أكثر قدرة على التأثير في بيئتها الدولية، وأكثر استعداداً للمشاركة في صياغة التوازنات الجديدة التي يتجه إليها العالم.

ومن هذا المنظور، تبدو زيارة البابا إلى الجزائر مناسبة لإعادة إبراز العمق الحضاري للدولة الجزائرية، وللتأكيد على أن الذاكرة أداة من أدوات السيادة الوطنية، ورافعة من روافع الحضور الدولي، ووسيلة من وسائل بناء المكانة الاستراتيجية في عالم تتزايد فيه أهمية الرموز والقيم بقدر أهمية المصالح والقوى المادية.

## ◆ حين تصبح القيم أداة نفوذ

تكشف زيارة «البابا ليون الرابع عشر» إلى الجزائر عن أحد أهم التحولات التي تشهدها العلاقات الدولية المعاصرة، والمتمثل في إعادة تعريف مفهوم القوة ومصادر النفوذ. فبعد عقود طويلة هيمنت فيها المقاربات التقليدية القائمة على التفوق العسكري والاقتصادي والتكنولوجي، برزت خلال السنوات الأخيرة مؤشرات واضحة على صعود أنماط جديدة من التأثير ترتبط بالقدرة على إنتاج القيم وتشكيل التصورات الجماعية وصياغة السرديات المؤثرة في الوعي الدولي. ولم يعد النفوذ في عالم اليوم يقاس فقط بما تمتلكه الدول من موارد مادية، بل أصبح يقاس أيضاً بقدرتها على بناء الثقة، وإنتاج المعنى، وتقديم نماذج حضارية قادرة على استقطاب الاحترام والقبول.

وفي هذا السياق، تبرز الدبلوماسية الروحية باعتبارها أحد أكثر أشكال القوة الناعمة تطوراً وتأثيراً. فالفاثيكان، رغم

محدودية مساحته الجغرافية وإمكاناته المادية مقارنة بالقوى الكبرى، استطاع أن يحافظ على حضور مؤثر في العديد من القضايا الدولية من خلال ما يمتلكه من سلطة أخلاقية ورمزية وقدرة على مخاطبة الضمير الإنساني العالمي. لقد أدركت المؤسسات الدولية الكبرى أن التأثير في المجتمعات لا يتحقق فقط عبر القرارات السياسية أو الأدوات الاقتصادية، وإنما كذلك عبر مخاطبة المنظومات القيمية التي تشكل سلوك الأفراد والجماعات وتوجهاتهم.

غير أن أهمية هذه الدبلوماسية في الحالة الجزائرية تتجاوز البعد الرمزي المرتبط بزيارة شخصية دينية عالمية، لتتصل بتقاطعها مع تجربة وطنية تمتلك بدورها رصيداً معتبراً في مجال الاعتدال الديني والتعايش المجتمعي ومواجهة الفكر المتطرف. فالجزائر ليست مجرد دولة ذات أغلبية مسلمة، بل هي نموذج تاريخي وديني تشكل عبر قرون من التفاعل الحضاري، واستند إلى مرجعيات دينية وفكرية ساهمت في ترسيخ قيم الوسطية والتوازن والاعتدال. وقد أثبتت التجربة الجزائرية، خصوصاً خلال مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف، أن الأمن لا يتحقق فقط عبر الوسائل الأمنية والعسكرية، بل يحتاج كذلك إلى منظومة فكرية وقيمية قادرة على تحصين المجتمع من الداخل.

ومن هذا المنطلق، تكتسب الزيارة بعداً استراتيجياً يرتبط بإمكانية بناء فضاءات للتعاون القيمي تتجاوز الاعتبارات الدينية الضيقة نحو خدمة أهداف إنسانية أوسع. فالعالم يواجه اليوم تحديات مشتركة تتجاوز الحدود السياسية والثقافية، من بينها التطرف العنيف وخطابات الكراهية والتعصب والانغلاق الهوياتي، وهي تحديات لا يمكن مواجهتها بالوسائل التقليدية وحدها، بل تتطلب تعبئة منظومات القيم والأخلاق والثقافة في إطار رؤية عالمية أكثر توازناً وإنسانية. لقد أظهرت التجارب الدولية أن الجماعات المتطرفة تسعى إلى اختراق البنية الذهنية للمجتمعات من خلال نشر سرديات قائمة على الإقصاء والكراهية والصدام. ولذلك أصبحت معركة الأفكار والقيم جزءاً أساسياً من معادلات الأمن والاستقرار. وهنا، تبرز أهمية المبادرات التي تعزز

ثقافة الحوار والاحترام المتبادل والتعايش، باعتبارها أدوات وقائية تسهم في تخفيف منابع التطرف قبل تحوله إلى تهديد أمني مباشر.

وفي الجزائر، يكتسب هذا البعد أهمية إضافية بالنظر إلى التجربة الوطنية في مواجهة العنف والإرهاب خلال تسعينيات القرن الماضي. فقد دفعت الجزائر ثمناً باهظاً نتيجة محاولات توظيف الدين خارج مقاصده الحضارية والإنسانية، وهو ما جعلها تدرك مبكراً أن حماية الدولة والمجتمع لا تنفصل عن حماية المرجعيات الفكرية والثقافية التي تؤسس للتماسك الوطني. ومن هنا يمكن فهم أهمية كل مبادرة دولية أو إقليمية تسهم في تعزيز خطاب الاعتدال وترسيخ قيم الحوار والتفاهم بين الشعوب.

كما أن هذا التقارب القيمي ينسجم مع التوجهات الجديدة التي تشهدها الدبلوماسية الدولية، حيث أصبحت القضايا المرتبطة بالحوار بين الثقافات والأديان جزءاً من أجندة الأمن والسلم الدوليين. فالتحديات المعاصرة لم تعد تقتصر على النزاعات التقليدية بين الدول، بل باتت تشمل أزمات الهوية والانتماء والتطرف والانقسام المجتمعي، وهي قضايا تجعل من البعد القيمي عاملاً أساسياً في بناء الاستقرار على المدى الطويل.

وعليه، فإن القيمة الحقيقية لهذه الزيارة تكمن فيما تعكسه من إدراك متزايد لأهمية القيم باعتبارها مورداً استراتيجياً من موارد النفوذ الدولي. فحين تتلاقى الدبلوماسية الروحية التي يمثلها الفاتيكان مع نموذج الاعتدال والتوازن الذي تمثله الجزائر، فإن الأمر يتجاوز إطار اللقاء التقليدي بين مؤسستين أو مرجعيتين دينيتين، ليصبح تعبيراً عن إمكانية بناء فضاء قيمي مشترك يسهم في مواجهة الانقسامات المتزايدة التي يشهدها العالم.

وفي عالم يتسم بتسارع التحولات وتزايد التحديات العابرة للحدود، تبدو الحاجة ملحّة إلى فاعلين قادرين على الجمع بين الشرعية السياسية والمصداقية الأخلاقية. وهنا تبرز أهمية الجزائر بوصفها دولة تمتلك رصيماً تاريخياً

وحضارياً يؤهلها للمساهمة في ترسيخ مقاربة دولية تجعل من الحوار والاعتدال والتعايش أدوات للنفوذ الإيجابي، ومن القيم رافعة من روافع الاستقرار والأمن والسلم على المستويين الإقليمي والدولي.

## ◆ تحصين الداخل عبر القيم

في ظل تصاعد التهديدات غير التقليدية، وعلى رأسها التطرف العنيف، لم يعد الأمن مسألة أدوات، بل أصبح مسألة تصورات. فالمجتمعات لا تُخترق فقط عبر السلاح، بل عبر انهيار منظوماتها القيمية.

لذا تكتسب هذه الزيارة بعداً استراتيجياً عميقاً، باعتبارها تساهم في إعادة تثبيت منظومة القيم التي يقوم عليها التماسك الوطني. فالجزائر، التي خاضت تجربة مريرة مع الإرهاب، تدرك أن المعركة الحقيقية ليست في الميدان فقط، بل في بناء وعي قادر على مقاومة الانحراف.

تأتي هذه الزيارة في لحظة تاريخية تسهم بتوتر متزايد في العلاقات بين المرجعيات الدينية، ما يمنحها بعداً حضارياً يتجاوز الثنائية التقليدية للصراع، إن ما يُطرح اليوم هو إمكانية تأسيس نموذج عالمي جديد للتعايش، تكون الجزائر أحد مرتكزاته، بحكم تجربتها التاريخية ومرجعيتها الدينية الوسطية.

لذا القيمة الفعلية لهذه الزيارة تكمن في قدرتها على التحول إلى سياسة عمومية ومبادرات مؤسسية. فالتحدي المطروح هو الانتقال من لحظة رمزية إلى مسار استراتيجي دائم، يعزز موقع الجزائر كقوة معنوية في النظام الدولي.

ففي عالم يعاني من فائض القوة ونقص المعنى، تبرز الجزائر كأحد الفاعلين القادرين على سد هذا الفراغ. فهي لا تقدم نفسها فقط كدولة، بل كمرجعية... كفضاء لإعادة التفكير في العلاقة بين الدين والسياسة، بين الهوية والانفتاح، بين القوة والقيم.

إن زيارة بابا الفاتيكان، في هذا السياق، ليست حدثاً شكلياً عابراً، بل لحظة كاشفة: لحظة تُعلن فيها الجزائر أنها لا تكتفي بقراءة العالم... بل تساهم في إعادة كتابته.

## مبايعة الأمير عبد القادر 04 فيفري 1833م؛

### من شرعية البيعة إلى تكريس مشروعية بعث الدولة الجزائرية



الدكتور بن زفور مراد

شكل مشروع الأمير عبد القادر محطة تأسيسية فارقة في مسار بناء الدولة الجزائرية الحديثة، بما حمله من رؤية متكاملة الأبعاد السياسية والحضارية والعسكرية، جعلت منه نواة مبكرة لفكرة الدولة المنظمة في مواجهة الاحتلال الفرنسي.

وتعد البيعة الثانية للأمير عبد القادر بتاريخ 4 فيفري 1833م حدثاً مفصلياً في التاريخ الوطني، إذ جرت بمسجد "سيدي حسان" بمدينة معسكر، وأسست لشرعية سياسية ذات أساس شعبي واضح، من خلال إجماع ممثلين عن عدة مناطق من الوطن على مبايعته قائداً للمقاومة والجهاد ضد الاستعمار.

وقد اكتسبت هذه البيعة دلالات عميقة تتجاوز بعدها التاريخي المباشر، إذ مثلت في جوهرها شكلاً مبكراً من أشكال التعبير عن الإرادة الشعبية، يمكن اعتبارها بمثابة استفتاء جماعي لاختيار القائد الأنسب لقيادة مشروع المقاومة والتحرير.

كما تجلّى من خلالها مبدأ الشورى كأساس للحكم، حيث قامت شرعية القيادة على التوافق والاختيار الجماعي لممثلي المجتمع، وهو ما يعكس بوضوح البعد الديمقراطي في التجربة السياسية التي أرساها الأمير عبد القادر، بوصفها نموذجاً لدولة ناشئة تستند إلى الشرعية الشعبية والتنظيم المؤسسي في آن واحد.

عقب المبايعة الثانية للأمير عبد القادر، انطلقت مرحلة جديدة في مسار بعث الدولة الجزائرية المعاصرة، تميّزت بتعزيز البناء السياسي والعسكري والاقتصادي والثقافي، حيث استطاع المؤسس أن يرسخ دعائم سلطة منظمة ذات رؤية استراتيجية واضحة. وقد تجلّى ذلك في إبرامه لعدد من الاتفاقيات وإقامة علاقات دبلوماسية مع قوى ودول مختلفة، بما يعكس عمق إدراكه لمتطلبات السياسة الخارجية وحنكته في إدارة التوازنات الدولية.

وفي الداخل، عمل الأمير عبد القادر على بناء جهاز دولة متماسك، من خلال تنظيم الإدارة وتعيين خلفاء على مختلف الجهات، إلى جانب تأسيس مجلس الشورى الأميري، وهو ما أرسى ملامح دولة قائمة على المؤسسية والانضباط وتوزيع المسؤوليات، في تجربة سياسية سبّاقة لزمانها.

وقد أبرزت المبايعة الثانية، أيضاً، قدرة الأمير على توحيد مختلف القبائل والمناطق تحت راية واحدة، وتوجيهها نحو هدف مشترك يتمثل في مقاومة الاحتلال الفرنسي، مما جعل من الوحدة الشعبية ركيزة أساسية في مشروعه التحرري. كما أسهم هذا التلاحم في ترسيخ روح وطنية جامعة، تحولت إلى قاعدة فكرية ونضالية ألهمت لاحقاً حركات المقاومة الشعبية عبر مراحل تاريخية متعاقبة، وصولاً إلى القرن العشرين.

ومن خلال التنظيم المحكم للجيش والانتصارات التي حققتها، فرضت الدولة التي أسسها الأمير عبد القادر نفسها كقوة سياسية وعسكرية مؤثرة، ما اضطر سلطات الاحتلال الفرنسي إلى الاعتراف بواقعها عبر معاهدات مثل "ديميشال" سنة 1834م و"التافنة" سنة 1837م، في دلالة واضحة على





## ◆◆ معركتي إيفري البلح (12-13 جانفي 1956م) وغار علي بن عيسى (17 جانفي 1956م)

تعدّ معركتا إيفري البلح وغار علي امتداداً مترابطاً في سياق واحد من المعارك التي شهدتها منطقة الأوراس خلال الثورة التحريرية. فمن الناحية الجغرافية، وقعت المعركتان في محيط بلدية غسيرة جنوب مدينة باتنة، على الطريق الرابط بينها وبين بسكرة، وهي منطقة ذات أهمية استراتيجية خلال تلك المرحلة.

أما من الناحية الزمنية، فقد دارت أحداث المعركة الأولى خلال يومي 12 و13 جانفي 1956، تلتها المعركة الثانية في 17 جانفي من السنة نفسها، في تسلسل يعكس ترابط العمليات العسكرية في المنطقة. وقد قاد هذه العمليات من جانب جيش التحرير الوطني الشهيد مصطفى بن بولعيد، أحد أبرز رموز الثورة التحريرية في منطقة الأوراس. وتُجسّد هاتان المعركتان نموذجاً للتخطيط الميداني والتصدي البطولي، حيث شكّلتا محطة بارزة في مسار الكفاح المسلح ضد الاستعمار الفرنسي.

## ◆◆ معركة إيفري البلح باتنة 12-13 جانفي 1956م

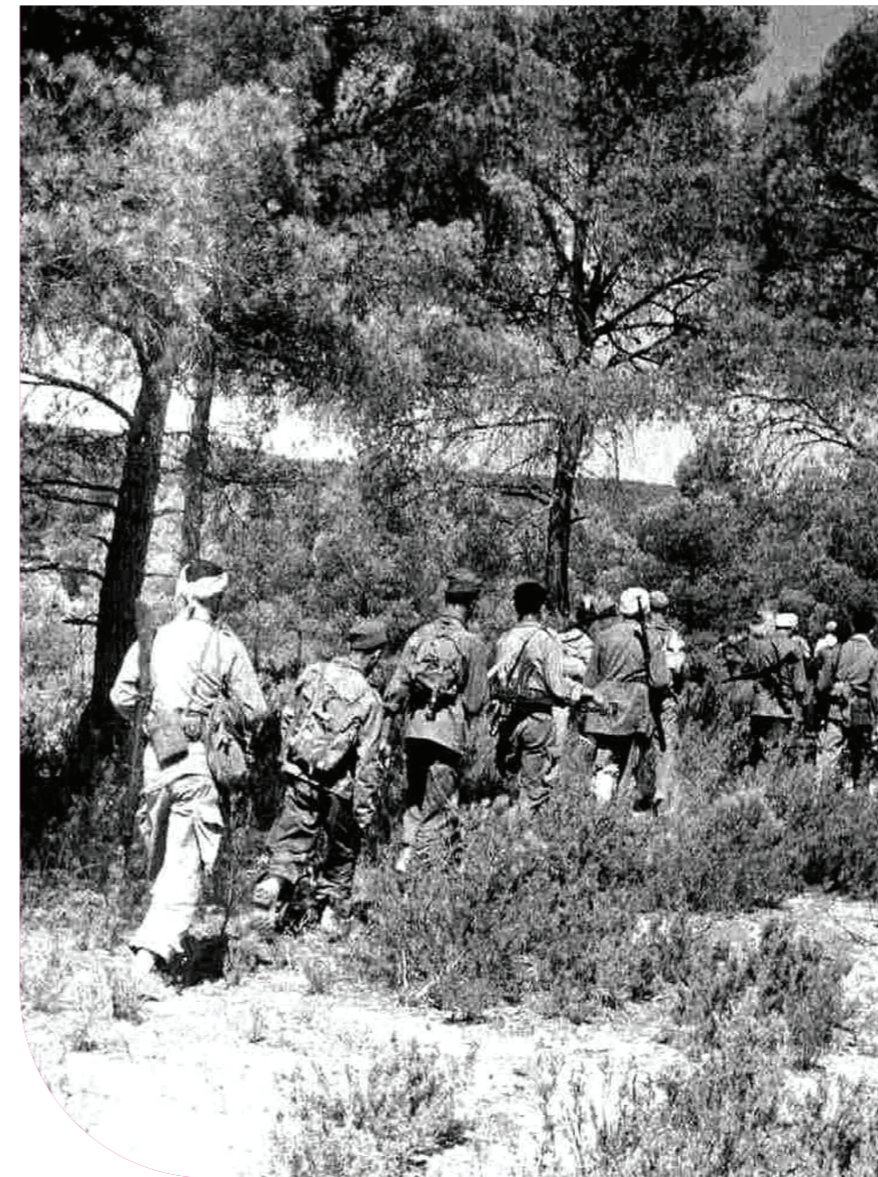
تعدّ معركة "إيفري البلح" من أبرز المعارك التي خاضها الشهيد البطل مصطفى بن بولعيد، قائد الولاية الأولى (الأوراس)، ضد القوات الاستعمارية الفرنسية. وقد اندلعت أحداث هذه المعركة يوم 12 جانفي 1956 بدشرة غوفي، قرب غسيرة، في منطقة جبلية تُعرف بأحمر خدو، وهي منطقة تتميز بتضاريسها الوعرة وغاباتها الكثيفة وكهوفها ومغاراتها، ما وفر للمجاهدين ظروفًا طبيعية ملائمة للتحصن والمناورة، إضافة إلى الدعم الكبير الذي قدمه سكان المنطقة للثورة والمجاهدين.



الشهيد مصطفى بن بولعيد

# ◆◆◆◆◆ جنود المجد معارك من ساحات الثورة الجزائرية

في قلب التاريخ النضالي الجزائري المجيد، تظل معارك الثورة التحريرية إحدى أبرز صور الصمود الشعبي والإرادة الراسخة في سبيل الحرية والاستقلال. فمنذ اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، خاض جيش التحرير الوطني مواجهات بطولية ضد الاستعمار الفرنسي، أظهرت قدرته على التنظيم والانضباط العسكري، وعكست في الوقت نفسه عمق الإيمان بالقضية الوطنية التي جسدها الشعب الجزائري بتضحياته الجسيمة.



وقد شكّلت هذه المعارك محطات مفصلية في مسار الثورة، حيث تمكن المجاهدون، رغم تفوق العدو في العتاد والعدة، من فرض معادلة جديدة قائمة على الإصرار والتخطيط وروح المقاومة. ولم تكن المواجهات مجرد عمليات عسكرية، بل كانت تعبيراً عن صراع وجودي بين إرادة التحرر من جهة، وقوة الاستعمار من جهة أخرى، امتد عبر مختلف ربوع الوطن من الجبال إلى الصحاري.

إن كل معركة من معارك الثورة كانت صفحة مشرقة في سجل الكفاح الوطني، ودليلاً على أن الحرية لا تُمنح بل تُنتزع بالتضحيات. ومن خلال هذه البطولات الخالدة، رسّخ المجاهدون معنى التضحية والانتماء، لتبقى الثورة الجزائرية رمزاً خالداً في ذاكرة الأمة.

ومن هذا المنطلق، نستعرض في هذا الركن بعضاً من أبرز المعارك الخالدة التي صنعت مجد الثورة التحريرية وخلّدت أسماء أبطالها في تاريخ الجزائر.

## ◆ معركة غار علي بن عيسى 17 جانفي 1956م

الفرنسية، سواء على المستوى المادي والبشري، حيث قُدرت خسائرها بالعشرات، مع تسجيل حالات ارتباك وذعر داخل صفوفها.

وبعد مواجهة عنيفة واستنزاف متواصل لقوات العدو، تمكن المجاهدون من الانسحاب في ظروف ميدانية صعبة، وهم مشبعون بروح الصمود والانتصار، وتمسكون بشعار "النصر أو الشهادة". وقد عادوا إلى مقر قيادة الولاية الأولى بالجبل الأزرق وهم يستحضرون تفاصيل هاتين المعركتين، وما حملته من دلالات على قوة الإيمان وصدق العزيمة.

لقد شكّلت معركتا إيفري البلح وغار علي بن عيسى، اللتان وقعتا في ظرف زمني وجغرافي متقارب، دليلاً واضحاً على صلابة جيش التحرير الوطني، وعمق إرادته في مواجهة الاستعمار، واستعداداته الدائم لبذل التضحيات في سبيل الهدف الأسمى، وهو استرجاع السيادة الوطنية.

تعدّ معركة "غار علي بن عيسى"، التي خاضها الشهيد مصطفى بن بولعيد يوم 17 جانفي 1956، امتداداً مباشراً لمعركة إيفري البلح، ورداً عملياً على الهجوم المباغت الذي تعرض له المجاهدون في اليومين السابقين. وقد حملت هذه المعركة طابعاً أشدّ شراسة، وجاءت لتؤكد إصرار قيادة جيش التحرير الوطني ورفاقها على مواجهة التحدي، وإثبات أن المبادرة الميدانية لا تزال بيد المجاهدين رغم تفوق العدو عتاداً وعدداً.

وقد سخّرت القوات الفرنسية خلال هذه المواجهة، التي استمرت قرابة يوم كامل، مختلف وسائلها العسكرية، من وحدات برية وجوية، إلى جانب الحرب النفسية والدعائية، في محاولة لعزل المجاهدين والقضاء على قائدهم مصطفى بن بولعيد وأسرته. غير أن الروح القتالية العالية لعناصر جيش التحرير الوطني أفضلت هذه المخططات، وتمكنوا من إلحاق خسائر معتبرة في صفوف القوات

غير أن القوات الفرنسية سارعت إلى تطويق المنطقة، وواصل الطيران الحربي قصفه المكثف طيلة اليوم التالي، في محاولة لإحكام الحصار على المجاهدين. ورغم شدة الوضع، تمكنت المجموعة في نهاية اليوم الثاني من الإفلات من الطوق العسكري، بعد مقاومة شرسة واستبسال كبير.

وقد أسفرت هذه المعركة عن استشهاد حوالي أربعين مجاهداً ومسبلاً، إضافة إلى تعرض سكان المنطقة لعقوبات جماعية من طرف القوات الفرنسية وأعوانها. أما من الناحية المادية، فقد تكبدت القوات الفرنسية خسائر معتبرة في الأرواح والعتاد، ما خلف حالة من الإحباط في صفوفها.

ورغم حجم الخسائر التي تكبدها المجاهدون، فإن صمودهم وبسالتهم في مواجهة الحصار والهجوم المباغت أثار إعجاباً حتى لدى بعض الصحف الفرنسية، التي أشادت بشجاعة المقاومين وثباتهم في الدفاع عن أنفسهم وقيادتهم.

جاءت هذه المعركة في سياق جولة تنظيمية كان يقوم بها مصطفى بن بولعيد لإعادة ترتيب أوضاع منطقتهم، وكان برفقته حوالي 280 مجاهداً من بينهم عدد من إطارات الولاية مثل عزوي مدور، حسين برحليل، بلقاسمي محمد، وابن مسعود وغيرهم. وقد كانت الأجهزة الاستخباراتية الفرنسية تتابع تحركاته، مما أدى إلى اكتشاف موقعه ومحاصرته.

ومع تأكيد انكشاف أمرهم، قام بن بولعيد بإرسال طلب دعم بالذخيرة إلى مسؤول ناحية مشونش، المجاهد محمد بن مسعود. وفي مساء 12 جانفي 1956، تبين للمجاهدين أنهم محاصرون بقوات فرنسية كبيرة في موقع إيفري البلح، ما دفعهم إلى التفرق في مجموعات صغيرة والتوجه نحو جبل أحمر خدوباتجاه قمة تكوت، في محاولة لكسر الطوق المفروض عليهم.



إلى مؤسسات وطنية متخصصة في الإذاعة والتلفزيون. وظلت هذه المؤسسات وفيه لرسالتها النبيلة في نقل الحقيقة، وترسيخ قيم الانتماء الوطني، والحفاظ على الهوية الجزائرية.

## ◆◆ إرث إعلامي يوثق الذاكرة الوطنية

مثّلت إذاعة صوت الجزائر المكافحة تجربة إعلامية رائدة في تاريخ الثورة الجزائرية، حيث اضطلعت بدور محوري في إيصال صوت الثورة إلى العالم والتعريف بعدالة كفاح الشعب الجزائري من أجل الحرية والاستقلال. كما أسهمت في توثيق مختلف مراحل النضال التحرري، لتصبح شاهداً حياً على تضحيات الجزائريين وصمودهم. حتى الاستقلال.

لقد شكلت هذه الإذاعة اللبنة الأولى لتطور الإعلام الوطني، بما يجسد استمرار تأثير المؤسسات التي وُلدت في أحضان الثورة، وبقاء رسالتها راسخة في خدمة الذاكرة الوطنية وصون الهوية الجزائرية.

## صوت الثورة في مواجهة التضليل والدعاية الاستعمارية

لعبت الإذاعة دوراً بارزاً في التصدي للدعاية الاستعمارية الفرنسية التي حاولت طمس حقيقة الأوضاع في الجزائر والتعتيم على مجريات

الثورة، فمن خلال برامجها المتنوعة، تمكنت من نقل أخبار المعارك والعمليات الفدائية إلى الداخل والخارج، وكشفت للرأي العام العربي والدولي عدالة القضية الجزائرية ومشروعية كفاح الشعب الجزائري. كما أسهمت في رفع وعي المواطنين بأهداف الثورة ومبادئها، وعززت روح الوطنية والصمود في نفوسهم.

## ◆◆ استكمال مسيرة الجزائر المستقلة

بعد استرجاع الجزائر لسيادتها الوطنية سنة 1962، أصبحت تجربة إذاعة صوت الجزائر المكافحة حجر الأساس في بناء وتطوير الإعلام الوطني. فقد أسهمت هذه التجربة الرائدة في إرساء الدعائم الأولى لمنظومة الإعلام العمومي، التي تطورت

## ◆◆ جسر الوحدة الوطنية

أصبحت الإذاعة منبراً حيوياً للتواصل بين قيادة الثورة والشعب الجزائري، إذ واكبت مختلف مراحل الكفاح الوطني، ونقلت النداءات والبيانات الثورية إلى المواطنين، مما ساهم في توحيد



## ◆◆ إذاعة صوت الجزائر المكافحة مؤسسة ثورية وأثر مستمر



الدكتورة طيطوش حدة

## ◆◆ منبر الثورة ونبض الشعب

وترسيخ قيم الصمود والوحدة الوطنية. كما لعبت دوراً فعالاً في مواجهة الدعاية الاستعمارية وكشف ممارسات الاحتلال أمام الرأي العام الدولي، لتتحول بذلك إلى سلاح إعلامي مؤثر رافق الكفاح المسلح وأسهم في خدمة القضية الوطنية حتى تحقيق الاستقلال.

العام الخارجي، ونافذة تعبر من خلالها الجزائر عن تطلعاتها المشروعة. ولم تقتصر مهمة الإذاعة على نقل الأخبار والتطورات الميدانية فحسب، بل أدت دوراً محورياً في التعبئة السياسية والمعنوية، إذ كانت تبث بيانات الثورة ونداءات قادتها، وتنقل بطولات المجاهدين وتضحيات الشعب الجزائري، مما أسهم في رفع الروح المعنوية

في خضم الثورة التحريرية المجيدة، بادرت جبهة التحرير الوطني سنة 1956 إلى إنشاء إذاعة صوت الجزائر المكافحة، لتكون منبراً إعلامياً ثورياً يحمل صوت الشعب الجزائري إلى العالم، ويجسد إرادة أمة تناضل من أجل الحرية والاستقلال. وقد انطلق بثها من القاهرة في ظل تنامي الدعم العربي والدولي للقضية الجزائرية، فشكّلت جسراً إعلامياً بين الثورة والرأي



# مارس شهر الشهداء

## رُموز وطنية... ملاحم بطولية

يُلقب شهر مارس في الجزائر بـ«شهر الشهداء والبطولات» لما شهدته من سقوط كوكبة من كبار قادة الثورة التحريرية الجزائرية، عبر سنوات متتالية في مواقف بطولية مختلفة، هؤلاء الذين ضحوا بحياتهم من أجل استقلال الوطن. ومنهم نذكر:

### مصطفى بن بولعيد



استشهد ليلة 22 إلى 23 مارس 1956 في جبال الأوراس إثر انفجار مذياع ملغم أرسله الاحتلال الفرنسي. يُلقب بـ«أسد الأوراس» وكان من القادة التاريخيين للثورة

### العربي بن مهدي



استشهد في 3 مارس 1957 بعد اعتقاله وتعذيبه من طرف قوات الاحتلال الفرنسي بالعاصمة الجزائرية. يُعد من أبرز قادة الثورة وأحد مهندسي مؤتمر الصومام

### العقيد سي الحواس



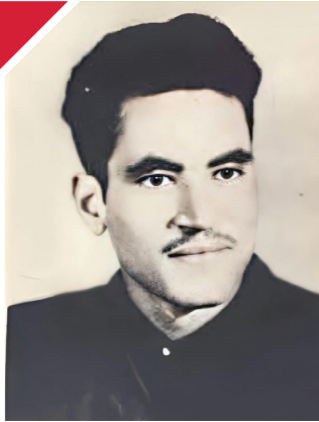
استشهد مع العقيد عميروش في نفس الكمين بجبل تامر يوم 29 مارس 1959. كان قائداً لمنطقة الصحراء.

### العقيد عميروش



استشهد يوم 29 مارس 1959 بجبل تامر رفقة العقيد سي الحواس، إثر كمين نصبه جيش الاحتلال الفرنسي. كان قائداً لمنطقة القبائل وأحد رموز المقاومة المسلحة.

### الرائد فراخ



ولد سنة 1934 في ولاية تلمسان، تصدى لمهام عسكرية مهمة في الولاية الخامسة، وقاد معارك هامة على الحدود الغربية استشهد في 27 مارس 1960 مع العقيد لطفي.

### العقيد لطفي



استشهد يوم 27 مارس 1960 في معركة قرب بشار بالجنوب الغربي للجزائر، وكان قائداً للمنطقة الخامسة (وهران).



## شهداء أبرار: نبض الشهداء

بكل فخر وإجلال، نفتح في هذا الركن من صفحات مجلتنا لنسطع بنور شهداء شهر مارس، الذين نقشوا بأرواحهم الصامدة أسمى معاني البطولة والتضحية.

مارس، ذلك الشهر الذي امتزجت فيه دماء الأبطال بعبق الأرض، ليشهد للعزة والكرامة الوطنية قصة لا تنتهي. هنا نروي حكايات الشهداء، الذين وقفوا في وجه العواصف بثبات لا يلين، وحموا وطنهم بقلوب ملؤها الإيمان والوفاء. هم نبراس يضيء دروب الحرية، وجسورا تمتد بين الماضي والحاضر، لتخبر الأجيال القادمة أن التضحية ليست مجرد كلمات، بل حياة أعطيت بلا حساب من أجل غدٍ مستقر. فلنعش مع شهداء مارس لحظات التاريخ الخالدة، ولنستلهم من عزيمتهم وقيمهم دروس الوفاء والإصرار.



علي بومنجل

محامي ومناضل  
استشهد خلال الثورة.



أحمد رضا حوحو

من الشهداء المثقفين في الثورة.



علي ملاح

هو قائد عسكري جزائري من مواليد 1924 بتيزي وزو، وكان أول قائد للولاية السادسة (الصحراء). استشهد في 31 مارس 1957 وهو في طريقه لتأطير جيش التحرير في المناطق الجنوبية

يحمل شهر مارس رمزية خاصة لأنه ليس فقط شهراً للشهداء، بل أيضاً شهر النصر، حيث شهد، أيضاً، توقيع اتفاقيات إيفيان (19 مارس 1962م) التي أنهت ثورة التحرير وحققت استرجاع سيادتنا الوطنية بعد 132 سنة من الاحتلال الفرنسي، مارس هو شهر لإحياء ذكرى شهداء الثورة عبر تكريمهم، استذكّار بطولاتهم، وتعزيز القيم الوطنية التي جسدها نضالهم، مما يجعله محطة تاريخية رمزية في ذاكرة الشعب الجزائري تُنظّم خلال هذا الشهر فعاليات متعدّدة تشمل ندوات، منتديات للذاكرة، زيارات إلى مقابر الشهداء.

مولود فرعون



من الشهداء المثقفين في الثورة.

عبد العالي بن بعطوش



استشهد مع العقيد عميروش في نفس الكمين بجبل تامر يوم 29 مارس 1959. كان قائداً لمنطقة الصحراء.

عمر عليان وغيرهم من الشهداء الذين سقطوا في مارس خلال سنوات الثورة..

هذه الفعاليات والاحتفالات تهدف إلى ترسيخ الوعي الوطني، وتعزيز روح المسؤولية لدى الأجيال الجديدة، والحفاظ على ذاكرة النضال والتضحية التي شكلت أساس استقلال الجزائر.

شهر مارس يعتبر شهراً ذا رمزية قوية في تاريخ الثورة الجزائرية، فهو شهر استحضار التضحيات الجسام والبطولات الخالدة لشهداء الثورة، وشهر إعلان النصر والتحرر، وهو رمز خالد في ذاكرة الشعب الجزائري وروحه الوطنية.

معركة الدفاع عن الهوية والذاكرة الوطنية، وإحياء الشعور بالانتماء وترسيخ الوعي القومي.

وقد أدرك رواد هذه المدرسة أن التاريخ هو جوهر الهوية الوطنية ومرآة روح الأمة. لذلك انخرطوا في مشروع علمي وفكري يقوم على إعادة بناء الرواية التاريخية الجزائرية من منظور وطني أصيل، مستندين إلى البحث الموضوعي، ومراجعة الدراسات الاستعمارية، والانفتاح على المصادر المحلية، مع استلهاهم عمق الحضارة الجزائرية الإسلامية وخصوصيتها الثقافية.

ضمن هذا السياق، نسلط الضوء على أعلام هذه المدرسة الذين أسهموا في تدوين الذاكرة الوطنية وصياغة وعيها التاريخي، مؤكدين أن التاريخ هو فعلا وعي ومقاومة ثقافية مستمرة تحفظ للأمة جذورها وتثبت حضورها عبر الزمن.

في قلب التاريخ الجزائري العريق، برزت نخبة من العقول النيرة التي اختارت أن تعيد قراءة ماضي الأمة بروح علمية موضوعية ونقدية، ساعية إلى استعادة ملامح الهوية الثقافية الجزائرية وصونها من محاولات الطمس والتشويه التي رافقت فترة الاستعمار. وقد شكّل رواد المدرسة التاريخية الجزائرية هذا التوجه، إذ أناروا مسارات البحث العلمي، وأسّسوا خطاباً تاريخياً وطنياً يقوم على الدقة والمنهج، ويرفض الانصياع للروايات الاستعمارية التي سعت إلى إعادة تشكيل الذاكرة الجزائرية بما يخدم مصالحها.

لقد جاء نشوء هذه المدرسة امتداداً لمسار طويل من النضال الفكري والثقافي الذي بدأ خلال فترة الاحتلال، حين تحولت الكتابة التاريخية إلى وسيلة مقاومة فكرية، وجزء من

## الشيخ عبد الرحمن بن محمد الجيلالي فقيه المؤرخين... وذاكرة الأمة

الجزائر، ودفعها نحو التقدم والتجديد، إلى جانب حرصه على تقديم صورة دقيقة وموضوعية عن تاريخ الجزائر، مستنداً إلى موسوعية معرفية وشمولية في الرؤية والتحليل.

وقد جمع الشيخ عبد الرحمن الجيلالي بين العلوم الشرعية والدينية من جهة، والبحث التاريخي والأدبي من جهة أخرى، مما مكّنه من تقديم دراسات عميقة ورسنية حول تطور المجتمع الجزائري والعربي من الناحيتين الاجتماعية والسياسية.



يمثل الشيخ عبد الرحمن الجيلالي جيلاً علمياً متكاملًا استفادت منه الجزائر في مختلف ميادين المعرفة، إذ يُعدّ من أبرز المحدثين والفقهاء الذين تميزوا بسعة العلم وعمق الاطلاع، ومن أوائل من اهتموا بتأليف كتب في التاريخ الجزائري. كما يُعدّ من العلماء المصلحين المجددين الذين تركوا بصمة واضحة في الحياة الفكرية والعلمية في البلاد.

وقد أسهم الشيخ بشكل بارز في تنشيط الحركة العلمية والفكرية في

## ◆◆ الشيخ عبد الرحمن الجيلالي

### سيرة ومسيرة:

هو عبد الرحمن بن الحاج محمد بن الحاج بوعلام بن بلقاسم بن عمر بن أحمد آل الجيلالي، وينتسب إلى الشجرة الموسوية القادرية، وهي سلالة علمية تنتمي إلى الأشراف القاطنين بسهول متيجة، وترجع أصولها إلى الشيخ عبد القادر الجيلالي، المنحدر من نسل الحسن بن علي بن أبي طالب وفاطمة الزهراء بنت رسول الله ﷺ.

يُعد الشيخ عبد الرحمن الجيلالي فقيهاً ومؤرخاً وأديباً ومفكراً جزائرياً بارزاً، وُلد يوم 9 فيفري 1908م بحي بولوغين في العاصمة الجزائرية. حفظ القرآن الكريم في سن مبكرة، ثم تلقى تعليمه في علوم اللغة العربية والأدب والفقه، وتكوّن على يد نخبة من كبار علماء الجزائر الذين كان لهم دور بارز في النهضة العلمية آنذاك، من بينهم الشيخ عبد الحليم بن سماية، والشيخ أبو القاسم الحفناوي، والشيخ المولود الزريبي، والدكتور محمد بن أبي شنب، والشيخ محمد السعيد بن زكري الزواوي، وهو ما كان له أثر عميق في تكوينه العلمي والفكري.

وقد مارس التدريس في مدرسة الشبيبة الإسلامية إلى جانب عدد من رواد الإصلاح مثل محمد العيد آل خليفة، كما واصل نشاطه العلمي بعد الاستقلال، حيث عُيّن أستاذاً باحثاً بالمتحف الوطني للأثار بالجزائر سنة 1965م، ثم أستاذاً للفقهاء المالكي بمعهد تخريج الأئمة بولاية البلدة سنة 1970م، كما درّس مادة مصطلح الحديث بجامعة الجزائر المركزية سنة 1983م.

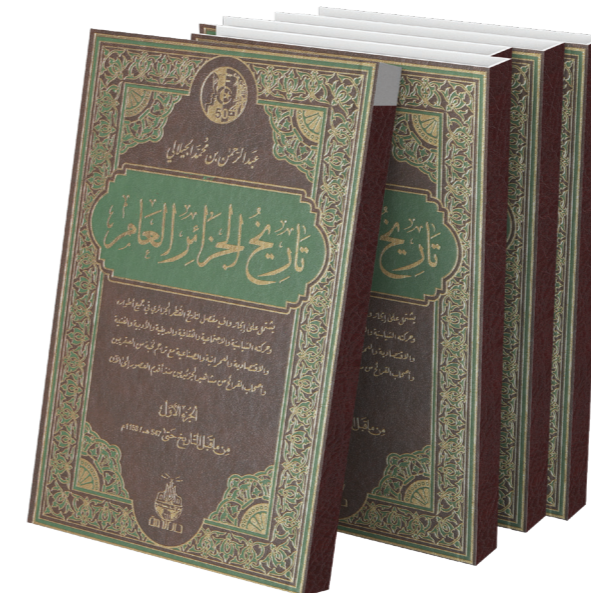
وشارك الشيخ في العديد من اللجان العلمية والدينية، وكان عضواً في المجلس الإسلامي الأعلى، ومن أبرز المساهمين في لجنة الفتوى التي كان يشرف عليها العلامة أحمد حماني، إضافة إلى عضويته في الديوان الوطني لحقوق التأليف.

وقد وصفه الشيخ عبد الرحمن شيبان رحمه الله بأنه: "شخصية متعددة الفضائل في مختلف المجالات؛ فهو من الناحية الثقافية أديب ومؤرخ وفقيه، ومن الناحية الاجتماعية معلم وواعظ ومرشد، ومن الناحية الدينية رجل تقي عامل بكتاب الله وسنة رسوله ﷺ، ناصح للأمة، أما من الناحية السلوكية فهو حسن المعشر، يألف ويؤلف، ويجلّ أهل العلم والفضل".

### ◆◆ إسهاماته في الكتابة التاريخية:

كان الشيخ عبد الرحمن الجيلالي رحمه الله شغوفاً بالدراسات التاريخية الوطنية، ومؤمناً بعمق رسالة المؤرخ في إحياء الذاكرة الجماعية، وإزالة الغبار عن تاريخ الوطن من خلال إبراز رموزه وأعلامه وبطولاته، والتعريف بما قدمه الأجداد في مسارات البناء الحضاري والثقافي والعلمي.

وقد نظر إلى التاريخ باعتباره علماً يختص بدراسة أحوال الأمم الماضية من حيث معيشتها وسيرتها ولغتها وعاداتها ونظمها السياسية واعتقاداتها وآدابها، بهدف فهم عوامل الرقي والانحطاط في حياة الأمم. ويرى أن هذا العلم يتطلب الإحاطة بتطور الإنسان داخل المجتمع عبر مختلف العصور والأمصار، وأن مادته واسعة ومتنوعة تشمل مختلف جوانب الحياة الإنسانية.



شخصية متعددة  
الفضائل في مختلف  
المجالات؛ فهو من الناحية  
الثقافية أديب ومؤرخ  
وفقيه، ومن الناحية  
الاجتماعية معلم وواعظ  
 ومرشد، ومن الناحية  
الدينية رجل تقي عامل  
بكتاب الله وسنة رسوله  
ﷺ، ناصح للأمة، أما من  
الناحية السلوكية فهو حسن  
المعشر، يألف ويؤلف،  
ويجلّ أهل العلم والفضل.



وقد تجسد اهتمامه العميق بالتاريخ من خلال مشروعه العلمي الكبير، وعلى رأسه مؤلفه الشهير "تاريخ الجزائر العام"، الذي ارتبط اسمه به ارتباطاً وثيقاً حتى صار علامة مميزة له كمؤرخ. ويُعد هذا العمل موسوعة تاريخية شاملة، من أهم ما كُتب عن تاريخ الجزائر منذ العصور القديمة إلى ما بعد العهد العثماني، حيث يقدم عرضاً مفصلاً لتطور البلاد في مختلف الجوانب السياسية والاجتماعية والعلمية والدينية والأدبية والفنية والاقتصادية والعمرانية والصناعية، مع

تراجم لأعلام الجزائر منذ أقدم الفترات إلى زمن تأليفه، كما يتضمن خرائط تاريخية ولوحات توضيحية. وقد واظب الشيخ على تنقيح هذا المؤلف وتوسيعه عبر طبعات متعددة، إذ صدر في بدايته سنة 1953م في جزء واحد، ثم توسع لاحقاً ليصدر في خمسة أجزاء، وأعيد طبعه أكثر من عشر مرات، وقد جاء تأليفه واستجابة لإلحاح عدد من الأدباء والباحثين الذين لمسوا سعة علمه وموسوعيته في التاريخ الجزائري والعربي.

وللشيخ أيضاً عدد من المؤلفات التاريخية الأخرى، من أبرزها كتاب "ذكرى الدكتور محمد بن أبي شنب" الذي تناول فيه مكانة هذا العالم وجهوده في تحقيق التراث وخدمة المعرفة، وكتاب "تاريخ المدن الثلاث: الجزائر، المدينة، مليانة" الصادر سنة 1972م بمناسبة مرور ألف سنة على تأسيسها على يد بولوغين بن زيري الصنهاجي، حيث تتبع فيه تطور هذه المدن وتحولاتها عبر العصور.

كما أُلّف كتاب "ابن خلدون في الجزائر" الذي تناول فيه حياة العلامة ابن خلدون خلال فترات إقامته في الجزائر، إضافة إلى مؤلفات أخرى تناولت العملة في الدولة الجزائرية في عهد الأمير عبد القادر، وكتاب حول الثقافة والحضارة وال عمران في الجزائر، حيث أبرز فيه أهم المعالم الإسلامية والآثار التاريخية الخالدة في البلاد.

## ◆◆ إسهاماته الدينية والإعلامية

### والثقافية:

للشيخ عبد الرحمن الجيلالي رحمه الله مجموعة من المخطوطات والدراسات الدينية والفكرية التي تعكس سعة اطلاعه وتنوع اهتماماته، من أبرزها كتابه "المستشرقون الفرنسيون والحضارة الإسلامية"، وهو دراسة تحليلية تناول فيها آراء المستشرقين حول التراث الإسلامي ونظرتهم إليه. كما أُلّف كتاب "فن التصوير والرسم عبر العصور الإسلامية"، الذي يبرز التفاعل بين الفن والدين في السياق الحضاري الإسلامي، إضافة إلى كتاب حول المساجد في الجزائر يسلط الضوء على عمارتها ودورها الديني والثقافي.

وله، أيضاً، مؤلفات في المجال الروحي والرمزي، من بينها كتاب "فنون الطلاسم" الذي تناول فيه بعض الجوانب الرمزية والروحانية في التراث الإسلامي، إلى جانب عدد من الدراسات والفتاوى والبحوث الدينية، مثل "عناصر الفقه المالكي" وكتاب "الحج إلى بيت الله الحرام" الذي قدّم فيه شرحاً مبسطاً لمناسك الحج وأحكامه.

وقد التحق الشيخ بالقسم العربي في الإذاعة الجزائرية سنة 1940م، وأسهم في تطويرها وإثراء برامجها لما يزيد عن أربعين عاماً. عُرف في البداية من خلال برنامج "لكل سؤال جواب"، ثم برنامج "رأي الدين في أسئلة المستمعين" الذي لعب دوراً مهماً في نشر الوعي

الديني والإصلاح الفكري، حيث كان يجيب عن تساؤلات الجمهور بأسلوب مبسّط وواضح يسهل فهمه لجميع الفئات. وقد استمرت هذه الحصّة لعقود طويلة، ما جعل صوته مألوفاً في بيوت الجزائريين، وأكسبه مكانة واسعة في وجدان المجتمع، حتى بات رمزاً إعلامياً مؤثراً عبر أجيال متعاقبة. وفي هذا السياق، قال الروائي الراحل الطاهر وطار: "صار صوت الشيخ عبد الرحمن الجيلالي جزءاً من وجداننا، وصارت حصته كتابنا المرجعي".

كما ترك الشيخ بصمة واضحة في الساحة الصحفية الجزائرية، حيث نشر العديد من المقالات في الصحف والمجلات الوطنية مثل: النجاح، الإقدام، البصائر، الشهاب، هنا الجزائر، الأصالة، الثقافة، والشعب وغيرها، تناول فيها قضايا تاريخية وأدبية وفكرية، مع تركيز خاص على أعلام الجزائر وتاريخ حواضرها. كما كتب نصوصاً أدبية ومسرحية، من بينها مسرحيتي "المولد" و"الفجر"، وكان ملماً بفن الموشحات، خاصة الدينية منها، جامعاً بين الحس الديني والذوق الفني.

وقد ساهم كذلك في تأسيس عدد من الصحف والمجلات، من أبرزها مجلة "الأصالة" التي شكلت منبراً ثقافياً وفكرياً مهماً في المغرب العربي، وكانت تصدر عن وزارة التعليم الأصلي والشؤون الدينية. وقد لعبت هذه المجلة دوراً في التعريف بملتقى الفكر الإسلامي بالجزائر، وهوتظاهرة فكرية دولية جمعت نخبة من المفكرين والعلماء من العالم الإسلامي، واحتضنت نقاشات فكرية رفيعة المستوى. ومن خلال هذا الحضور الثقافي والفكري، حرص الشيخ على ربط تاريخ الجزائر بالفضاء العربي والإسلامي، وتعزيز الروابط بين أقطار الأمة، وإبراز وحدة التراث والتاريخ المشترك بينها.



## ◆◆ الشيخ عبد الرحمن الجيلالي

### أثر واستحقاق:

حظي الشيخ عبد الرحمن الجيلالي رحمه الله بعدد من التكريّات والاستحقاقات خلال مسيرته العلمية الحافلة، تقديراً لإسهاماته المتميزة في مجالات الفكر والأدب والتاريخ، ومن أبرزها:

- الجائزة الكبرى للجزائر في الآداب سنة 1960م، اعترافاً بعبئته الأدبي والثقافي وإنتاجه الفكري.

- شهادة تقدير واعتراف من الرئيس الجزائري الأسبق الشاذلي بن جديد سنة 1987م، تكريماً لمسيرته العلمية ودوره في خدمة الثقافة الوطنية.

- الدكتوراه الفخرية من جامعة الجزائر سنة 2003م، تقديراً لمكانته العلمية وإسهاماته الأكاديمية الواسعة.

- تكريم مؤسسة الشروق سنة 2008م بمناسبة بلوغه مائة سنة، حيث نُظمت له احتفالية كبرى حضرها عدد من العلماء والمثقفين الجزائريين.

وقد احتل الشيخ مكانة علمية رفيعة في الساحة الثقافية الجزائرية، إذ إن المتأمل في مسيرته يقف أمام شخصية علمية فريدة جمعت بين الغزارة في الإنتاج والتنوع في الإبداع، في مختلف ميادين المعرفة. أما صفاته العلمية والأخلاقية، فقد أجمع من عاصروه على أنه كان واسع العلم، لطيف المعشر، هادئ الطبع، دقيق الملاحظة، سلس العبارة، عزيز النفس، وغزير العطاء.

وبعد مسيرة علمية امتدت لأكثر من قرن من الزمن (1908-2010م)، رحل العلامة عبد الرحمن الجيلالي يوم 21 نوفمبر 2010م بالجزائر، تاركاً وراءه إرثاً علمياً وفكرياً ضخماً شمل مجالات الأدب والتاريخ والدين والإعلام. وقد عاش حياته حاملاً همّ وطنه وتاريخه وهويته، مؤمناً بالجزائر وطناً وحضارة وقيماً وثقافة، فكان مثلاً للعالم المخلص لوطنه وأمته.

وبرحيله فقدت الجزائر والأمة العربية والإسلامية أحد أعلامها البارزين، غير أن أثره سيظل حاضراً من خلال مؤلفاته ومواقفه ومسيرته، التي ستبقى مصدر إلهام للأجيال القادمة، ونموذجاً في خدمة العلم والدفاع عن الهوية والوطن ووحدته.



### قال الروائي الراحل

### الطاهر وطار:

### صار صوت الشيخ عبد الرحمن

### الجيلالي جزءاً من وجداننا،

### وصارت حصته

### كتابنا المرجعي



## ◆◆ آني فيوريوستاينر «حاملة قفاف الثوار»

Annie Fiorio-Steiner (2021-1928)

ارتابتنا أن نخصص هذا العدد لنموذج من صديقات الثورة التحريرية، التي حملت شعلة الثورة بشجاعة وإيمان، وأمنت بعدالة القضية. فأصبحت قصتها وشهادتها نبراس لكل من يسعى لتحقيق الحرية والكرامة،



آني فيوريوستاينر، وُلدت في 7 فيفري 1928 بمدينة حجوط (تيازة) وسط عائلة فرنسية من فئة «الأقدام السوداء»، وتخرّجت من كلية الحقوق سنة 1949. وقد قادها اطلّاعها المبكر على واقع المعاناة التي كان يعيشها الشعب الجزائري تحت الاستعمار إلى مراجعة قناعاتها، قبل أن تختار الانحياز إلى صف الثورة عقب اندلاعها في 1 نوفمبر 1954، لتتخرط في صفوف جبهة التحرير الوطني بالعاصمة، مجسّدة بذلك التزامًا كاملاً بقضية التحرر الوطني.

كُلفت خلال مسارها النضالي بنقل الرسائل والقطف ضمن مهام سرّية تحت إشراف المجاهد ياسف سعدي، ضمن شبكة «حاملات القنابل»، وهي إحدى الخلايا الفاعلة في العاصمة. وقد أُلقي القبض عليها سنة 1956، لتكون من أوائل النساء اللواتي قدمن أمام محكمة عسكرية كمسجونة سياسية، حيث صدر بحقها حكم بالسجن خمس سنوات عام 1957، عقب إضرابها عن الطعام وتحديها لسلطات الاستعمار.

قضت ستاينر فترة من اعتقالها في العزل الانفرادي بسجن البلدية لمدة ثلاثة أشهر، قبل أن تُنقل لاحقًا إلى سجون الحراش وعدد من السجون الفرنسية مثل «بتيت روكيت» و«غول»، حيث بقيت رهن الاعتقال إلى غاية الإفراج عنها سنة 1961.

وبعد نيل الجزائر لاستقلالها، اختارت الانتماء إلى وطنها الجديد، فحملت الجنسية الجزائرية واستقرت بها، لتواصل مسارها المهني داخل الإدارة الجزائرية إلى غاية التقاعد، في دلالة واضحة على ارتباطها العميق بالبلد الذي آمنت بقضيته.

وتُعد آني فيوريوستاينر واحدة من بين العديد من المجاهدين والمجاهدات من أصول أوروبية، الذين التحقوا بالثورة الجزائرية وساندوها بإيمان راسخ، ثم اختاروا الجزائر المستقلة وطنًا لهم، وأسهموا في بناء مؤسساتها بعد الاستقلال. وقد وافتها المنية يوم الأربعاء 21 أبريل 2021 بالجزائر العاصمة، عن عمر ناهز 93 عامًا، تاركة وراءها سيرة نضالية شاهدة على التزام إنساني وتاريخي نادر.

## أجانب بقلوب جزائرية وقصص وفاء لا تنسى

شكّلت الثورة الجزائرية ملحمةً فريدة، في تاريخ مناهضة الاستعمار خلال القرن 20، والدفاع عن المبادئ الانسانية السامية، وإذا كانت أحداث الثورة الصاخبة والتضحيات الجسام التي قدمها الشعب الجزائري، قد جعلها مَثَارَ إعجاب وتمجيد، فإنّ القيم الإنسانية التي حملها بيان أول نوفمبر والمواثيق اللاحقة لثورتنا من الدفاع عن كرامة الإنسان ومبادئ العدالة الاجتماعية، والتضامن، وتقرير المصير، وحسن الجوار بين الشعوب، قد مكنها من كسب وُدّ الشعوب، وصداقات الشخصيات الحرة من مختلف الأجناس، وفي كل مناطق العالم من منطلق إيمان هؤلاء بعقيدة الثورة، وفلسفتها في الدفاع عن كرامة الإنسان، أوبنصرتهم لكفاح شعبٍ أعزلٍ رفع التحدي أمام إحدى أكبر القوى الاستعمارية العاتية والمعتدية .

إنّ أصدقاء الثورة الجزائرية الذين نالوا بتضحياتهم الجسام، وإخلاصهم لقضيتنا بالأمس كلّ المحبة والامتنان، في لحظة كانت ثورتنا في أمسّ الحاجة لمن يستشعر عدالتها ومعاناتها، ويقف إلى جانبها، ويقدر تضحيات شهدائها الأبرار، كانوا رفقة إخوانهم الجزائريين صناعاً لمجدها، ومضرباً للمثل في البطولة والفدى ومثالاً في الالتزام بالحس الإنساني، ونصرة الحق والدفاع عن المبادئ السامية.

وبعد الإفراج عنه سنة 1990، قاد مانديلا مرحلة مفصلية من تاريخ جنوب إفريقيا، حيث اختار طريق المصالحة والمفاوضات مع النظام الحاكم، آنذاك، بقيادة فريدريك ويليم دي كليرك، ما أفضى إلى إنهاء نظام الأبارتيد وإرساء دستور ديمقراطي تعددي. وفي سنة 1994، انتُخب أول رئيس أسود للبلاد، وظل في منصبه إلى غاية 1999، حين قرر الانسحاب من الحياة السياسية.

وبعد رئاسته، واصل مانديلا نشاطه الإنساني من خلال مؤسساته الخيرية، وعلى رأسها مؤسسة مانديلا لمكافحة الإيدز وصندوق نيلسون مانديلا للطفولة، حيث كرّس جهوده لخدمة قضايا الإنسان والطفولة في العالم. وقد تُوّج مساره بجوائز عالمية رفيعة، أبرزها جائزة نوبل للسلام سنة 1993، كما منحته الأمم المتحدة لقب سفير للنوايا الحسنة سنة 2005.

توفي نيلسون مانديلا في 5 ديسمبر 2013 بجنوب إفريقيا عن عمر ناهز 95 عاماً، بعد صراع مع المرض، وقد شيعه العالم في جنازة مهيبّة حضرها عدد كبير من قادة الدول، فيما أعلنت العديد من الدول حداداً رسمياً تقديراً لمسيرته الاستثنائية التي جعلت منه رمزاً عالمياً للحرية، والتسامح، والعدالة الإنسانية.

ولد مانديلا في 18 جويلية 1918 ببلدة "مفيزو" في منطقة ترانسكاي، حيث أُطلق عليه اسم "نيلسون" خلال المرحلة الابتدائية. أظهر تفوقاً دراسياً مبكراً، وواصل دراسته في القانون، ليحصل على ليسانس الحقوق بالمراسلة في جوهانسبرغ بعد فصله من كلية فورت هاري سنة 1940 نتيجة نشاطه الاحتجاجي ضد التمييز العنصري.

في سنة 1952، أسس مع رفيقه أوليفر تامبو أول مكتب محاماة مخصص للدفاع عن السود في جنوب إفريقيا، في خطوة رائدة كسرت قيود الإقصاء القانوني. وقد انضم إلى حزب المؤتمر الوطني الإفريقي سنة 1942، وساهم في تحويله إلى حركة شعبية واسعة، قادت ما عُرف بـ"حملة التحدي" ضد قوانين الفصل العنصري، ما أدى إلى اعتقاله لاحقاً، ثم إلى تصعيد النضال السري بعد مذبحه شاريفيل سنة 1960.

وفي سنة 1961، انتقل إلى مرحلة الكفاح المسلح، قبل أن يسافر إلى الجزائر سنة 1962 لتلقي التدريب والدعم، في سياق علاقات التضامن بين حركات التحرر الإفريقية. وقد حُكّم عليه بالسجن المؤبد سنة 1964، لتبدأ بذلك واحدة من أطول محطات الصمود في التاريخ المعاصر.



الْجَزَائِرُ كَانَتْ وَسَبَقِي

قَلْعَةُ الثُّوَارِ وَالْأَحْرَارِ،

وَأَلْسَنَدَ الْقَوِيِّ لِكُلِّ الشُّعُوبِ

الْمُنَاضِلَةِ مِنْ أَجْلِ الْعَدَالَةِ

وَالْحُرِّيَّةِ، وَسَتَظَلُّ كُلُّ

الشُّعُوبِ الْأَفْرِيْقِيَّةِ تَذْكُرُ

بَاعْتِرَازِ الْجَزَائِرِ وَدَوْرَهَا الرَّائِدِ

فِي تَحْرِيرِهَا مِنَ الْأَسْتِعْمَارِ.



# رجل السلام .. العادل الملهم

## المناضل الجنوب إفريقي نيلسون مانديلا

2013 / 1918

◆◆ نيلسون مانديلا

### والثورة الجزائرية

نيلسون مانديلا، سياسي ومناضل من جنوب إفريقيا، وأول رئيس أسود يتولى حكم البلاد، يُعدّ أحد أبرز رموز النضال ضد الظلم العنصري في التاريخ الحديث. كرّس حياته لمواجهة نظام "الأبارتيد" القائم على التمييز العنصري، وهو النظام الذي عانى بسببه من الاعتقال، حيث قضى أكثر من 27 عاماً خلف القضبان دون أن يتخلى عن قناعاته وأورسالاته في الحرية والمساواة.

وارتبط اسم مانديلا بحركات التحرر في العالم، وكان للثورة الجزائرية أثرٌ بالغ في تشكيل وعيه السياسي والنضالي، إذ استلهم من كفاح الجزائريين ضد الاستعمار الفرنسي نموذجاً ملهماً في مقاومة الظلم وبناء الدولة المستقلة. وقد عبّر عن تقديره العميق للجزائر، التي اعتبرها مدرسة في النضال وملاذاً للثوار، قائلاً:

«الْجَزَائِرُ كَانَتْ وَسَبَقِي قَلْعَةُ الثُّوَارِ وَالْأَحْرَارِ،  
وَأَلْسَنَدَ الْقَوِيِّ لِكُلِّ الشُّعُوبِ الْمُنَاضِلَةِ مِنْ أَجْلِ  
الْعَدَالَةِ وَالْحُرِّيَّةِ، وَسَتَظَلُّ كُلُّ الشُّعُوبِ الْأَفْرِيْقِيَّةِ  
تَذْكُرُ بَاعْتِرَازِ الْجَزَائِرِ وَدَوْرَهَا الرَّائِدِ فِي تَحْرِيرِهَا  
مِنَ الْأَسْتِعْمَارِ.»



# من الشهادة إلى الذاكرة؛

قراءة في المسار النضالي للرائد عز الدين (رابح زراري)

د. طوبال فاطمة الزهراء/د. ر. دراعومحمد

## ◆◆ عندما تنطق الذاكرة

في زمن تتكاثر فيه الروايات، تبقى شهادة من صنعوا التاريخ بالدم والتضحية هي المنارة التي تستضيء بها الأجيال. يقدم المجاهد الراحل «عز الدين» (رابح زراري) في شهادته الموثقة، التي أجراها المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول

نوفمبر سنة 1954 خلال ديسمبر 2025، قراءة تحليلية لمسار الثورة الجزائرية من قلب العاصمة إلى الفضاءين الإفريقي والدولي، مقرونة بتجربة ميدانية وإنسانية تعكس عمق الفعل الثوري وتنوع تجلياته.

## ◆◆ من الذاكرة العائلية إلى

الوعي الثوري



الرائد عز الدين (رابح زراري)

الرائد رابح زراري (1934)، أحد أبرز قادة العمل الثوري في المنطقة المستقلة للعاصمة (ZAA)، وُلد بسيدي عيش (بجاية) في بيئة عائلية ذات امتداد ديني ومقاوم، ارتبطت بالطريقة العمارية وبمساندة ثورات الشيخ الحداد والمقراني، وهو ما يكشف عن امتداد رمزي بين المقاومة التقليدية وثورة التحرير، حيث تشكلت شخصيته ضمن ذاكرة مقاومة متوارثة. عاش طفولة قاسية طبعها الفواجع المبكرة؛ إذ فقد والده إثر أزمة اقتصادية خانقة، ثم والدته بعد أشهر بسبب المرض، ليجد نفسه

يتيمًا قبل سنن الثالثة. ولم تقف المعاناة عند هذا الحد، بل تعززت بفعل الإقصاء الاجتماعي والعنصرية الاستعمارية التي حرمتها من الاستمرار في التعليم، وهو ما يعكس كيف ساهم العنف الاجتماعي والاستعماري في تشكيل وعي مبكر بالظلم، وتحويل المعاناة الفردية إلى طاقة نضالية. انتقل لاحقًا إلى العمل بالعاصمة، وهناك تزامن وعيه السياسي مع اندلاع ثورة أول نوفمبر 1954، التي استقبلها بحماس كبير، لينخرط سريعًا في صفوف جبهة التحرير الوطني بعد اتصال بالمناضل عبد الرحمن لعلا. ولم يكتفِ بالانخراط الرمزي، بل قدم دعماً مالياً يفوق المطلوب، في دلالة على وعي مبكر بأهمية التمويل الذاتي للثورة في ظل محدودية الموارد، وإصرار على المشاركة الفعلية في العمل المسلح. بعد الاستقلال، واصل خدمة الدولة في مهام عسكرية ودبلوماسية، قبل أن ينتقل إلى «جهاد القلم»، مساهمًا في كتابة الذاكرة الوطنية من خلال مؤلفات مثل On nous appelait fellaghas / Et Alger ne brûla pas

«السلطات الاستثنائية» سنة 1956، مما يعكس تناقضات اليسار الأوروبي إزاء قضايا التحرر.

## ◆◆ البنية التنظيمية للعمل الفدائي في العاصمة

داخل العاصمة، وتحت رقابة استعمارية مشددة، استحضّر الراحل تشكل شبكة معقدة من الخلايا السرية، مدعومة ببنية طبية سرية أشرف عليها أطباء وطنيون، ضحوا بحياتهم لإنقاذ الجرحى والمجاهدين. كما استحضّر محطة إضراب الثمانية أيام (1957) باعتبارها «استفتاء شعبياً» على شرعية جبهة التحرير الوطني، كما استحضّر بطولات الولاية الرابعة ومعاركها، مؤكداً أن الالتزام الأخلاقي للمجاهدين كان ركيزة أساسية في استمرار الثورة

## ◆◆ هندسة نوفمبر - من وهج السرية إلى فجر الثورة والعالم

انطلقت الثورة الجزائرية في سياق إفريقي كانت القارة فيه تغلي تحت نير الاستعمار. يضيء الراحل على الأبعاد الدولية، مؤكداً أن جبهة التحرير نسجت علاقات تضامن مع حركات التحرر الإفريقية: المؤتمر الوطني الإفريقي (ANC)، والتجمع الديمقراطي الإفريقي (RDA)، وحركات أنغولا وغينيا بيساو. وحظيت الثورة بدعم قادة أفارقة كبار: أحمد سيكوتوري، كوامي نكروما، وموديبيكيثا الذي وصفه الراحل بـ«معلم ذي كرامة عالية». ويكشف الراحل عن موقف الحزب الشيوعي الفرنسي الذي صوت لصالح

## ◆ التكتيك الثوري - الكمائن و«الاشتباك من النقطة صفر»

تكشف تجربة الرائد عز الدين عن بعد ميداني متقدم في التفكير العسكري، تجسد في تطوير أساليب قتالية مبتكرة، أبرزها ما يُعرف بـ «الاشتباك من النقطة صفر»، وهي كمائن دقيقة تُنفذ على مسافات قريبة جدا. اعتمدت هذه العمليات على: • عنصر المفاجأة • سرعة التنفيذ • الانسحاب المنظم حيث لا يتجاوز زمن العملية بين 5 و15 دقيقة، يعقبها انسحاب سريع خارج نطاق التمشيط العسكري الفرنسي، مما يعكس فهما عميقا لطبيعة حرب غير متكافئة. ويعبر الرائد عن فلسفة هذا الأسلوب بقوله: «لن يخدمنا الموت في شيء، يجب الانتصار والجري»، في تجسيد واضح لمبدأ «الكر والفر». كما يلخص استراتيجيته بعبارة دالة «مصنع أسلحتنا طريق القودرون»، في إشارة إلى أن تموين المجاهدين بالأسلحة كان يعتمد أساسا على غنائم العمليات. وقد تأثر في ذلك برفيقه الشهيد سي لخضر (رابح المقراني)، الذي شكل نموذجا في الجرأة والتخطيط، مما يبرز أهمية التراكم التجريبي داخل العمل الثوري

## ◆ شخصيات

### إنسانية في خدمة الثورة

تستحضر شهادة الرائد أسماء

شخصيات فرنسية وعالمية ساندت الثورة الجزائرية، مثل فرانز فانون، والمونسنيور دوفال، وجون سيناك، وسيرج ميشال، مما يعكس البعد الإنساني العالمي للقضية الجزائرية. كما يكشف عن معاناته الشخصية خلال هذه الفترة، حيث أصيب بثماني طلقات، في تجسيد مباشر لحجم التضحيات الجسدية التي قدمها المجاهدون.

## ◆ شخصيات

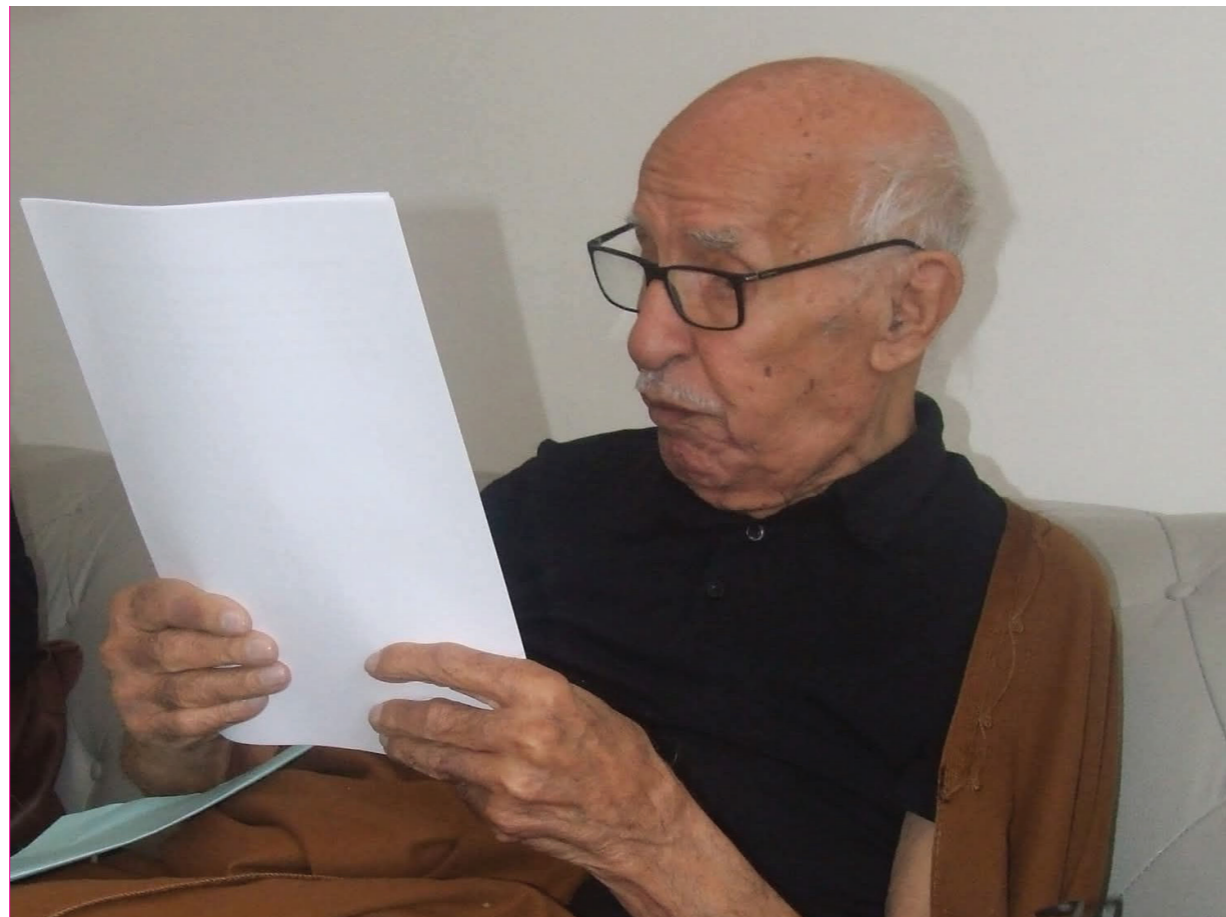
### إنسانية في خدمة الثورة

تستحضر شهادة الرائد أسماء شخصيات فرنسية وعالمية ساندت الثورة الجزائرية، مثل فرانز فانون، والمونسنيور دوفال، وجون سيناك، وسيرج ميشال، مما يعكس البعد الإنساني العالمي للقضية الجزائرية. كما يكشف عن معاناته الشخصية خلال هذه الفترة، حيث أصيب بثماني طلقات، في تجسيد مباشر لحجم التضحيات الجسدية التي قدمها المجاهدون.

## ◆ 1962 -

### الاستقلال ومسؤولية حماية العاصمة

بعد اتفاقيات إيفيان، كُلف الرائد بمهمة تنظيم العمل بالعاصمة لحمايتها من إرهاب منظمة الجيش السري (OAS)، في مرحلة دقيقة سبقت إعلان الاستقلال في 5 جويلية 1962، مما يعكس استمرارية النضال إلى غاية تحقيق السيادة الوطنية.



## ◆ واجب الحقيقة -

### نحو تاريخ يجمع ولا يفرق

يطرح الرائد مفهوما عميقا هو «التحرر النهائي» (Décolonisation ultime)، والذي لا يعني فقط استقلال الأرض، بل تحرير العقل والتاريخ من التبعية للمركزية الغربية في الكتابة والتفسير. ويدعو إلى استرجاع الأرشيف الوطني، وكتابة التاريخ بموضوعية، مع الاعتراف بالإنجازات والإخفاقات معا. ويستحضر بوجع «الذاكرة المنسية» أولئك الذين أعدمتهم المقصلة في صمت، قرى بوزقزة وزبربر التي سويت بالأرض. ويوجه رسالة صريحة: «نود أن نكتب التاريخ الذي يجمع بين أبناء الوطن، لا التاريخ الذي يشتتنا. فالقوة الحقيقية للجزائر تكمن في قدرتها على مواجهة ماضيها بصدق».

## ◆ خاتمة- نوفمبر في الذاكرة... والذاكرة للأجيال

تكشف شهادة الرائد رابح زراري، مدعومة بمساره الشخصي والجهادي، أن ثورة نوفمبر لم تكن مجرد مواجهة عسكرية، بل مشروعا وطنيا متكاملا جمع بين التنظيم، والتضحية، والابتكار العسكري، والوعي السياسي. ويمثل انتقال هذه التجربة من الشهادة الحية إلى الذاكرة المكتوبة خطوة أساسية في بناء تاريخ وطني جامع، لا يكتفي باستحضار الماضي، بل يوظفه في ترسيخ قيم الوحدة والوعي، وفاء لتضحيات جيل نوفمبر، كما اختصرها الرائد في قوله: «أن نعيش واقفين»

# القراءة الأولى في ملف بعنوان : في مواجهة النسيان التفجيرات النووية الفرنسية في الجزائر آثار حية... لصفحات دامية

الجاناب القانوني بدراسة معمقة لقانون 5 جانفي 2010 المتعلق بالاعتراف بضحايا التفجيرات النووية وتعويضهم، إلى جانب عرض مطالب الجمعيات المعنية بقدماء ضحايا هذه التفجيرات. وتم التطرق، أيضاً، إلى مسألة المسؤولية الدولية المترتبة عن هذه التفجيرات التي نُفذت في الجزائر بين 1960 و1966، وتحليل الأرشيف العسكري والقانوني المشترك بين الجزائر وفرنسا المتعلق بالملف.

وفي السياق ذاته، ناقشت هذه الأعمال قضايا التكفل بالضحايا، والإجراءات القانونية والتشريعية المرتبطة بها، مع مقارنة بين مطالب الضحايا الجزائريين ونظرائهم في فرنسا، ومدى إمكانية تمكين المتضررين الجزائريين وجمعياتهم من الحصول على التعويضات المستحقة. واختتمت هذه الإصدارات بتضمين شهادات حية ووثائق وملاحق مهمة تُثري المادة العلمية وتدعم مصداقيتها.

وفي السياق نفسه، وردت مجموعة من المقالات العلمية التي تناولت موضوع التفجيرات النووية، من أبرزها مقال نُشر في مجلة الرؤية ضمن عددها الثالث (03)، والذي تطرق إلى ملف التفجيرات النووية وأبعاده المختلفة.

كما خصّصت مجلة المصادر حيزاً مهماً لهذا الموضوع، حيث تناول العدد الأول (01) مقالاً بعنوان "التجارب النووية الفرنسية"، تلاه في العدد الثلاثين مقال آخر بعنوان "التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية"، تناول آثار هذه التفجيرات وانعكاساتها المختلفة.

تفجيراته النووية، مع إبراز السياق التاريخي الذي أُجريت فيه هذه التفجيرات، إضافة إلى تحليل الاستراتيجية النووية الفرنسية من حيث الدوافع والأهداف. كما يتناول الكتاب الآثار اللاحقة لهذه التفجيرات في الصحراء الجزائرية خلال الفترة (1960-1966)، خاصة في الجانبين البيئي والصحي، إلى جانب التطرق إلى الإطار القانوني الدولي الذي يجرم مثل هذه التفجيرات ويمنع استخدام هذا النوع من الأسلحة.

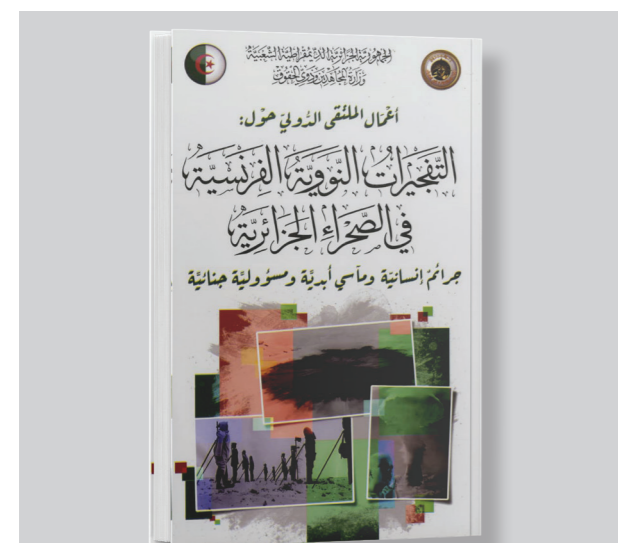
وفي السياق نفسه، أُنجزت مجموعة من الإصدارات المرتبطة بأعمال ملتقيات دولية، من بينها كتابا أعمال الملتقى الدولي بعنوان: "آثار التجارب النووية في العالم: الصحراء الجزائرية نموذجاً"، والذي نُظّم على مرحلتين؛ الأولى يومي 13 و14 فيفري 2007 بفندق الأوراسي بالجزائر العاصمة، والثانية يومي 22 و32 فيفري 2010 بمقر النادي الوطني للجيش ببني مسوس. كما أُدرجت ضمن هذه الجهود الندوة التاريخية الموسومة بـ"التجارب النووية الفرنسية في الجزائر" التي احتضنها المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر سنة 1954. وإلى جانب ذلك، نُظّم ملتقى دولي ثالث سنة 2025 بمنطقة رقان بولاية أدرار تحت عنوان: "التفجيرات النووية الفرنسية في الصحراء الجزائرية: جرائم إنسانية، مآسي أبدية ومسؤولية جنائية".

وقد ضمّت هذه الإصدارات مداخلات علمية قيّمة قدّمها أساتذة وباحثون مختصون، تناولوا جوانب متعددة من هذه الجرائم، مثل تاريخ التفجيرات النووية عبر العالم، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إضافة إلى دراسة الآثار البيئية والصحية لتلك التفجيرات. كما تطرقت الأبحاث إلى التأثيرات المرضية بعيدة المدى على سكان الجنوب الجزائري، مع التركيز على الوضع الصحي والبيئي في مناطق رقان وتمنراست وإن إيكر قبل وبعد التجارب، إلى جانب انتشار أمراض خطيرة، منها السرطان، في بعض هذه المناطق. كما تناولت هذه الإصدارات جهود الشروع في الإصلاح البيئي للمواقع التي شهدت التفجيرات النووية، وخصّصت



في صفحات التاريخ المثقلة بالآلام، تبقى جرائم الاستعمار الفرنسي في الجزائر دليلاً على مرحلة من القمع الممنهج والعنف المفرط، شملت التعذيب والإعدامات والمجازر الجماعية... مخلفة آثاراً عميقة في الذاكرة الوطنية الجزائرية. وفي هذا الإطار، حرصت وزارة المجاهدين وذوي الحقوق على توثيق هذا الإرث التاريخي الأليم من خلال إصداراتها وأنشطتها العلمية المختلفة، بهدف صون الحقيقة التاريخية وحماية الذاكرة الوطنية.

كما تعمل الوزارة، عبر مؤسستها تحت الوصاية المركز الوطني للدراسات والبحث في المقاومة الشعبية والحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر سنة 1954، على إبراز هذه الجرائم باعتبارها ممارسات استعمارية منظمة استهدفت الإنسان والبيئة عبر مراحل متعددة، ويستند هذا الجهد التوثيقي إلى الأرشيفات والوثائق التاريخية والشهادات الحية والدراسات



# نبض التراث وروح الهوية

تُعدّ مواقع ومعالم الذاكرة شواهد حيّة على مسارات تاريخية غنية بالتجارب الإنسانية، شكّلت ملامح الحاضر وأسهمت في استشراق آفاق المستقبل. فهي لا تُختزل في كونها فضاءات مادية أو مباني أثرية، بل تمثل خزائنًا للذاكرة الجماعية، يحمل في طياته روايات وهوية وتراكمت ثقافية تعكس روح المجتمعات وعمق انتمائها. وتكتسي هذه المواقع أهمية بالغة باعتبارها جسورًا تربط بين الماضي والحاضر، وتُسهم في ترسيخ الوعي التاريخي وتعزيز الشعور بالانتماء لدى الأجيال المتعاقبة. كما تؤدي دورًا محوريًا في صون الهوية الثقافية وحمايتها من الاندثار، من خلال ما تحمله من دلالات رمزية وإنسانية تُغذي الذاكرة الجماعية وتُبقّيها حيّة في الوجدان. وبذلك، فإن الحفاظ على مواقع الذاكرة هو مسؤولية



سجن بربروس

يقع سجن بربروس، المعروف حاليًا باسم سركا جي، ببلدية القصبية ضمن المقاطعة الإدارية لباب الوادي. ويُرجّح المؤرخون أن تاريخ إنشائه يعود إلى الفترة العثمانية ما بين سنتي 1556م و1565م، على يد القائد البحري خير الدين بربروس، حيث شكّل في بداياته معلمًا ذا طابع معماري عثماني مميز. ويتكوّن السجن من مبنيين؛ الأول يُعرف باسم "بربروس" ويحمل الطابع العثماني الأصلي، بينما يعود المبنى الثاني، المسمى "سركا جي"، إلى الفترة الاستعمارية الفرنسية. وقد استُخدم هذا الفضاء لاحقًا كمؤسسة سجنية احتوت فئتين من المعتقلين: الموقوفون في انتظار المحاكمة، والمحكوم عليهم بالإعدام. ويضم السجن رواقًا خاصًا بالمحكومين بالإعدام، اشتهر باسم "رواق الشهداء"، ويحتوي على 14 زنزانة انفرادية لا يتجاوز ارتفاع الواحدة منها مترين، مع نوافذ ضيقة مرتفعة لا تتعدى مساحتها 50 سم<sup>2</sup>، ما جعلها فضاءات خانقة تُرهّب كل من يدخلها. وقد اتسمت الزنزانات بضيق شديد وجدوان متشققة خالية من أي تجهيزات، حيث كانت تُضاء بالشموع ليلاً، وتشتد فيها درجات الحرارة بشكل خانق. كما عانى المعتقلون داخلها من ظروف قاسية، تخللتها عمليات تفتيش ومضايقات متكررة من طرف الحراس على مدار الليل والنهار، باستخدام قضبان حديدية، مما جعل السجن رمزًا من رموز القمع خلال الحقبة الاستعمارية، وواحدًا من أكثر الشواهد دلالة على معاناة المعتقلين في تلك الفترة.

يُعدّ التفجير النووي الفرنسي الذي وقع في 1 ماي 1962 في منطقة إن إيكر (عين أكر) من أبرز الحوادث المرتبطة بالبرنامج النووي الفرنسي في الصحراء الجزائرية، ويُعرف باسم تجربة "بيريل" (Béryl). وقد جرى هذا التفجير داخل المنطقة الجبلية المعروفة بـ تاويريرت تان أفلا (Taourirt Tan Afella) ضمن جبال الهقار شمال ولاية تمنراست، حيث قامت السلطات الفرنسية بحفر سلسلة من الأنفاق تحت الأرض بهدف إجراء تفجيرات نووية. وقد تسببت بعض تلك التفجيرات في اهتزازات قوية شعر بها السكان في مناطق بعيدة داخل الصحراء. وفي سنة 1962، تواصلت الأشغال بإنشاء واستعمال عدة أنفاق إضافية، واستُخدمت بعض هذه المنشآت في تنفيذ تفجير نووية باطنية بلغ عددها نحو 31 تفجير، اختلفت من حيث القوة والعمق. وتُذكر أن الفترة الممتدة بين 1959 و1961

## مكان إجراء التفجيرات النووية الفرنسية



كانت مرحلة أساسية في تجهيز الموقع، حيث تم إنشاء مركز التفجيرات النووية وحفر أنفاق متعددة مثل: E1 وE2، واستُخدمت لاحقًا لإجراء تفجيرات نووية تحت الأرض. وقد تسببت بعض التفجيرات أن إحدى التفجيرات، المعروفة باسم "مونيك"، بلغت قوتها حوالي 127 كيلوطن، مع تسجيل اهتزازات أرضية على مسافات واسعة. وقد تم تخليد هذا المكان من خلال إقامة معلم تذكاري يرمز إلى تلك المرحلة وما خلّفته من آثار تاريخية وإنسانية في الذاكرة الوطنية. تؤدي المواقع الأثرية والتاريخية دورًا محوريًا في صون الذاكرة الوطنية، لما تحمله من قيمة تاريخية وثقافية واجتماعية عميقة، إذ تشكّل رصيّدًا جماعيًا تحتفظ به الأجيال، يروي مسار

تطور المجتمع وتحولاته عبر الزمن. كما تعكس هذه المواقع ملامح الحضارات المتعاقبة، بما تحمله من عادات وتقاليد وتجارب إنسانية، الأمر الذي يعزّز الإحساس بالانتماء ويُرسّخ روح الفخر بالهوية الوطنية. وبالنظر إلى ثراء التاريخ الوطني وتعدد محطاته المفصلية، وما تزخر به مختلف ربوع الوطن من معالم ومواقع شاهدة على تلك الأحداث، سنسعى في كل مرة إلى التعريف ببعض هذه المواقع وإبراز قيمتها التاريخية ودورها في حفظ الذاكرة الوطنية وصون التراث المشترك.

# جميلة بوحيرد... أيقونة الجزائر مسيرة نضال لا تنسى



يأتي هذا التكريم اعترافاً بمسيرة حافلة بالتضحية والفداء، صنعت من «جميلة بوحيرد» أسطورة وطنية خالدة، حيث وُلدت في قلب الجزائر العاصمة سنة 1935، فكانت الجزائر على موعد مع ميلاد امرأة صنعت من اسمها عنواناً للفخر والكبرياء، ومن نضالها ملحمة خالدة في ذاكرة الوطن. لقد جسدت جميلة بوحيرد الصورة المشرقة للمرأة الجزائرية الحرة التي واجهت الاستعمار الفرنسي بشجاعة نادرة وإيمان راسخ بحق الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال.

استقبل وزير المجاهدين وذوي الحقوق، السيد «عبد المالك تاشريفت»، يوم الأحد 07 ديسمبر 2025، بمقر الوزارة، المجاهدة الرمز «جميلة بوحيرد»، في زيارة حملت أسـمى معاني الوفاء والتقدير لواحدة من أبرز أيقونات الثورة التحريرية المجيدة، بحضور عدد من إطارات الإدارة المركزية للوزارة. وخلال هذا الاستقبال، عبّر السيد الوزير عن بالغ سعادته وامتنانه بهذه الزيارة الكريمة، مؤكداً المكانة التاريخية الرفيعة التي تحتلها المجاهدة جميلة بوحيرد في ذاكرة الأمة الجزائرية، باعتبارها رمزاً خالداً لنضال المرأة الجزائرية التي كتبت بطولاتها صفحات مشرقة في سجل الثورة التحريرية.



تكريم المجاهدة «جميلة بوحيرد» تقديراً لنضالها وجهادها في سبيل الحرية والعدالة، واعترافاً بما قدمته للوطن من تضحيات عظيمة، لتبقى بحق رمزاً خالداً لبطولة المرأة الجزائرية، ودليلاً حياً على أن الجزائر أنجبت نساءً صنعن المجد بدمائهن وتضحياتهن، فاستحققن أن تُخلد أسماءهن في سجل الشرف والكرامة.

ومن جهتها، عبّرت المجاهدة «جميلة بوحيرد» عن عظيم امتنانها وسرورها بحفاوة الاستقبال، مؤكدة ارتياحها لوجودها في هذه الوزارة ذات السيادة التاريخية، ومشددة على أهمية الحفاظ على الذاكرة الوطنية وصون عهد الشهداء ورسالة أول نوفمبر الخالدة.

وفي ختام اللقاء، قام السيد الوزير بتكريم المجاهدة «جميلة بوحيرد» تقديراً لنضالها وجهادها في سبيل الحرية والعدالة، واعترافاً بما قدمته للوطن من تضحيات عظيمة، لتبقى بحق رمزاً خالداً لبطولة المرأة الجزائرية، ودليلاً حياً على أن الجزائر أنجبت نساءً صنعن المجد بدمائهن وتضحياتهن، فاستحققن أن تُخلد أسماءهن في سجل الشرف والكرامة.

ذلك لم يزد لها إلا صموداً وثباتاً. وقد أصدرت السلطات الاستعمارية حكماً بالإعدام في حقها، إلا أن صمودها الأسطوري أثار موجة تضامن عالمي واسعة، حيث ناشد عشرات رؤساء الدول الرئيس الفرنسي لوقف تنفيذ الحكم، فاضطرت فرنسا تحت ضغط الرأي العام الدولي إلى تخفيف الحكم إلى السجن المؤبد.

ظلت جميلة بوحيرد في السجن حتى فجر الاستقلال، ثم نُقلت إلى باريس حيث أُطلق سراحها، لتعود إلى وطنها شامخة، تحمل مجد الثورة وعزة الجزائر. وبعد الاستقلال، واصلت رسالتها الوطنية، فشاركت رفيفات الكفاح، ومن بينهن المجاهدة زهرة ظريف، في زيارات إلى عدد من الدول العربية، منها مصر والعراق وسوريا، من أجل جمع التبرعات والمساهمة في بناء الجزائر المستقلة.

التحقت بصفوف الثورة التحريرية مطلع سنة 1956 ضمن منطقة الجزائر المسستقلة، وهي لم تتجاوز العشرين من عمرها، لتصبح مثلاً للتضحية والإقدام. وقد شاركت بفعالية في العمليات الفدائية بالعاصمة، وأسهمت في نقل القنابل وتنفيذ المهام السرية بكل جرأة، كما كان لها دور بارز في تجنيد العديد من حرائر الجزائر للانخراط في صفوف الثورة. ومن أبرز عملياتها وضع قنبلة بشارع موريتانيا قرب محطة قطار آغا يوم 30 سبتمبر 1956، الأمر الذي جعلها هدفاً مباشراً للقوات الاستعمارية الفرنسية، خاصة بعد اكتشاف مصنع تقليدي للقنابل داخل منزلها بحي القصبة سنة 1957. اعتُقلت في التاسع من أفريل 1957، وهي مصابة بجروح، لتعرض بعدها لأبشع أساليب التعذيب الوحشي، غير أن

## الذاكرة أمانة والوفاء رسالة



”

إذا كتبت لنا الشهادة...

فدافعوا عن ذاكرتنا

“

الشهيد ديدوش مراد